مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

اتجاهات الصحافة الأسرائيلية

مختارات من المقالات ودراسات تحليلية

اثار الغزو الاسرائيلى للبنان





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
[illegible] الاسرائيلية
ومقالات من [illegible] ومناقشات [illegible]
يناير - يونيو ١٩٨٣

آثار الغزو الاسرائيلي للبنان

اشراف : د . علي الدين هلال

وحدة البحث	وحدة الترجمة العبرية	
السيد زهرة	رئيس الوحدة : أحمد الحملي	محمد حسن عبدالنبي
ضياء رشوان	يوسف سعيد خلة	محب سيد شريف
جمال عبدالجواد	عادل مصطفى محمود	يحيى محمد عبدالله
		اسماعيل كامل

١٩٨٤



المحتويات

ص



تقديم

تعتبر متابعة المجتمع الاسرائيلي فى جوانبه المختلفة السياسية **والاقتصادية** والاجتماعية احد الاهتمامات الرئيسية لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ويعتبر المركز ان اهتمامه هذا يمثل مهمة علمية وسياسية على جانب كبير من الأهمية .

فمن الناحية العلمية ، فان هذه المتابعة توفر لنا المعلومات اللازمة التى تمكن من تحليل التطورات الداخلية والخارجية فى اسرائيل ومن تقييمها والتعرف على آثارها علينا . ومن الناحية السياسية فان هذه المتابعة تمكننا من معرفة اتجاهات التفكير الاسرائيلى وكيف تفكر التيارات السياسية المختلفة فى قضايا الصراع واستمرارها أو كيفية تسويتها .

وفى هذا الصدد فان المركز يسعد بأن يقدم المجلد **السابع** فى سلسلة كتب « اتجاهات الصحافة الاسرائيلية » والتى يسعى فيها الى تعريف القارىء العربى بالفكر الاسرائيلى مباشرة بكلماته وبأقلام كتابه ومؤلفيه وبدون حذف او تنميق .

وكما جرت العادة فقد حرص المركز على ان يكون الكتاب معبرا عن مختلف التيارات السياسية والفكرية فى اسرائيل ، وان ينقل هذه الأفكار الى اللغة العربية مع مقدمات تحليلية دون ان يتدخل فى النص ذاته .

« وعلى الله قصد السبيل »

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية



القسم الأول

التطـورات السياســية

التطورات السياسية
عرض تحليلى

السيد زهرة

شهد النصف الاول من عام ١٩٨٣ ، عددا من التطورات السياسية الهامة ، التى اهتمت الصحافة الاسرائيلية بالعرض لها من وجهات النظر الاسرائيلية المختلفة . وقد اخترنا اربعا من اهم هذه التطورات وعرضنا لابرز الاتجاهات التى عبرت عنها الصحف الاسرائيلية إزاءها .

اولا : مرور عام على الغزو الاسرائيلي للبنان ، وما اثاره من نقاش فى اسرائيل ما بين مدافع عنها ومعارض لها .

ثانيا : توقيع الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبنانى ، وما أثاره من جدل أيضا فى اسرائيل .

ثالثا : التطورات الجديدة التى شهدتها ساحة العلاقات الاسرائيلية ـ الامريكية .

رابعا : اهم التطورات الحزبية التى شهدتها اسرائيل فى الفترة التى يغطيها الكتاب وفى الصفحات التالية عرض موجز لأهم الاتجاهات التى عبرت عنها مقالات الصحف الاسرائيلية التى اخترناها إزاء كل من القضايا السابقة .

اولا : وجهتا نظر حول نتائج حرب لبنان :

بمناسبة مرور عام على حرب لبنان ، افردت الصحف الاسرائيلية مساحات لاعادة طرح المواقف المختلفة من الحرب ، والتى تقدم نتائجها وآثارها .

وقد انقسمت آراء الساسة والكتاب الاسرائيليين إزاء الحرب الى فريقين : ، فريق معارض للحرب يشكك فى ضوء خبرته فى جدواها ، وفريق مدافع عن الحرب بكل تطوراتها وبكل ما أفضت إليه من نتائج . وقد اخترنا مقالين يعبران عن الحجج التى يبديها كل من الفريقين تبريرا لوجهة نظره .

● فريق المعارضين للحزب ، أثار من جديد قضية « خداع » الحكومة الاسرائيلية لعامة الاسرائيليين وللعسكريين ، بل ولبعض الوزراء ، فيما يتعلق بكافة تطورات الحرب .

فمن ناحية مبررات الحرب الحقيقية ، أثير من جديد ، الحديث حول مدى التهديد الفعلى الذى كانت تتعرض له اسرائيل من قبل قوات منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان . ووجهة نظر المعارضين إزاء هذه القضية ، أن ما كانت تمثله قوات المنظمة من تهديد لم يكن يرقى إلى حد شن حرب بهذا الاتساع ، وأنه فى واقع الأمر كان من الممكن التخلص من هذا التهديد بوسائل أخرى غير المواجهة العسكرية .

ومن ناحية أهداف الحرب ومداها ، أثيرت قضية خداع الحكومة للاسرائيليين بهذا الخصوص ، ففى حين أصرت الحكومة على أن هدفها لا يعدو إبعاد التهديد العسكرى الفلسطينى عن متوطنات الشمال بإبعاد القوات الفلسطينية لمسافة ٤٥ كيلو مترا ، اتضح بعد ذلك أن الحكومة كانت تسعى فى واقع الأمر لتحقيق عدد من الأهداف السياسية التى لا علاقة لها على الاطلاق بهذا الهدف المعلن ، الأمر الذى دفعها لتوسيع نطاق الحرب ليصل حتى احتلال بيروت ، وحتى المواجهة مع السوريين . وآثار المعارضون بهذا الصدد أن الحكومة الاسرائيلية لم تضطر فى غمار الحرب لتوسيع نطاقها أو تطوير أهدافها ، وانما صيغت خطتها بالكامل مسبقا وأخفيت هذه الأهداف عن المعارضة بل وبعض وزراء الحكومة .

ثالث الحجج التى يسوقها المعارضون للحرب ، أن ما حصلت عليه اسرائيل من نتائج بعد مرور عام للحرب ، لا يتوازى على الاطلاق مع الثمن الذى دفعته اسرائيل ، وبالذات حجم الخسائر البشرية الضخم .

وبناء على وجهة النظر هذه ، طالب البعض بتشكيل لجنة تحقيق فى سلوك الحكومة الاسرائيلية فى الحرب ، الاقتراح الذى قدمته فعلا بعض الاحزاب المعارضة فى الكنيسيت ، والذى لم يلق الموافقة .

● أما المدافعون عن الحرب ، من الكتاب والساسة الاسرائيليين ، والمتحمسون لنتائجها ، فتتلخص وجهة نظرهم فى أن ما ترتب على الحرب من نتائج ، بالرغم من الثمن الذى دفع ، يمثل قيمة كبيرة بالنسبة لاسرائيل ووضعها فى المنطقة ، سواء على المستوى القريب أو على المستوى الاستراتيجى بعيد المدى .

وتتلخص الحجج التى يبديها هذا الفريق فى الجوانب التالية :ـ

(١) إن اخراج لبنان من ساحة المواجهة مع اسرائيل ، وتصفية القواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ، ثم تقنين العلاقة الاسرائيلية ـ اللبنانية فى الاتفاق الذى وقع ، وبالشكل الذى يؤمن المصالح الاسرائيلية فى لبنان ، كل هذه أمور لا ينبغى التقليل من اهميتها .

(٢) أن أهم نتائج الحرب إظهارها لحجم القوة العسكرية الاسرائيلية ، بما ستتيحه لاسرائيل من قدرة على تحقيق ما تريد ، الأمر الذى يعنى عمليا عدم قدرة أو استعداد الدول العربية لمواجهة اسرائيل عسكريا فى المستقبل .

(٣) إن الحرب قد أدت عمليا إلى دفع موضوع الضفة وغزة إلى مؤخرة الاهتمامات السياسية المطروحة فى الوقت الراهن الأمر الذى يعنى فرصة أكبر لاسرائيل لقطع خطوات بعيدة المدى فى اتجاه ضمهما .

(٤) من أهم الحجج التى يسوقها فريق المؤيدين للحرب والمتحمسين لنتائجها ، تلك المتعلقة بإنعكاسات نتائج الحرب على طبيعة السياسة الأمريكية وتوجهاتها إزاء المنطقة . والقضية المحورية بهذا الصدد التى يسوقها هذا الفريق ، وجهة نظر مؤداها أن حرب لبنان قد أثبتت عدم وجود صلة بين المصالح الأمريكية فى المنطقة وحمايتها وبين دور فعال تلعبه الولايات المتحدة لحل المشكلة الفلسطينية .

وتستند وجهة النظر هذه إلى المؤشرات التالية :ـ

ـ أنه رغم أن الحرب كانت موجهة بالاساس للفلسطينيين فى لبنان ، ورغم ما ترتب عليها من ضربة قاصمة لمنظمة التحرير ، ورغم استمرار الحرب لفترة طويلة ، رغم كل هذا لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة فى اى مكان فى العالم العربى لأى خطر أو تهديد .

ـ أنه على العكس من هذا ، ونتيجة لما اظهرته الحرب من ضعف للدول العربية عسكريا وسياسيا ، فإنها فى نهاية الأمر ستكون مضطرة للهث وراء أمريكا للحصول منها على اى شىء أيا كانت الظروف وأيا كان ما تفعله أمريكا ، وهو الأمر الذى أثبتته بالفعل خبرة العام الذى انقضى بعد الحرب .

ـ أنه نتيجة للحرب ، لم يتبق عمليا من الدول العربية النشطة عسكريا ، والمستعدة ـ نظريا على الأقل ـ للاقدام على مواجهة عسكرية مع اسرائيل سوى سوريا . وسوريا فى نهاية الأمر ليست على الاستعداد للتضحية من أجل الفلسطينيين . وليس لديها أى استعداد لاتخاذ موقف حازم للنهاية فى عدائها لأمريكا بسبب القضية الفلسطينية فقط .

وبناء على هذه المقدمات ، يطرح الساسة والكتاب الاسرائيليون على السياسة الأمريكية أن تلقى عن كاهلها عبء الالتزام بأى شىء تجاه حل المشكلة الفلسطينية ، والتركيز من باب أولى على خطط الوجود والتدخل فى منطقة الخليج ، منبع الخطر الحقيقى الذى يمكن أن يهدد المصالح الأمريكية .

ثانيا : الجدل حول الاتفاق الاسرائيلى ـ اللبنانى

من أهم التطورات التى شهدها النصف الأول من عام ٨٣ ، توقيع الاتفاق الاسرائيلى ـ اللبنانى بعد فترة طويلة من المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية ـ الأمريكية .

واهم بنود الاتفاق ما يلى :ـ

(١) انهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل ، وتعهد البلدين باحترام السيادة والاستقلال السياسى ووحدة أراضى كل منهما .

(٢) الا تستخدم أراضى أى من الجانبين كقاعدة للنشاط الارهابى ضد الطرف الآخر ، ومنع وجود أو تنظيم قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة أو قواعد أو مكاتب أو هياكل أساسية تهدف الى القيام بأى عمل من أعمال الارهاب داخل أراضى الطرف الآخر . ولهذه الغاية فإن كل الاتفاقات التى تمكن العناصر المعادية لأحد الطرفين من الوجود والعمل على أراضى أى من الطرفين تعتبر باطلة ولاغية .

(٣) امتناع كل طرف عن اى شكل من أشكال الدعاية المعادية للطرف الآخر .

(٤) تشكيل لجنة اتصال مشتركة تختص بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل بما فى ذلك تنظيم حركة البضائع والمنتجات والأشخاص ونظم الاتصال . وعلى أن يبدأ الطرفان مفاوضات للتوصل في الاتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص فى غضون ستة أشهر من انسحاب القوات الأسرائيلية المسلحة من لبنان .

(٥) تحديد دور لسعد حداد كضابط فى القوات اللبنانية بالجنوب بحيث يكون نائبا لقائد هذه القوة .

(٦) انشاء قطاع أمن اسرائيلى فى الجنوب اللبنانى ينقسم الى قسمين ، الأول يمتد ١٥ كيلو مترا إلى الشمال من « الحدود الاسرائيلية » والثانى يمتد ليشمل مدينة صيدا حتى نهر الاولى . على أن تقوم وحدات للمراقبة فى الجنوب تشارك فيها اسرائيل ، مهمتها العمل « على ألا تتعرض اسرائيل لأية تهديدات من المنطقة » .

(٧) الغاء المعاهدات والقوانين واللوائح التى تتنافى مع الاتفاق فى غضون عام واحد من دخول الاتفاق حيز التنفيذ .

(٨) انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان على أن تقوم القوات السورية والفلسطينية بالانسحاب المتزامن معها .

وقد أثار الاتفاق جدلا واسعا فى اسرائيل ما بين مؤيد ومعارض له ، وقد عكست الصحافة الاسرائيلية هذا الجدل على صفحاتها...

ومن واقع المقالات التى إخترناها ، يمكننا أن نلخص وجهتى النظر الاسرائيليتين الأساسيتين حول الاتفاق على النحو التالى :

تقدم وجهة النظر المعارضة للاتفاق ثلاثة مبرارات لرفضها :

الاول - إن الاتفاق ببنوده لا يضمن تحقيق الأمن الاسرائيلى فى لبنان . بعبارة أخرى ، إن الترتيبات الأمنية التى تضمنها الاتفاق ليست كفيلة على المدى الطويل بحماية اسرائيل من « الأخطار » التى يمكن ان تتهددها من لبنان . وبشكل اكثر تفصيلا يرى المعارضون للاتفاق أنه من ناحية قد حد من حرية حركة الجيش الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى ، أي حد من المسئولية الاسرائيلية المباشرة عما يحدث فى الجنوب ، وقلص من ناحية ثانية كثيرا من سلطات الرائد سعد حداد

- **الثانى** :- إن الحكومة اللبنانية فى النهاية حكومة ضعيفة وغير مستقرة ، ولا يمكن المراهنة على قدرتها الفعلية على تطبيق التزاماتها بحكم الاتفاق مستقبلا .

- **الثالث** :- إن الاتفاق مستحيل التنفيذ طالما أن تطبيقه مرتبط بانسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان .

وفى مواجهة حجج رفض الاتفاق هذه ، قدم المؤيدون عديدا من المبررات الداعية من وجهة نظرهم للدفاع عن الاتفاق ومساندته يمكن إجمالها فيما يلى :-

(١) ان القول بأن ماتضمنه الاتفاق ليس كفيلا بتحقيق مصالح اسرائيل الأمنية فى لبنان ليس صحيحا ، فبالاضافة إلى أن الاتفاق يتضمن عديدا من البنود الكفيلة بحد ذاتها بالحيلولة دون تعرض اسرائيل لأى تهديد يأتى من لبنان ، فإسرائيل فى النهاية بمقدورها أن تتدخل وقتما تشاء فى لبنان لفرض ما تريد .

(٢) أن رفض سوريا للانسحاب من لبنان ، هو فى واقع الأمر عامل مساعد لإسرائيل وليس مدعاة للتخوف ، فبدلا من أن الانسحاب السورى سوف يدفع إسرائيل إلى سحب قواتها وفقا للاتفاق ، فعدم الانسحاب سوف يكون مبررا لابقاء إسرائيل لكامل قواتها فى لبنان ، ولكن مع وجود « مبرر قوى » لهذا الابقاء .

(٣) ثمة مجموعة من المبررات التى يقدمها المدافعون عن الاتفاق ، تدور حول قيمته الاستراتيجية بعيدة المدى أهمها ثلاثة :-

- أن لبنان ثانى دولة عربية تعترف بإسرائيل رسميا ، بعد مصر ، وهذا أمر لا يمكن التقليل من أهميته .

- أن الاتفاق يعد ثانى سابقة ، بعد كامب ديفيد ، لقدرة إسرائيل على فرض التسويات التى تريدها وبشروطها ، الأمر الذى يعنى أن إطارا قد أرسى لاية اتفاقات قادمة ، عليها أن تلتزم به (تواجد إسرائيلى - تطبيع علاقات ...) .

- أن الاتفاق يمثل - على حد تعبير مقال إسرائيلى - « ثقبا فى جدار العداء العربى لإسرائيل » بمعنى

أنه البداية الحقيقية لهدم جدار المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل . وينظر الإسرائيليون بهذا الصدد ، بعين الارتياح لموافقة غالبية الدول العربية على الاتفاق ، على اعتبار أنها تعنى موافقة ضمنية على بعض الأهداف الإسرائيلية الأساسية وفى مقدمتها مسألة التطبيع .

(٤) ومن أهم الحجج التى ساقها المؤيدون للاتفاق الإسرائيلى ـ اللبنانى ، اثر الاتفاق على دعم وتقوية العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية . وذلك انطلاقاً من أن إسرائيل قد أظهرت « حسن نواياها » باستعدادها للانسحاب من لبنان ، وأن المسئولية أصبحت ملقاة على عاتق الجانب العربى ، ومن ثم ، فقد أصبحت الولايات المتحدة فى موقع تستطيع الدفاع منه عن سياستها المؤيدة لإسرائيل . وبناء على هذا ، يرى المدافعون ، أن الاتفاق قد خلق مزيدا من الاتفاق الإسرائيلى ـ الأمريكى ، الأمر الذى سيستمر فى أى سيناريو قادم فى المنطقة ، سواء كان سيناريو للحرب أم للسلام .

ثالثا : العلاقات الاسرائيلية الامريكية أهم التطورات

تمثل تطورات العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية باستمرار مادة أساسية للصحافة الإسرائيلية . وفى الفترة التى يغطيها الكتاب ، ركزت الصحف الإسرائيلية أساسا على قضيتين من قضايا العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية .

الأولى : القرار الأمريكى بفرض حظر على تسليم إسرائيل صفقة طائرات إف ـ ١٦ .

الثانية : المسار الجديد الذى بدأت تتخذه العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية بعد حرب لبنان .

- فيما يتعلق بقضية إف ـ ١٦ ، كان الرئيس ريجان قد أصدر قرارا بفرض حظر على تسليم إسرائيل دفعة منها حتى يتم الانسحاب الإسرائيلى من لبنان .

والصحافة الإسرائيلية فى تناولها لهذا القرار الأمريكى ، حرصت فى البداية على شن هجوم ، ثم حرصت فى الأساس على تبيان أبعاده الحقيقية وحجمه الفعلى . وفى هذا الصدد ، حرصت الصحف الإسرائيلية على ابراز أمرين :ـ

أولا : أن القرار ليس مقصودا منه عقاب إسرائيل أو الحاق ضرر بها ، وإنما المقصود به أساسا تحسين صورة أمريكا فى العالم العربى ، وتشجيع اتجاه المفاوضات بين الملك حسين وياسر عرفات .

ثانيا : أن الإدارة الأمريكية تعلم جيدا أن القرار ليست له أية قيمة عملية ، فشحنة طائرات إف ١٦ هذه موعد تسلم إسرائيل لها بعد عامين أى أن إسرائيل ستتسلمها فى موعدها على أى حال ، بغض النظر عن قرار الحظر المؤقت .

- أما فيما يتعلق بمسار العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية بعد لبنان ، فقد تحدثت عديد من المقالات عما أسمته بالاتجاه الجديد فى العلاقات الإسرائيلية ، الأمريكية فى مرحلة ما بعد لبنان . وهذا الاتجاه تفاهم أكبر وتعاون أوثق بين البلدين ، وحرص متبادل على تدعيم هذا التفاهم والتعاون ، ومن جانب الولايات المتحدة بوجه خاص . وأبرز مظاهر هذا الحرص الأمريكى ، العرض الذى تقدم به كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الأمريكى لإسرائيل طالبا تجديد العمل باتفاق التعاون الإستراتيجى بين البلدين ، والذى كان قد أوقف العمل به بعد ضرب إسرائيل للمفاعل الذرى العراقى .

وهذا الاتجاه من جانب أمريكا لدفع تعاونها ودعمها لإسرائيل ، لا ينبع كما تؤكد الصحف الإسرائيلية ، من اعتبارات إنتخابية متعلقة بإدارة ريجان وحسب ، بقدر ما تنبع من الحسابات الأمريكية لموازين القوى فى المنطقة نتيجة لحرب لبنان . وأهم هذه الحسابات تدور حول

- أن الولايات المتحدة قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هى العنصر الوحيد المستقر فى المنطقة ، والذى يمتلك من القوة ما يمكنه من فرض ما يريد من سياسات . وهى لهذا القوة الوحيدة القادرة على التصدى للسوفيت فى المنطقة ، والقادرة على حماية المصالح الأمريكية بوجه عام .
- أن الولايات المتحدة قد تخلصت من عقدة الخوف من احتمالات لجوء العرب لاستخدام أوراق الضغط الاقتصادية وغير الاقتصادية ضدها . الأمر الذى لم يحدث رغم كل ما حدث إبان غزو لبنان وبعده .
- أن المعسكر المعتدل العربى الموالى لأمريكا قد أثبت عجزه عن ممارسة تأثير حاسم فى عديد من القضايا المطروحة ، مقارنا بالدور الذى تلعبه إسرائيل . والمثل الذى قدمته الصحافة الاسرائيلية فى هذا المجال ، فشل السعودية فى الضغط على سوريا ودفعها للإنسحاب من لبنان ، وفشلها فى دفع

المفاوضات بين الملك حسين وياسر عرفات . وبناء على هذه الحسابات ، توصلت الكتابات الاسرائيلية إلى نتيجة مؤداها أن العلاقات بين إسرائيل وأمريكا ستنساب فى السنوات القادمة فى مسار جديد محوره التنسيق الكامل والاعتماد الأمريكى المطلق على إسرائيل .

رابعا . أهم التطورات الحزبية

شهدت الساحة الحزبية فى إسرائيل فى النصف الأول من العام الحالى ، عديدا من التطورات ، إلا أن أهمها على الاطلاق تطوران :ـ

الأول : تفاقم أزمة التجمع العمالى المعارض (المعراخ) إلى الحد الذى ينذر بانشقاقه .

الثانى : تفاقم المشاكل التى تعانى منها حكومة مناحم بيجين ، وتصاعد حدة الانتقادات الموجهة إليها من اتجاهات سياسية مختلفة .

- بالنسبة لأزمة المعراخ ، بالرغم من أنها سابقة لحرب لبنان ، إذ بدأ الحديث عنها فى إسرائيل منذ فترة طويلة ، منذ نجاح الليكود فى تسلم مقاليد السلطة فى إسرائيل فى ١٩٧٧ ، إلا أنها إزدادت تفاقما مع اندلاع حرب لبنان .

وفى الفترة التى يغطيها الكتاب ، تجسدت أزمة المعراخ أساسا فى تصاعد الاتجاه المطالب بحله ، أى بخروج المابام من المعراخ ، ودخول الانتخابات القادمة بقائمة مستقلة ، غير أن مؤتمر الحزب الذى عقد فى يونيو من العام الماضى ، رفض بأغلبية ضئيلة فكرة الخروج من المعراخ . وهذا التطور الجديد ، جاء نتيجة للتدهور الملحوظ فى شعبية التجمع العمالى مع أحداث غزو لبنان نظرا لمواقفه المترددة ما بين تأييد الغزو وبقوة فى البداية ، ثم معارضتها بعض تطوراته بعد ذلك ، ونظرا لإخفاق حزب العمل فى أن يقدم بدائل محددة للرأى العام الإسرائيلى للسياسات التى يعترض عليها .

- بالنسبة لأزمة الليكود الحاكم ، فقد اتخذت فى النصف الأول من العام مظهرين أساسيين

الأول : إخفاق السياسات الاقتصادية التى اتبعتها حكومة الليكود ، والتى افضت إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التى عانت منها إسرائيل خلال هذه الفترة (أنظر فى تفاصيل هذه الأزمة الجزء الاقتصادى من الكتاب) .

الثانى . تزايد حدة الانتقادات الموجهة للحكومة بسبب سياستها فى لبنان . ونتج عن الجانبين أن أصبح الليكود يحكم بأغلبية ضئيلة جدا فى الكنيست (٤ أصوات فقط) .

وفى مواجهة أزمة كل من الليكود والمعراخ ، طرح لتخطيها الحلاّن اللذان يطرحان دائما فى مثل هذه الحالة وهما :ـ

(١) إقامة حكومة « وحدة وطنية » يشارك فيها التجمع العمالى المعارض .

(٢) تقديم موعد إنتخابات الكنيست المقرر اجراؤها عام ١٩٨٥ .

غير أن كلا الحلّين يلقيان معارضة من داخل الليكود والمعراخ معا ، الأمر الذى أوصلهما لطريق مسدود .

غير أنه فى نهاية النصف الأول من هذا العام ، طرأ متغير جديد متعلق بتدهور صحة مناحم بيجين رئيس الوزراء ، والحديث عن إحتمال تقديمه لإستقالته ، الأمر الذى سوف يدخل التطورات الحزبية فى إسرائيل ، فى حال حدوثه ، فى طور جديد . .

أولا : الرؤية الاسرائيلية لنتائج حرب لبنان

(١) الخديعة الكبرى

عل همشمار ١٠/٦/٨٣
بقلم : مارك جيفين

يقيم الكاتب حرب لبنان بعد مرور عام عليها ويعتبرها بمثابة « خديعة كبرى » رتبتها الحكومة الاسرائيلية سواء فيما يتعلق باسبابها او بمداها واهدافها . ويحمل القيادة السياسية الاسرائيلية مسئولية ما اصاب اسرائيل من جراء الحرب ، وبالذات فقدانها لخمسمائة قتيل فيها .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

لقد بدت حرب لبنان كخديعة كبرى دبرها الثلاثى بيجين ، شارون ، ورافول . من التصريحات التى رددت فى هذه الايام ، بعد مرور سنة على الحرب.ظهرت صورة المتآمرين والذين يجرون وراءهم وزراء الحكومة ، بعضهم خلال معارضة طفيفة فى المراحل الأولى ، ومعظمهم بسبب الجهل والتكيف والتملق الأعمى للزعيم الكبير .

لم تكن هذه الحرب مخططة . لقد كانت هذه حرب مفبركة لتحقيق اهداف سياسية خيالية ، بدون اى ارتباط مع أمن المستعمرات الشمالية .

فى الحقيقة ان المؤامرة التى حيكت فى مكتب مناحيم بيجين فى ديسمبر ١٩٨١ ، لم تكن بمثابة سر . وحتى الصحف نشرت قبل نشوب الحرب ببضعة أشهر عن وجود « مشروع كبير » و « مشروع صغير » اعدهما الثلاثى بيجين وشارون ورافول . ومما يذكر انه فى تلك الأيام كان هناك اتفاق لوقف اطلاق النار بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . والذى وقعت عليه الحكومة بواسطة الولايات المتحدة الامريكية . لقد طلبت اسرائيل تفسيره كأنه يسرى على « كل الكرة الأرضية » وارادت ان ترى فى كل عمل تخريبى فى اى مكان فى العالم مخالفة للاتفاق ، ولكن هذا التفسير لم يكن مقبولا لدى الامريكيين ، ولكن فى الحدود الشمالية ساد هدوء مطلق . ان هذا الهدوء ، كما اقلق مخططى الحرب فى لبنان . فى مرحلة معينة كانوا على استعداد لشن حرب بدون سبب معين ، وكان من المقرر ان تبدأ فى ابريل الماضى . وليس بمحض الصدفة ان صدرت تعليمات للمتحدث العسكرى بالابلا بين حين وآخر عن مخالفة لوقف اطلاق النار ، ولو كانت تافهة ، ان لم تكن وهمية على اية حال لم تحدث اية عمليات تخريبية فى مستعمرات الشمال ، ولم يعلن عن اية اصابات . ان الاعتداء على سفيرنا فى لندن ، شلومو ارجوف ، ثم استغلاله « كلقطة » ، كان ينتظرها بيجين من وقت طويل . ان خطوات الحرب سبق ان حددت مقدما ، والقوات كانت مستعدة . ولكن كانت فى انتظار الاوامر للخروج للحرب . ان اى حكومة عاقلة ومسئولة كانت تدرس فى اول الامر من الذى كان يختفى وراء هذا الاعتداء (وقد اتضح انها مجموعة أبو نضال ، المعادية لعرفات) وتختار ردا يتناسب مع الحدث . الوزير السابق ى . برمان ، اشار صراحة فى حينه الى ان معالجة مثل هذا العمل كان يمكن ان يتم بواسطة المؤسسات المناسبة ـ ليست عسكرية ـ لرد مناسب .

وقد قرر بيجين وشركاه قيام سلاح الطيران الاسرائيلي بغارات مكثفة على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة داخل لبنان . وقد كان كل شيء محسوبا مقدما . وقد كان من الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تستطع ان تبقى مكتوفة الايدى ازاء هذه الغارات بدون ان ترد عليها . ان اللعبة كلها كانت مبنية على رد منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اطلقت قذائف كاتيوشا على مستعمرات اصبع الجليل . هذه القذائف لم تسبب خسائر لانها لم تصب الهدف ، لدرجة انه كان من الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تبد اهتماما فى هذا الرد الضرورى . وحينئذ جاءت الأوامر التى كان ينتظرها الثلاثى منذ زمن بعيد للتخلص من الجمود المستمر . ان بداية الحرب كانت بداية الخديعة الكبرى . بيجين وشارون ورافول فركوا ايديهم وتنفسوا الصعداء ، وفى النهاية امكنهم عرض المشروع ، الذى أعد خفية خلال أشهر كثيرة ، كرد ساخط على الخطر الذى يكمن لرجال مستعمرات الشمال .

الكذب يجر الكذب :

ان الذى يبدأ فى الكذب سيستمر فى الكذب بالطبع وبسرعة يتورط ويستمر فى الكذب بصورة اشد . وفى هذه المرحلة كانت لدى الحكومة شكوك بالنسبة للحكمة فى بداية الحرب ولكن بيجين ، بحسب التقارير التى نشرت أخيرا ، عرض امام الوزراء كبديل للحرب ... او شويتس . ان هذا الخبير فى التجارة بالكارثة ، لم يرتدع من اطعام الوزراء هذا الكذب الخطير ، بأن الشعب فى اسرائيل ينتظره نفس مصير اوشويتس ، اذا لم يدخل جيش الدفاع الاسرائيلى الى لبنان . وقد بلعوا هذا الكذب ، بعضهم وكأنه منوم مغناطيسيا بواسطة الكلام المضلل والبعض الأخر بسبب خوفه من ان يعبر عن رأى آخر .

وقد بدأ الفصل الثانى من الخديعة ـ وهو تحديد اهداف الحرب . ان الثلاثى الموجه اكد بصورة رسمية للحكومة وللمعارضة وللكنيست وللشعب كله ، ان المقصود هو عملية عسكرية فى منطقة الاربعين كيلو مترا والتى ستنفذ خلال ٢٤ ساعة حتى ٤٨ ساعة . وليس بمحض الصدفة ان يزعم رافول ، ان جيش الدفاع الاسرائيلى لم يتلق تعليمات تقيده فى الـ ٤٠ كيلو مترا ، لأنه كان عالما باسرار الامور واحد مخططى المشروع حيث عرف من البداية انه لم تكن هناك نية للتوقف على بعد ٤٠ كيلو مترا من الحدود . وهكذا وزعت المهام بين الثلاثى ـ بيجين الذى خدر الشعب بوعد كاذب بشأن عملية محددودة . واما رافول وشارون فقد عملا فى المنطقة لتحديد موقف وكأنه الزام جيش الدفاع الاسرائيلى للانحراف عن المشروع الاصلى . وفى حقيقة الأمر كان كل شيء موجها لتوسيع المشروع الصغير الى المشروع الكبير وحتى لو لم يجد بيجين داخل الحكومة من يؤيده . وحينئذ بدأت الخديعة الثالثة . فى جميع المناقشات الرسمية زعم بيجين ، انه ليست هناك نية فى الوصول الى مواجهة مع السوريين ولكن العكس ، يجب الامتناع عن ذلك . وبينما بيجين يؤكد رسميا فى الكنيست .. اذا ماوصلنا الى خط الاربعين كيلو مترا وراء حدودنا الشمالية ـ تنتهى العملية ويتوقف القتال ـ بدأ شارون فى محاصرة القوة السورية والتقدم للشمال . شارون الذى زعم ان لديه تصديقا لجميع مراحل الحرب ، حاول ان يخدع الوزراء بحجة انه لا توجد طريقة أخرى لالزام السوريين لابعاد الفدائيين عن منطقة سيطرتهم شمال الاربعين كيلو مترا من حدود اسرائيل . وقد وافقت الحكومة وتحرك شارون الى الشمال فى حركة التفاف وصفها القائد بيجين بأنها تشبه حركة التفاف البطل هانيبال ... ولكن فى هذه الخطوة ، التى أدت الى المواجهة العسكرية مع السوريين ، زرعت الخديعة الرابعة .

وتحول دخول بيروت قبل عن امر خيالى ، غير ممكن . لقد أقسم بيجين ان جيش الدفاع الاسرائيلى لن يعمل الآن مالم يعمله جيش الدفاع الاسرائيلى أبدا ـ لم يدخل عاصمة دولة عربية . ومراحل الخديعة معروفة ، وليس هناك معنى لاعادتها هنا . لقد استخدم شارون كل المفاهيم العسكرية مثل « إستغلال ميزة الانتصار » تحسين المواقع لاجل الدفاع عن جنودنا ، إلى أن دخل فى أحد الأيام بصورة عجيبة إلى بيروت .

شارون نفذ قبل التصديق :

كما هو مفهوم كذبت وسائل الأعلام كالعادة . بيجين عندما كان فى واشنطون ، نفى بأن جيش الدفاع الاسرائيلى موجود فى بيروت ، ومحطات التليفزيون التى اذاعت كلامه اظهرت على شاشاتها وحدات جيش الدفاع الاسرائيلى قرب قصر الرئاسة فى بيروت . حينئذ كان يمكن مواصلة الكذب . لقد زعم أرئيل شارون ان القصر غير موجود فى بيروت ...

سلسلة الخداع أطول من اللازم ، لأجل ان نكررها كلها . ان عدم الثقة بوزير الدفاع السابق ، كان

عميقا ، حيث كانت الحكومة فى الظاهر بمثابة قيادة عامة انشغلت فى التصديق على الخطوات التكتيكية التى يقوم بها جيش الدفاع الاسرائيلى . إن أرئيل شارون يزعم ، ان كل خطوة فيها تصديق ، أما وزير العدل الذى يعارض لجنة التحقيق فإنه يتفاخر بأنه لم تكن حكومة وقت الحرب تنشغل بكل تفاصيل الحرب .

فى الظاهر هذا الزعم صحيح . لا حكومة ملزمة بالعمل فى تقديم مثل هذه التصديقات ، ولكن فى تحديد الاهداف الأساسية للحرب ، فى إتخاذ القرارات المصيرية ، الناجمة من التطورات المفاجئة وقت الحرب .

إن إنشغال حكومة بيجين فى تفاصيل التفاصيل كان يرجع الى سببين : الأول : اعتماد كل من شارون ورافول على جهل جميع الوزراء بكل ما يتعلق بالخطوات العسكرية .

والثانى : ان الخطوات الأساسية ، مثل احتلال شرق وجنوب بيروت ، واحتلال طريق بيروت ـ دمشق والدخول الى جنوب غرب بيروت ، لم يعرضها على الحكومة للتصديق عليها .

نائب رئيس الحكومة سمحا ارليخ ، يصف ذلك بإنحرافات . ويعترف أن شارون عمل حسب هواه . ويحدد مناحم بيجين هذا بصورة أنيقة قائلا : « كل ذلك تم التصديق عليه ولكن فى بعض الأحيان بعد التنفيذ » . أى أن شارون نفذ عمليات فى المنطقة وبعد التنفيذ حصل على تصديق الحكومة .

نائب رئيس الحكومة سمحا أرليخ لا يعد من بين الشجعان فى مسرحنا السياسى ، والمعروف انه غير موافق على خطوات سياسية معينة قامت بها الحكومة . وفى مقابلة تليفزيونية هذا الأسبوع كان أرليخ يحذر من شد حبل الانتقاد أكثر من اللازم . ولكن الذى قاله بالتلميحات كان خطيرا جدا . وفى حديثه عن إنحرافات شارون أوضح أرليخ أنه حدث فتح نيران من جانب جيش الدفاع الاسرائيلى لم يكن فى الحقيقة إلا استفزاز من جانبنا ، أدى إلى مخالفة وقف إطلاق النار . على حد قول أرليخ تناقضت التقارير التى حصل عليها مباشرة من الجبهة مع مزاعم شارون ورافول بأن جيش الدفاع الاسرائيلى يرد على اطلاق النار من جانب السوريين . ومن الضباط والجنود علم انه فى ذلك الجزء من الجبهة لم يكن هناك اطلاق نيران من جانب العدو . وقع سمع سيمحا أرليخ قصة إنتشرت فى تلك الأيام ، أثارت عدم الثقة داخل الجيش .

وبحسب رواية شارون ـ رافول ، لا يرد جيش الدفاع الاسرائيلى بالضرورة فى نفس المكان الذى تطلق فيه النيران من جانب السوريين . إن هذا الادعاء ساعد على إيجاد إنطباع بأن مخالفة وقف إطلاق النار من جانب العدو كان فى مكان آخر . وليس بمحض الصدفة أن ابرز أرليخ ملاحظة خطيرة جدا ! « كانت هناك عمليات إستفزاز » وبعبارة أخرى يتهم أرليخ رئيس الأركان العامة ووزير الدفاع بعمليات إستفزاز لاستئناف القتال !

ان الخديعة تخلق أيضا تقصيرا . يجب أن نذكر أن جيش الدفاع الاسرائيلى بقوته الكبيرة دخل لبنان وليس أمامه أى جيش نظامى . وإذا قارنا هذه الحرب بحرب يوم الغفران يجب علينا أن نذكر بأنه فى عام ١٩٧٣ أضطر جيش الدفاع الاسرائيلى أن يقاتل فى ظروف مفاجئة أمام آلاف الدبابات وسلاح طيران العدو فى الشمال وفى الجنوب ، وإستطاع التغلب عليها بعد عدد من أيام الأزمة فى الجبهات . أما فى لبنان فإنه لم يكن أمام جيش الدفاع الاسرائيلى جيوش للعدو ولا سلاح طيران معاد ، واستمرت الحرب حتى هذا اليوم ليس بسبب ضعف جيش الدفاع الاسرائيلى . وفى هذه الأيام قال قائد المنطقة الشمالية كلاما مناسبا ، يفيد بأنه لو كلف جيش الدفاع الاسرائيلى من البداية بالوصول إلى بيروت ، لكان قد نفذ ذلك خلال يومين .

إن جيش الدفاع الاسرائيلى ليس عليه ذنب فى اخطاء هذه الحرب ولكن الجهاز السياسى ، الذى خطط هذه الخديعة وتورط فى سلسلة من التعقيدات التى لايمكن تحملها . أن رئيس الأركان العامة الماضى لم يكن رئيس الاركان العامة لجيش الدفاع الاسرائيلى ولكنه كان شريكا فى مؤامرة سياسية عسكرية قبيحة لهذا فإنه يسمح لنفسه بالزعم انه لم يكن. هناك إتفاق قومى حول هذه الحرب ، لأن هذه كانت الحرب الأولى بتخطيط حكومة أخرى . لهذا لم يكن رافول رئيسا للأركان العامة ، ولكن وزيرا كبيرا للغاية « بدون تعيين » لحكومة ـ الليكود . وإذا كان يمكن مطالبته بالمسئولية فإنه ليس كرئيس للأركان العامة ولكن كشريك لبيجين وشارون فى أعداد خديعة حرب لبنان .

بمناسبة مرور عام على حرب لبنان ذكر فى إذاعة إسرائيل أن رئيس الحكومة سيلقى كلمة أمام الشعب . ولحسن نيتى اعتقدت ان بيجين وجد أخيرا أنه من المناسب أن يوضح للشعب ، كيف أنه نفذ وعده للوصول إلى الخط ٤٠ كيلو مترا خلال يومين ، ووقف القتال . وفى ذلك المساء تحدث بيجين ... عن أهمية احصاء السكان . وعن هذا مازال قادرا على التحدث . ولكن فى الاحصاء الذى سيجرى هذه الأيام سيفقد مكان خمسمائة من جنودنا الذين سقطوا على أرض لبنان فى القيام بواجبهم واستغلوا لهدف كله خداع .

(٢) حرب لبنان اثبتت ان مصالح الولايات المتحدة غير مرتبطة بحل المشكلة الفلسطينية

معاريف ٢٤/٦/ ١٩٨٣

بقلم : روبرتو تاكر

يحلل الكاتب النتائج التى ترتبت على حرب لبنان من زاوية اثارها على المصالح الأمريكية فى المنطقة ونفوذها فى العالم العربى . ويصل الى نتيجة مؤداها ان الحرب اثبتت خطا الاعتقاد الذى ساد لفترة بان عدم اسهام الولايات المتحدة جديا فى حل المشكلة الفلسطينية يمكن ان يعرض مصالحها فى المنطقة للخطر ويرى انه نتيجة لما ترتب على الحرب فإن الارتباط العربى بأمريكا سيظل قائما بغض النظر عن دورها فى حل المشكلة الفلسطينية .

ترجمة : محمد حسن عبدالنبى

لقد ألقت حرب لبنان الضوء على الطابع الخاطىء للافتراضات التى استندت عليها اجزاء كثيرة للغاية من سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشرق الاوسط . وقد أظهرت ايضا بوضوح ان الامريكيين متمسكون بشدة بتلك الافتراضات .

ففى صبيحة العملية ردد الامريكيون تلك الافتراضات وذلك لكى يؤكدوا بأنه ستكون لتلك العملية التى قامت بها القدس نتائج وتأثير سلبى على المصالح الأمريكية فى المنطقة : وبدأ شبح التطرف العربى يظهر مرة اخرى فى سماء المنطقة وحتى بعد ان ادرك الجميع بان المخاوف الشديدة التى سادت فى سنوات السبعينات ـ بشأن المواجهة بين الدول العظمى ووقف انتاج البترول ـ قد اختفت ، فقد احتلت مكانها مخاوف جديدة . ان تلك المخاوف الجديدة هى بالفعل نفس المخاوف القديمة التى دارت حول الخوف من احتمال حدوث مقاومة فى العالم العربى .[بمساعدة من جانب السوفيت او بدونها] ضد كل من يمتنع عن كبح جماح اسرائيل العدوانية ذات الاهداف التوسعية .

ماذا حدث لكل اشارات الاستغاثة والتحذير التى ترددت بثقة كبيرة للغاية فى الصيف الماضى ؟ والتى ظهرت كلها تقريبا كإشارات هباء .

لم تنهض منظمة التحرير الفلسطينية من وسط اطلال الهزيمة التى منيت بها بل انه رغم تلك الهزيمة تبدو حاليا متطرفة وخطرة جدا اكثر منه فى أى مرة فى الماضى . ومع هذا فان المنظمة تعانى منذ طردها من لبنان من اهتزاز وهى تلقى بتبعية ذلك على واشنطن اكثر من القاء ذلك على عاتق العرب او طاقاتها هى .

لم تجبر حكومة مصر على التخلى عن الطريق الذى سلكه السادات ، بل ولم تقلل من قيمة هذا الطريق . ولم تصمد قوات الرفض والعناصر المتطرفة نتيجة الحرب فيما عدا سوريا . ان الوضع الذى تتمتع به سوريا حاليا هو نتيجة صبر اسرائيل بل ونتيجة للدبيلوماسية الامريكية فى بداية الحرب . ان مشروع السلام الذى طرحه الرئيس ريجان والسياسة الامريكية تجاه موضوع لبنان قد منحا سوريا موقف قوة يتناقض مع الهزيمة التى منيت بها فى الحرب .

وفضلا عن هذا لم يثبت ان الحرب اضرت بالمصالح الامريكية . لم تتأثر المصالح الامريكية فى الخليج العربى على الاطلاق من الاحداث التى وقعت فى لبنان .

وقد ثبت مرة اخرى ان الارتباط التقليدى بين المشكلة الفلسطينية وتأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية غير موجود فى اماكن اخرى وتحسن بدرجة ملحوظة وضع الولايات المتحدة الامريكية بسبب الحرب ، وهى النتيجة التى ظهرت بسرعة شديدة بواسطة مشاعر الاحترام نحو واشنطن فى دول عربية كثيرة .

ان السبب الأساسى لهذا التغيير واضح تماما . لقد أدت حرب لبنان الى تبخر ماتبقى من التوقعات العربية بشأن ميزان القوى الذى قد يصبح ليس فى صالح اسرائيل فى المستقبل القريب لقد ازدادت تلك التوقعات قوة طوال اكثر من عشر سنوات نتيجة سياسة البترول العربية والقدرة المالية للدول العربية .

ويمكن ان نرجع هذا ليس فقط الى الاعتقاد انه يمكن تحويل رأس المال الى قدرة عسكرية بل أيضا الى الثقة العميقة بأن هذا الثراء والموارد الكثيرة التى يستند عليها يمكن ان يكون وسيلة للحصول على تأييد غربى كبير جدا . ولكن الحرب اوضحت للجميع ان الميزان العسكرى حاليا لايميل ضد اسرائيل بل حدث تغيير لصالح اسرائيل .

إن حقيقة أن الحرب قد نشبت فى الوقت الذى حدث فيه هبوط كبير فى قوة دول البترول العربية وهو الهبوط الذى قد يستمر وقتا طويلا ، قد جعلت التهديد باستخدام قوة التمويل وقوة البترول الغربية عديم القيمة .

لقد لقيت التوقعات العربية فى سنوات السبعينات نفس المصير الذى لقيته التوقعات التى سادت بين الدول العربية فى سنوات الخمسينات والستينات لم تعد تلك الدول تستطيع توقع الخلاص اعتمادا على سلاح البترول وقوة التمويل وحتى قوة العالم العربى ظهرت كعش طائر . والان لم تتبق لديهم قوة لمواجهة اسرائيل سوى قوة اخرى وهى قوة غير عربية . ولكن تلك القوة لايستطيعون الحصول عليها بواسطة التهديدات والضغوط .

ستضطر الدول العربية من الأن فصاعدا الى الجرى وراء تأييد .

ويمكن ان نلخص ذلك بالقول انه يجب الخروج ببعض الدروس من هذه التجربة احداها مرتبط بأهمية اسرائيل لسياسة الولايات المتحدة الامريكية فى الشرق الأوسط ، لقد قال الرئيس إيزنهاور ذات مرة ـ انه لولا اسرائيل لكان فى الامكان اتباع سياسة فى المنطقة يمكن الاعتماد عليها . لقد انتشر رأى خلال سنوات السبعينات يقول ان اسرائيل هى عقبة اساسية امام اتباع سياسة امريكية فعالة فى الشرق الأوسط . لقد أثبتت حرب لبنان اكثر من أى حادث اخر ان هذا الرأى خاطىء من أساسه وانه حتى لو كانت اسرائيل تشكل فى بعض الاحيان عبئا لا لزوم له فى اطار علاقاتنا مع العالم العربى فإنها تشكل ايضا ثروة ذات أهمية كبيرة . إن قوة مكانة الولايات المتحدة الامريكية فى الشرق الاوسط مرتبطة بشكل مباشر بقوة اسرائيل ـ

ولاشك أن هناك حدودا للاستخدام الذى يمكن القيام به للثروة الاسرائيلية حتى اذا حدث هذا الاستخدام دون علم وفى بعض الاحيان بلا خيار ، ولكن نتائج حرب لبنان لاتشير الى اى تجاوز عن هذه الحدود .

من الصعب القول بان هذا الدرس او اى درس اخر تم استيعابه من الحرب ، قد تم استيعابه بالفعل فى الولايات المتحدة الامريكية . بل العكس ففى الفترة التالية لحرب لبنان اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تجاه الشرق الأوسط تشبه تقريبا السياسة التى اتبعتها فى الفترة السابقة للحرب واستندت على تلك الافتراضات التقليدية وعلى الرغم من حدوث التطورات التى كانت توجب اعادة تقيم هذه السياسة والحرب رغم أهميتها الشديدة هى احدى هذه التطورات ـ فقد تطرفت واشنطن بصرامة مذهلة ، بل وتدعو لليأس . لقد كانت حرب لبنان فرصة ذهبية ولكن فرصة للقيام بماذا ؟

إن الاجابة على هذا السؤال بسيطة جدا . للقيام بذلك الذى يعتبر منذ سنوات طويلة هدفا اساسيا للسياسة الامريكية ـ حل المشكلة الفلسطينية . وكما أكد وزير الخارجية الامريكى ، لايجب اضاعة هذه الفرصة لأنها قد لاتتكرر . وفى الأشهر الأخيرة تحول الشعور بأهمية العمل بسرعة الذى عبر عنه السيد شولتز الى مبدأ ردده الجميع . كل يوم يقولون لنا أن تلك هى أخر فرصة للتوصل الى تسوية . الزمن ينقضى بسرعة بل وهناك بعض الاشخاص يعتقدون ان الوقت الذى خصص لحل المشكلة الفلسطينية قد انتهى .

وليست تلك هى المرة الاولى التى نسمع منها تحذيرات كهذه . والتى تفيدبأن وقت حل المشكلة الفلسطينية . قد حان عدة مرات قبيل عام ١٩٨٣ وطالما أننا قد عاصرنا منذ ذلك الوقت العديد من الفرص الأخيرة كل المشكلة فانه ليس من الصواب النظر الى تلك التحذيرات بقدر من الشك .

ولنفترض بأن هذا القول صحيح حقا . ما الذى يجب ان نفهمه من ذلك ؟ هل يعنى هذا ان هناك حربا أخرى ؟ هل سيؤدى هذا الى حدوث يقظة من جانب المتطرفين فى الدول العربية ؟ وهل سيؤدى هذا الى زيادة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ؟ والأهم من ذلك ـ هل سيعرض ذلك المصالح الامريكية فى الخليج العربى للخطر اكثر من الخطر المعرضة له تلك المصالح حاليا ؟ اذا لم يكن هناك ما يبرر الاجابة على تلك الاسئلة بالايجاب وخاصة على الاسئلة الاخيرة ـ فما الذى يلزم الحكومة الامريكية ببذل جهود كثيرة للغاية من خلال محاولة لحل المشكلة الفلسطينية ؟ كما نعرف ان هذا لايكفى للاعتقاد بأنه من الواجب الرد

بالايجاب على تلك الاسئلة كان هذا هو الاعتقاد السائد فى الماضى ، بل وحتى اذا ظهر من خلال النظر الى الوراء ان هناك شكوك كثيرة بشأن وجود هذا الافتراض فانه يمكن على الأقل أن نفهم لماذا نادوا بذلك فى سنوات السبعينات لايرجع هذا فقط الى عدم وجود سبب للخوف من تكرار حرب اكتوبر ايضا لايجب التخوف من تمكن الدول العربية من التهديد بوقف شحنات البترول . ان المخاوف التى سادت فى سنوات السبعينات والتى تم من اجل التغلب عليها وضع معظم خطوط هذه السياسة لم تعد قائمة .

بالنسبة لنا يوجد حاليا القليل مما يدعونا للخوف من حرب اخرى ، اقل مما كان فى الماضى . وسواء كان هذا أو ذاك ما الذى يدعونا الى الاعتقاد بأن فشل حل المشكلة الفلسطينية لارضاء الاطراف المعنية من خلال افتراض بأن الفرصة لم تهدر بعد ـ سيؤدى حتما الى نشوب حرب أخرى ؟

لم يتبق من خصوم اسرائيل النشطين من الناحية العسكرية ـ سوى سوريا فقط . واحتمال نشوب حرب اخرى بين إسرائيل وبين سوريا هو احتمال حقيقى ، ولكن من الصعب جدا الاعتقاد بان دولة من تلك الدولتين ستقوم الأن بشن حرب بسبب فشل حل المشكلة الفلسطينية سواء على اساس مشروع ريجان وسواء على اساس اى مشروع مشابه اخر . وبالنسبة لسوريا يمكن ان يظهر مايغريها بالتهديد بشن حرب وذلك لأن مشروع ريجان يمكن ان يكون اساسا للتسوية وسواء لأنه فى هذه الحالة ستجد سوريا صعوبة كما هو الحال الأن فى الحفاظ على مصالحها من الناحية الاقليمية او من اى ناحية أخرى .

لقد أثبتت حرب لبنان ـ اذا كانت هناك ضرورة لبرهان آخر ـ ان سوريا لن تضحى بجنود وموارد ومن أجل الفلسطينيين . وقد أثبتت الحرب ايضا أن ماترفض سوريا القيام به لن تقوم به أى دولة عربية أخرى من ناحية العرب لم تعد المشكلة الفلسطينية تشكل ذريعة اكيدة للدخول فى حرب مع اسرائيل . ان هذا الموضوع يمكن ان يكون فقط حافزا لحرب نشبت لأسباب أخرى . واذا ظلت تلك الاسباب قائمة فسوف تنشب الحرب سواء تم تسوية المشكلة الفلسطينية أولا . وسيكون ايضا للتدخل السوفيتى فى المنطقة علاقة ضعيفة فقط بالمشكلة الفلسطينية . وباستثناء موضوع سوريا يمكن أن يكون احتمال حدوث تدخل روسى مرتبط بتطورات فى الخليج العربى وخاصة فى ايران . ومهما كانت تلك التطورات من الصعب أن نرى كيف أو لماذا يمكن ربط تلك التطورات بحل المشكلة الفلسطينية . ان الاستنتاج النابع من تلك الاعتبارات يزداد قوة بسبب العقبات التى تعترض طريق حل المشكلة الفلسطينية . ان الموضوع الفلسطينى ليس موضوعا ـ دبلوماسيا عاديا ، والنزاع الذى يمثله ليس مثل اى نزاع آخر بين الدول . وحتى لوكان هذا نزاعا عاديا فان فرص حل المشكلة فى الحال ليست ايجابية . فى هذا الموضوع يجب أن نتذكر مرارا وتكرارا الظروف التى أدت الى التوقيع على اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر .

لم يكن النجاح الذى تحقق فى كامب ديفيد ، على وجه الخصوص نتيجة جهود امريكية . وعلى الرغم من ان الأمريكيين قد قاموا بالفعل بدور هام فى دفع الأطراف للتوقيع على الاتفاقية فان هذا قد حدث لأن حكومة اسرائيل وحكومة مصر قد قررتا ذلك قبل ذلك لأن الفائدة التى سيجنونها من معاهدة السلام ـ بالمقارنة بالتنازلات التى يجب تقديمها من أجل هذه المعاهدة ـ تحسم الكفة لصالحها .

لولا قيام الحكومتين باتخاذ القرار ـ قبل كامب ديفيد لما كان فى الامكان التوصل الى اتفاقية السلام وليس من الضرورى كذلك لأن نسأل أى طرف من الطرفين ضحى اكثر وأى طرف ربح اكثر ـ ففى التسويات التى تتم لحل نزاعات لايوجد تماثل دقيق بين الربح والخسارة ، المطلوب لتحقيق مثل هذا الحل ليس هو المساواة بين الربح والخسارة بل اقناع الطرفين المتنازعين بأنهما سيربحان أكثر مما سيخسران . حينئذ وحينئذ فقط يستطيع طرف ثالث المساهمة فى حل النزاع الذى ماكان سيحل لولا ذلك وأنه سيكون من الصعب جدا ايجاد حل له وذلك لأنه فى مثل هذه الظروف يحتاج الطرفان بشكل عام لطرف ثالث يساعد على تنفيذ (التنازلات) ـ وهو الشىء الذى لم يكن فى مقدور الطرفين القيام به بشكل مباشر بدون اشتراك طرف ثالث .

من الواضح أن الظروف التى ساعدت على التوصل الى تسوية بين مصر واسرائيل غير قائمة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية ولو كانت موجودة لكان فى مقدورنا ان نتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور مماثل للدور الذى قامت به فى الماضى . وطالما أن الظروف القائمة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية لاتساعد على ذلك تسطيع الولايات المتحدة الامريكية أن تختار بين الصبر النسبى وبين نشاط غير محدد . ويظهر من مشروع الرئيس ريجان ان حكومته قد اختارت الاحتمال الثانى . ان الحكومة الأمريكية الممثلة بواسطة الرئيس قد وضعت على كفة الميزان هيبتها وذلك لأنها تحاول التوصل الى تسوية مرضية بشأن المسألة

الفلسطينية ومنذ أن بدأت ذلك في شهر سبتمبر الماضى بذلت جهودا دبلوماسية ضخمة .
ان مفاوضات لبنان والموقف والدور الذى أخذته واشنطن على عاتقها يمكن أن يقللان من الأهمية الكبيرة التى مازالت متعلقة بحل المشكلة الفلسطينية . كان من الصعب جدا فهم السرعة التى عملت بها الولايات المتحدة الامريكية فى موضوع لبنان ، تصميمها على معارضة الجهود التى بذلتها اسرائيل فى البداية للتوقيع على اتفاقية سلام منفردة مع حكومة لبنان ، والعناد الذى أظهرته برفضها المخاطرة والموافقة على الوجود العسكرى الاسرائيلى فى لبنان والحماس للقيام بدور الوسيط ، كان من الصعب فهم كل هذا لولا ادراك النظرة الامريكية تجاه المشكلة الفلسطينية والاعتقاد القوى بأهمية حلها للمصالح الامريكية .
سيكون من الصعب الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة الامريكية بين الدول العربية ـ وان كانت لم تفقد حتى الان تلك الهيبة وخاصة بين السعوديين . تحتاج الولايات المتحدة الامريكية لهيبة لكى تقوم بالوساطة وللوصول الى تسوية سلمية فى لبنان ، وضرورة الحفاظ على هذه الهيبة مرتبطة ايضا بضرورة الحصول على تأييد عربى كبير جدا لمشروع السلام الذى قدمه الرئيس ريجان .

يجب أن نحكم على ادعاءات الحكومة الامريكية بشأن اتباع سياسة نشطة ، مجالاتها المحدودة محددة بوضوح على أساس عام . منذ البداية أوضح رجال الحكومة أن المبادرة الدبلوماسية الامريكية . هى بمثابة الوقوف فى وجه العناصر العربية المتداخلة فى الموضوع بشأن الاختيار بين استجابة مرضية وبين فقدان فرص حل المشكلة الفلسطينية ـ مع كل النتائج النابعة من ذلك . لو أجاب العرب بصورة مرضية لوقع العبء على عاتق الاسرائيليين وهذا عبء ثقيل للغاية . ولو امتنع العرب عن الاستجابة فهذا يعنى أنهم يتحملون هذا العبء . على أية حال لا تتحمل الولايات المتحدة الامريكية المخاطر وثمن الفشل .
ولكن هذا القول المنطقى ، كما أثبتت الاحداث الأخيرة لايتمشى مع نمط سياسة الحكومة الامريكية المعروف بمواصلة نشاط الماضى وكما نعرف تقدر الدول العربية المعنية بالأمر ذلك جيدا . انها تعتقد أن العامل الذى أيقظ مبادرة السلام الامريكية يمكن ايضا أن يؤدى الى جهود امريكية جديدة ، وهذا على الرغم من عدم استعدادهم أو عدم قدرتهم على الرد على تلك الجهود بصورة ايجابية . ماهى المصلحة الامريكية الموجودة وراء تلك الأنماط ؟

وحتى لو انتهى هذا الجهد المتواصل والجبار بانتصار أمريكى فما الذى يتحقق من حل المشكلة الفلسطينية بمبادرة أمريكية ؟ مثل هذا الحل لن يعفى الولايات المتحدة الأمريكية من المسئولية تجاه المنطقة . بل سيؤدى الى زيادة المسئولية الملقاه على عاتقها . اذا فرضت الولايات المتحدة الامريكية تسوية على اسرائيل ، ستضطر الى أن تضمن بأن تنفذ التسوية بالصورة التى اعتزموا تنفيذها بها ، ستضطر الى منح الاسرائيليين ضمانات ملموسة وطويلة المدى وذلك للاستجابة لمخاوفهم الصادقة . سيكون من الضرورى ايضا القيام باشراف قريب للغاية وذلك لأن التسوية ستفتح على مايبدو فتحه امام تفسيرات عديدة ـ وسوف يستغل الاسرائيليون ذلك اذا أتيحت لهم الفرصة . وطالما أننا نستطيع فقط الأفتراض بأن القوة الاسرائيلية ستظل عاملا رئيسيا فى المنطقة ، فهذا يعنى أن خطر العمل ضد أسس التسوية سيظل قائما .
اذن ستضطر الولايات المتحدة الأمريكية الى ضمان حل المشكلة الفلسطينية . ماهى تلك المصلحة التى تهمها والتى تدفعها لتحمل مسئولية كبيرة للغاية ذات أخطار كثيرة ؟
من الواضح انه ليس من الضرورى الدفاع عن مصالحها الحيوية فى العالم العربى وذلك لأنه لايمكن وليس من الضرورى تأمين تلك المصالح بواسطة تسوية المشكلة الفلسطينية نعم ليس من الواجب الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية فى عالم آخر أى ـ فى اسرائيل على الرغم من أننا نسمع ذلك كثيرا فى موضوع كيف ننقذ اسرائيل من اسرائيل نفسها مثلما كتب جورج بول فى مقاله المشهور فى حينه فأن محاولة انقاذ اسرائيل لايمكن ان تشكل هدفا ساميا للسياسة الامريكية فى الشرق الاوسط يجب تمكين الاسرائيليين من انقاذ أنفسهم . واذا لم ينجحوا فى القيام بذلك ـ يكون عليهم قبول ثمن الفشل الذى قد يشمل ايضا تغيرا فى العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية .
ان التمسك الشديد بضرورة المبادرة لحل المشكلة الفلسطينية هو أمر ليس حسن فقط للمصالح الامريكية ويمكن أن ينتهى بالفشل ، بل يحول الانتباه بعيدا عن التطورات فى الخليج العربى . وتتركز مصالح الولايات المتحدة الامريكية اليوم كالماضى فى الخليج العربى ومازالت معرضة للخطر بسبب التطورات فى هذه المنطقة . واذا انتهت الحرب بين العراق وايران دون انتصار حاسم لأى طرف فان هذا سيخدم

المصالح الامريكية بصورة حسنة . ولكن اذا انتصرت ايران فانها ستنصب نفسها حاكما على منطقة الخليج . وهذا الاحتمال لابد وأن يقلق الولايات المتحدة الامريكية اكثر من خطر حدوث تدخل سوفيتى فى ايران وذلك لأنه اذا انتصرت ايران ـ بمساعدة سوفيتية أو بدونها ـ فانها سترغب دون شك فى تصفية حسابات مع السعودية .

ومن هنا نجد ان ضرورة الحفاظ على تواجد غربى قوى فى منطقة الخليج العربى تظل كما هى . واذا كانت تلك الضرورة تبدو حاليا أقل اهمية مما كان فى نهاية سنوات السبعينات فان هذا لايرجع فقط الى ان الأمور التى كانت تخشاها الولايات المتحدة الأمريكية لم تختف بل لأن أزمة البترول قد ضعفت بدرجة لم يكن يصدق أى انسان فى العام الماضى أن هذا يمكن أن يحدث .

فى عام ١٩٧٩ اعتقد الجميع بأن فى عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ستصل تبعية الغرب بالبترول السعودى لمستوى كبير جدا وأن السعودية ستضطر الى انتاج كميات ضخمة من البترول تفوق قدراتها للوفاء بذلك . والأن وفى عام ١٩٨٣ وبعد التغييرات الضخمة التى طرأت فى سوق البترول العالمى أى أنه اذا أوقفت السعودية تماما ضخ البترول ـ فان هذا سيحل فقط مشكلة الفائض .

وحتى اذا ازدادت تبعية العرب للبترول السعودى فى السنوات القادمة فانه لايمكن الاعتقاد بأن حالة التبعية التامة التى كانت سائدة فى سنوات السبعينات سوف تتكرر . لقد انتهى العصر السعودى وربما يظهر هذا فى السياسة الامريكية . قد يكون اليوم الذى تحتل فيه المنطقة التى كانت على رأس أولويات الدبلوماسية الامريكية منذ بداية سنوات السبعينات ، مكان متواضع ، قريب جدا . وتلك النبوءة جديرة بالترحاب .

ثانيا : التقويم الاسرائيلى للاتفاق مع لبنان

(١) هل تمنح الاتفاقية المزيد من الأمن الاسرائيلى ؟

يديعوت أحرونوت ١٩٨٣/٥/٨
بقلم : مراسل الجريدة فى لبنان

يعدد المقال سلبيات وايجابيات الاتفاق مع لبنان ، ويخلص الى ان الايجابيات أكثر من السلبيات بكثير ذلك انها اذا كانت قد قلصت من حرية الجيش الاسرائيلى فى الجنوب ، فهى بالمقابل قد أعطت لاسرائيل « ضمانات امنية » عديدة ، هذا بالاضافة الى ما ترتب على الاتفاقية من تقوية العلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية أكثر من ذى قبل

ترجمة : عادل مصطفى

من التحليل لمسودة الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية ، يمكن الوقوف على مميزات وعيوب هذه الاتفاقية . وهذه هى أولا الجوانب السلبية :

● أكثر العيوب البارزة هى فقدان السيطرة الاسرائيلية على المنطقة الواقعة شمال حدودنا مع لبنان . والسر الواضح هو ، أن الرائد سعد حداد تعاون بشدة مع اسرائيل خلال السنوات السبع الأخيرة ، وكان يستطيع أن يدافع عن منطقة الجنوب اللبنانى . وبشكل غير مباشر ، عن شمال اسرائيل أيضا . لقد عملت قوات جيش الدفاع بحرية فى جنوب لبنان ، وكانت قوات الرائد سعد حداد جزءا من جيش الدفاع . والآن ، وفقا لهذه الاتفاقية الجديدة ، ستكون المنطقة التى يسيطر عليها حداد مساحتها ١٥ كيلو مترا فقط ، بينما المنطقة الأمنية كلها ، بعرض ٤٥ كيلو مترا ، ستقع تحت سيطرة الجيش اللبنانى ـ بمعنى آخر ، أنه لن تكون هناك حرية عمل لجيش الدفاع بعد ذلك .
● ورد أيضا فى الاتفاقية الجديدة ، أن الدوريات المشتركة للبنان واسرائيل ستتم فى سيارات لبنانية وبقيادة ضابط لبنانى ، وهو الأمر الذى سيقيد كثيرا من نشاط جيش الدفاع . ووفقا لامكانيات جيش لبنان ، فانه لاتوجد ضمانات بأنه سيكون فى مقدوره منع (دخول الفدائيين الى القطاع الأمنى) . والى جانب هذه العيوب التى ذكرناها ، فان الاتفاقية تتضمن أيضا عدة نقاط ايجابية :

● كان القطاع الأمنى التابع للرائد سعد حداد حتى اندلاع حرب لبنان ، يصل الى عمق سبعة كيلو مترات

فقط ، بينما حددت الاتفاقية الجديدة هذا العمق بـ ٤٥ كيلو مترا .

● كانت هناك حقا لجيش الدفاع حرية الحركة فى جنوب لبنان ، ولكن من جانب آخر ، لم تكن هناك أية قيود على وضع صواريخ ، ومدفعية أو انشاء تحصينات فى المنطقة ، وقد منعت الاتفاقية الجديدة هذا الأمر .

● كذلك بالنسبة للوضع الشخصى للرائد سعد حداد ، ففى نهاية الأمر ، فمفروض عليه منصب نائب قائد اللواء وكذلك المسئول عن مكافحة الارهاب وعن الاتصالات مع اسرائيل ، وهى مهام ذات أهمية واقعية وتعطى حرية التواجد فى المنطقة .

● يحتمل أن يكون الجانب الايجابى للغاية ، فى موافقة اسرائيل على الاتفاقية ، يمكن فى .. اعادة تمهيد الطريق مع الولايات المتحدة ومع لبنان . فمن الآن ، ازدادت فرص المواقف المشتركة للولايات المتحدة واسرائيل بالنسبة لأى سيناريو جديد فى المنطقة ، ويجب عدم الاستهانة بذلك خاصة ازاء الموقف بيننا وبين السوريين .

وقد صرح المستشار الاعلامى لوزير الدفاع ، نحمان شى ، أنه من الآن سيحدث تحسن ملحوظ فى علاقتنا مع الولايات المتحدة ، وهوما سيؤدى الى رفع الحظر عن الاسلحة الأمريكية لاسرائيل ، كما نأمل . وجدير بالذكر ، أن وزير الدفاع البروفيسور موشى أرنز ، وهو الأب الروحى لهذه الاتفاقية ، قد تقبل الموقف الحالى على ما هو عليه . ولهذا فان السؤال الخاص بأنه : ألم يكن من الممكن تحقيق مثل هذه الاتفاقية منذ شهور مضت ؟ ليس سؤالا حيويا ، حيث أن أرنز رأى مع توليه منصبه أن أول مايجب عمله هو تحقيق اتفاقية مع لبنان وخروج جيش الدفاع من هناك .

فى اطار الظروف التى ظهرت فى المنطقة وفى مجال العلاقات الاسرائيلية الأمريكية ، لم يكن هناك مناص من أن الاتفاقية بعيوبها قد فرضت على اسرائيل وأنها بمثابة شر لابد منه . أما اذا كانت ستمنح اسرائيل المزيد أو القليل من الأمن على حدودها الشمالية ـ فهذا ما ستخبرنا به الأيام .

(٢) الاتفاقية تعد ميزة لاسرائيل

يديعوت احرونوت ٩/ ٥/ ١٩٨٣

بقلم : يائير عميقام

يعرض المقال لوجهة النظر الاسرائيلية الرسمية في الاتفاق مع لبنان .. وخلاصتها ان الاتفاق افضل مايمكن ان تحققه اسرائيل ، وانها قد جلبت لاسرائيل عديدا من المزايا ، سواء من زاوية تامين مصالحها في الجنوب او من زاوية تقوية العلاقات الاسرائيلية الأمريكية

ترجمة : عادل مصطفى

اذا كان هناك من أصيب بالاحباط من تفاصيل الاتفاقية المنتظرة بين لبنان واسرائيل ، فقد كانت له اذن توقعات أكثر من هذه الاتفاقية . اذا فكر احد انه يمكن التوصل الى اتفاقية سلام من جانب ، واتاحة الفرصة لجيش الدفاع ان يتصرف كما يحلو له في القطاع الأمنى من جانب آخر ، فأنه لايعرف الواقع في لبنان ويكون مخطئا خطأ كبيرا .

انها خطوة لايمكن تحقيقها ، ولهذا كان على اسرائيل ان تعثر على أفضل الطرق ، حيث تخطو فيه على علاقات سياسية ، تتضمن أيضا تسويات أمنية .

ان عدم نشر الاتفاقية بصورة رسمية وتزايد التفاصيل التى تسربت منه الى وسائل الاعلام ، قد يؤدى الى عدم وضوح يؤثر ، بوضوح ، على وضع اسرائيل الأمنى خلال السنوات القريبة القادمة . ومن أجل ازالة عدم الوضوح ، سوف نجيب على جميع التساؤلات التى يطرحها كل منا على نفسه في هذه الأيام .

التزام الادارة :

● هل هذه هى أفضل اتفاقية استطاعت اسرائيل تحقيقها في ظل الظروف الحالية ، تقول مصادر موثوق بها ، ان هذه الاتفاقية تعد الاقل سوءا ، أو كما قال مصدر مسئول ، البديل الاقل سوءا الذى أمكن التصول اليه . لقد كانت العلاقات اللبنانية الاسرائيلية إلى ذلك الحين هى علاقة حرب ، بدون اتفاقية هدنة فعلية . لقد سقط خلال الـ ٣٥ سنة الماضية ضحايا غير قليلين من العسكريين والمدنيين . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، منذ دخول السوريين لبنان ، دخل الفدائيون الى هناك أيضا ، وعلى الرغم من قطاع الأمن الضيق لسعد حداد ، لم يكن من الممكن منع سقوط قذائف المدفعية على الجليل . اذا تم تطبيق الاتفاقية حاليا ، فستكون للمرة الأولى اتفاقية موقعة ومحددة ، وستكون المرة الأولى التى ستأخذ الادارة اللبنانية على نفسها التزاما ما .

● ماذا كان سيحدث اذا لم نوقع على الاتفاقية .

حددت مصادر موثوق بها سيناريوهين محتملين لمثل هذا الأمر ، الأول ، حول سوريا اذا لم تسحب قواتها ، رغم توقيع اسرائيل على الاتفاقية . والسيناريو الثانى يقول ، ان سوريا ستكون على استعداد لان تسحب قواتها . في جميع الحالات ، يبدو ان وضع اسرائيل سيكون أفضل في ظل وجود اتفاقية أكثر من عدم وجودها . اذا قررت سوريا السير في اتجاه الحرب ــ وهو قرار غير منطقى من جانبها ــ فان موقف اسرائيل سيكون أفضل حيث سيكون في يدها اتفاقا ، وستكون علاقاتها مع الولايات المتحدة طيبة . كنا سنعانى موقفا خطيرا ، لو دخلنا حربا كنا اثناءها مختلفين مع الولايات المتحدة .

انضمام سوريا : ومن جانب آخر ــ فان الوضع الحالى غير طيب . لابالنسبة لنا ولا بالنسبة للسوريين ، لأنه من الصعب السيطرة على منطقة تضم مليون نسمة ، حيث يزداد معدل الاصابات .

لهذا ، لو انتقلنا في مرحلة معينة الى خطر آخر ، مثل خطر نهر الأولى ، وفي مثل هذه الحالة من الأفضل ان يكون لاسرائيل اتفاقية موقعة .

هناك فعلا عدم تأكد ، وهو نفس الأمر بالنسبة لاى اتفاقية مع أى دولة عربية آخرى ، ولكن كما قلنا ، فان أفضل البدائل هى الاتفاقية . قال أمس مصدر موثوق به ، انه ليس لدى أى تردد بان الاتفاقية الموقعة هى أفضل بكثير من الحصول على شريحة من جنوب لبنان .

● مالسبب الذى يدفع سوريا للموافقة على الانضمام لاتفاقية كهذه ؟ اليس الوضع الحالى فى مصلحتها ؟
حقا ان سوريا تعلن انها ليست على استعداد للانضمام لاتفاقية كهذه وتقدم على كل شىء من أجل ارهاب اللبنانيين . بل اذيع ان الرئيس الأسد قال لوزير الخارجية اللبنانى ، « سيحدث لكم ماحدث للسادات » .
يحتمل وان يكون السوريون صادقون فى موقفهم عندما يقولون ان الاتفاقية سوف تمثل انجازا كبيرا لاسرائيل ، ويجب عدم حصولها عليه ، وان عليها الجلاء عن لبنان بدون/أى شروط أو اتفاقيات . ولكن فى رأى المصادر الموثوق بها ، ليس مضمونا أبدا من الناحية العسكرية ، بان الوضع الحالى يعمل لصالح سوريا فقط .
يجب ان نذكر ، ان جزءاً من قوات جيش الدفاع يتواجد على بعد ٢٠ كيلو مترا فقط من دمشق ، عاصمة سوريا . لقد قال الأسد حقا لشولتز ، انه غير موافق على هذه الاتفاقية ، ومع هذا ، يجب ان نلحظ انه لم يقل صراحة أنه لن يسحب قواته من لبنان . يحتمل أيضا ان يكون السوريون يعملون بايحاء من السوفيت ، ولكن من المستحيل حاليا ، ان نحدد بوضوح ان يكون السوفيت قد نصحوا سوريا بمنع الاتفاقية بين اسرائيل ولبنان .

قرارات منظمة التحرير الفلسطينية :

● ماذا سيحدث لو رفض السوريون فى النهاية سحب قواتهم من لبنان ؟
تقول المصادر الموثوق بها ، ان احتمالا كهذا قائم فعلا ، ولكن اسرائيل لاتنوى الانتظار الى الأبد . اذا لم ينضم السوريون خلال عدة اسابيع الى الاتفاقية ـ ستضطر اسرائيل الى دراسة الموقف من جديد ـ وان تتخذ قرارات وفقا لذلك . ان جميع الاختيارات مفتوحة أمامها ، وليس هناك سبب لان نفعل وفقا لقرارات منظمة التحرير فقط .

● اذا كان كذلك لماذا لاننسحب فورا الى خط نهر الأولى ؟
ان هذا النهر الموجود أيضا على بعد ٤٥ كيلو مترا من اسرائيل ، لايعد بالضرورة أفضل الخطوط . اذا انسحبت اسرائيل اليه ، فان السوريين سوف يحتلون المنطقة التى ستجلو عنها ، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية وسيتحول خط نهر الأولى الى خط استنزاف ، سيتم تبادل النيران عبره . من شأن اسرائيل اذن ان تستغل الاختيارات الاخرى ، وليس هنا المكان المناسب للافصاح عن هذه الاختيارات .

● ماهى المهمة التى يؤديها الرائد سعد حداد هنا فى هذه الاتفاقية ، وهل أنه حقا أضير ؟
تسارع هذه المصادر الى تهدئة أولئك الذين يسارعون بالاعلان عن ان سعد حداد قد اضير من الاتفاقية . بالعكس ، فان هذه المصادر تؤكد ، ان قطاع الأمن الذى كان حداد مسئولا عنه ، سيكون أكبر كثيرا ، وستصل مساحته فى بعض الأماكن الى ٣٠ كيلو مترا . كذلك هناك التزام مكتوب من جانب الجيش اللبنانى ، بأنه مستعد لاعادة حداد اليه مرة أخرى ليحتل منصبا كبيرا مع هذا ، يجب ان نذكر ، اننا غير قادرين على ان نملى على الجيش اللبنانى من يكونون ضباطه ، ولكننا مازلنا نبذل جهودا من أجل ان نمنح حداد المزيد من المهام .

● ماهى الضمانات لاسرائيل بعد انسحابها ؟
سيكون داخل قطاع الأمن الذى يصل الى ٤٥ كيلو مترا ، ترتيبات كثيرة للرقابة ، تتيح لاسرائيل الحصول على معلومات فى الوقت المناسب . لن يحدث ان نستيقظ ذات يوم ونجد المنطقة مليئة بمئات من المدافع . ان الدوريات المشتركة ومركزى الرقابة اللذين اتفق على اقامتها فيكون ردا على حدوث أى تغيير فى الموقف . أكثر من هذا ـ فان أى خروج عن الاتفاقية ، يمثل خرقا لها ، ويمكن لاسرائيل ان ترد بالشكل المناسب .

● هل تحسنت حقا علاقاتنا مع الولايات المتحدة ، عقب موافقتنا على التوقيع على الاتفاقية ؟ وهل هناك أى علاقة بين الاتفاقية وبين مشروع ريجان ؟
تعتقد مصادر حكومية ، انه فى اعقاب موافقتنا على التوقيع على الاتفاقية ، فان جميع المشاكل مع الولايات المتحدة سوف تحل . ان التفاهم مع الدول الكبرى الصديقة يبدو فى جميع المجالات ، وكذلك يوافق الامريكيون على ان يتم اشتراط تطبيق الاتفاقية بجلاء جميع القوات . وتقول هذه المصادر انه لاتوجد أى علاقة بين الاتفاقية الحالية وبين مشروع ريجان . بالعكس ، فان اسرائيل ستكون حاليا فى وضع افضل ، عندما تتباحث مع الولايات المتحدة حول الضفة الغربية ، مثلا لقد أعربت المصادر عن أملها أنه لن يحدث

تآكل فى موقف الولايات المتحدة ، خلال المفاوضات مع سوريا . واضح للامريكيين ، ان اسرائيل بذلت جميع الجهود وجميع التنازلات ، عندما اقدمت على التوقيع مع لبنان . فى النهاية ـ لقد اعربت هذه المصادر عن رأيها ، ان هذه هى أفضل الاتفاقيات التى استطعنا التوصل اليها فى ظل الظروف الحالية . ان أى تطور لايعيد اسرائيل الى الوضع الذى كانت عليه قبل الحرب فى لبنان ، أى مئات فوهات المدافع وآلاف الفدائيين ينتشرون فى جنوب لبنان ويعرضون أمن اسرائيل للخطر . وهذا فى رأى هذه المصادر انجاز غير قليل .

---

(٣) الاتفاقية غير مرتبطة بموافقة دمشق

معاريف ١٩٨٣/٥/٢٠

بقلم : موشى جاك

يتعرض المقال لايجابيات الاتفاق مع لبنان بالنسبة لاسرائيل حتى فى ظل الرفض السورى لها ، وذلك فى ضوء اتفاق التفاهم الاسرائيلى ـ الامريكى الذى وقع بعد الاتفاق ، وفى ضوء المزايا الاخرى التى حصلت عليها اسرائيل من الاتفاق .

ترجمة : عادل مصطفى

تعتزم كل من الولايات المتحدة واسرائيل أن تبدأ فى القريب مفاوضاتهما حول التوقيع على اتفاقية التفاهم السياسى والاقتصادى ، بالاضافة الى المذكرة التى تم توقيعها عشية عيد شبعوث (عيد نزول التوراة) فى القدس وفى واشنطن لقد تضمنت المذكرة التى وقعت عشية العيد تفسيرات وتفاهما بالنسبة لبنود الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية ، مثل التفهم الامريكى بأن الجلاء الاسرائيلى مشروط بجلاء الجيش السورى ومنظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان . لم يكن هذا مجرد تفاهم سرى من وراء ظهر اللبنانيين ، حيث اعلن السفير الامريكى موريس دريبر فى جلسة المفاوضات الختامية ، ان التفاهم حول خروج القوات الاسرائيلية سيتم اذا ابتعد كل من السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان .

لقد كانت هناك موافقة من جانب جميع الاطراف حول كل شىء فى المفاوضات ، ولكن لأن اسرائيل لم ترد ان يكون الاتفاق مع وقف التنفيذ ، حيث فضلت ان يكون الاتفاق بين جميع الاطراف بان تكون الفقرة الخاصة بالجلاء والواردة فى الاتفاقية مشروطة بجلاء جميع القوات الاجنبية عن لبنان ، فان هذا الاتفاق لا يقلل من شأن الاتفاقية بشكل عام . ولكن بالنسبة لتطبيق بند الانسحاب فقد تحدد موعده ـ عندما تنسحب جميع القوات الاجنبية ـ وهذا الموعد لا يتعارض مع رأى الموقعين الآخرين على الاتفاقية ، لبنان والولايات المتحدة بالعكس ، فان الدولتين مهتمتان بعدم انسحاب اسرائيل قبل ان تستطيع كل منهما اجبار سوريا ومنظمة التحرير على الانسحاب من ارض لبنان .

على كل حال ، فان هذه الموافقة ، مثلها مثل موافقات أخرى حول سؤال متى يكون مسموحا لاسرائيل بالعمل من أجل الدفاع عن نفسها داخل لبنان ، وحيث تصمم الولايات المتحدة على أن يكون رد الفعل الاسرائيلى مناسبا لمقدار الضرر الذى يلحق بها ـ كل هذه الأمور تم تسجيلها وكتابتها فى مذكرة التفاهم التى وقعت فى واشنطن وفى القدس .

انها ليست مذكرة تفاهم على غرار اتفاقيات التفاهم التى وقعتها اسرائيل فى المقابل مع جيرانها ، منذ حرب يوم الغفران التى تمت بواسطة الولايات المتحدة . فى هذه الاتفاقيات اخذت الولايات المتحدة على عاتقها التزامات مختلفة ابتداء من حرية العبور فى باب المندب وانتهاء بعدم الدخول فى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما ان هذه المنظمة لم تعترف بحق اسرائيل فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وابتداء من وعد بخطة سنوية للتزود بالسلاح وانتهاء بضمان البترول المطلوب لاسرائيل فى

ساعة الطوارىء ، وابتداء من الوعد بتأييد اسرائيل ضد اى قرار فى الأمم المتحدة الذى من شأنه المساس باسرائيل وانتهاء بوعد باجراء مشاورات مع اسرائيل فى حالة وجود خطر من جانب دولة كبرى . وكل هذه الأمور كانت اجزاء فى حصن التفاهم الاسرائيلى ـ الامريكى واضافة لقوة الردع الاسرائيلية كتعويض عن « المميزات » التى تنازلت عنها اسرائيل فى تراجعاتها عقب الاتفاقيات مع مصر وسوريا .

أثناء المفاوضات مع لبنان ، ورغم انها كانت مستمرة ، تم تأجيل القضية الثنائية بين الولايات المتحدة واسرائيل الى النهاية ، وما ان جاءت ساعة الحسم تم الاتفاق على ان المفاوضات سوف تبدأ بعد التوقيع على الاتفاقية الاسرائيلية اللبنانية .

لقد إبلغت اسرائيل حكومة الولايات المتحدة بالمذكرة وسوف يبدأ حاليا التفاوض حول تفاصيل هذه المذكرة . انها ليست مفاوضات حول اتفاقية تفاهم استراتيجى ، والتى اوصى بها وزير الخارجية السابق الكسندر هيج وعارضها وزير الدفاع كاسبر واينبرجر فى البداية ووقع عليها بالاحرف الأولى بسبب تعليمات الرئيس فقط ، بل اتفاقية للتفاهم فى شئون سياسية واقتصادية على صورة الاتفاقيات السابقة .

اذا تم توقيع المذكرة المقترحة فأنها ستمثل انجازا آخر بجانب الانجاز الذى تحقق فى توقيع الاتفاقية مع لبنان .

ان بيانات دمشق بشأن رفضها لاستقبال المبعوث الامريكى فيليب حبيب وسحب قواتها من لبنان ، قد خلقت انطباعا بان الاتفاقية بين اسرائيل ولبنان متعلقة بسوريا . ولكن ليس كذلك . ان بندا واحدا فى الاتفاقية ـ البند الخاص بالانسحاب ـ سوف يتم تأجيله الى ان تقوم كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بسحب قواتهما من بقاع لبنان وطرابلس واطلاق سراح الاسرى الاسرائيليين . اما بقية بنود الاتفاقية فأنها سارية المفعول فورا . ان الكنيست والبرلمان اللبنانى صدقا على الاتفاقية ، وانه قد الغيت حالة الحرب بين الدولتين ، والا تبادر اى واحدة منهما بعمل معاد ضد الأخرى ولا حتى القيام بدعاية معادية واحدة ضد الأخرى .

ان هذه الموافقة لا ترتبط بارادة ورغبة حافظ الاسد . لقد وقعت حكومة لبنان على هذا بالرغم من تهديدات الرئيس السورى حافظ الاسد ضد الرئيس اللبنانى ، ونتيجة لتوقيع لبنان على هذه الاتفاقية حدث تشتت فى موقف العالم العربى ـ حيث تؤيد أغلب الدول العربية موقف لبنان التى وقعت على الاتفاقية مع اسرائيل ، وعدد قليل يؤيد سوريا التى تعارض اى اتفاقية مع اسرائيل .

ومن هاتين الحقيقتين من المستحيل الغاؤهما بهذا الخبل الصادر عن بيانات دمشق ـ كذلك لو كانت لبنان تراجعت عن الاتفاقية وبنودها ، وهى خطوة غير مقبولة حاليا ، فان خطوة التراجع هذه لا يمكنها ان تلغى انطباعات الخطوة الأولى للاتفاقية مع اسرائيل ـ حيث قامت لبنان بتوسيع طفرة السلام فى جدار العداء العربى ـ وقد احرز الجميل سابقة أخرى ، وبهذا اتسع الطريق المؤدى الى المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية .

منذ عدة أيام فقط ازداد الذين ينتقدون الاتفاقية مع لبنان لانها لم تضمن وجودا مكثفا لقوات جيش الدفاع فى قطاع ٤٥ الكيلو مترا ، ولكن عندما يتخيلون ان جيش الدفاع سيضطر رغم ذلك الى البقاء عدة اسابيع أخرى فى هذا القطاع بسبب رفض سوريا لسحب قواتها من بقاع لبنان ، فانهم يعربون عن أسفهم وغضبهم لأن اسرائيل مازالت غارقة فى المستنقع اللبنانى . ان لدى اسرائيل الحرية اليوم لأن تعيد توزيع قواتها فى لبنان .. يمكنها ان تنسحب الى قطاع الأمن ، ولكنها دخلت فى التزام معين امام الولايات المتحدة بعدم الانسحاب مالم ينسحب الجيش السورى .

تريد الولايات المتحدة ان تستغل الوجود الاسرائيلى من أجل الضغط على الدول العربية ، التى وافقت فى حينه على الغزو السورى للبنان واطلقوا على جيش الغزو السورى اسم « جيش السلام العربى » واجبار سوريا على سحب قواتها من لبنان .

فى مقدور الولايات المتحدة ان تجمع تأييدا عربيا لهذا الخطر لأن لديها حجة قوية ، تجد إصغاء جيدا فى الاذان العربية ـ فان عدم الانسحاب السورى قد يطيل الوجود العسكرى الاسرائيلى على الاراضى اللبنانية . وفى مقابل هذا التأييد غير المباشر بواسطة الامريكيين ، توصلت الولايات المتحدة من أجلنا الى اتفاق مع حكومة لبنان بانهاء حالة الحرب بالنسبة لاسرائيل ، ووقف الدعاية المعادية ، وقيام مندوبية اسرائيلية فى بيروت ـ وهذا التنسيق السياسى يمثل قاعدة للمفاوضات التى ستبدأ فى القريب بين القدس وواشنطن حول اتفاقية التفاهم الأخرى بين الدولتين .

من الصعب أكل الفطيرة والاحتفاظ بها . من المستحيل القول ان التنسيق السياسى مع الولايات المتحدة يجب ان يكون على رأس اهتماماتنا ، ومن جانب آخر أظهار عدم الصبر اذا لم تنجح الولايات المتحدة بعد توقيع الاتفاقية مع لبنان فى اقناع سوريا بالموافقة على الانسحاب من لبنان . فى هذه الحرب ، حرب لبنان ، ونظرا لعدم وجود تناغم قومى ، فقد تناثرت بيننا اراء مختلفة حول اهداف الحرب وطريقة انهائها ، ولكن الاتفاقية لا يمكن ان تمثل مفهوما مشتركا لجميع الرغبات المتعارضة .

إن من يريد استمرار وجود جيش الدفاع الاسرائيلى فى جنوب لبنان ولا يكتفى بالترتيبات الأمنية التى تحققت فى الاتفاقية ، لا يمكن ان يعرب عن اسفه حول استمرار وجود جيش الدفاع عقب العرقلة السورية .

ان هذه العرقلة لا تمنع اسرائيل من الوجود حسب رغبتها وحسب احتياجها ، فى القطاع الأمنى ، ولكن الاتفاقية تلزم الآن التنسيق مع الامريكيين ومع اللبنانيين هناك ثمن للانجاز .. اذا وقعنا على اتفاقية تفاهم مع الولايات المتحدة فيجب علينا ان نتحمل نصيبنا فى هذا التفاهم .

من الصعب الامساك بالحبل من طرفيه - سواء تسوية سياسية مع لبنان - على طريقة السلام ، وسواء استمرار الوجود العسكرى الاسرائيلى فى لبنان ، وسواء التنسيق مع الولايات المتحدة وسواء حرية العمل واتاحة الفرصة امام الامريكيين واللبنانيين والتراجع قبل ان تحقق الدولتان رغباتهما ، فقد وافقت لبنان بان تأخذ على عاتقها خطر المواجهة مع سوريا ، التى تهدد سلامتها ، لانها ارادت ان تساعدها اسرائيل على التحرر من الوجود السورى .

تعتمد لبنان على المساعدة الامريكية ، واسرائيل استعانت بالامريكيين من أجل ان تحقق الهدف السياسى من حرب لبنان . لقد تم التوصل الى هذا الهدف بسبب الاعتراف السورى الذى كان اكبر من المتوقع ، لانه ليست حكومة لبنان وحدها التى وافقت على الغاء حالة الحرب مع اسرائيل بل أيضا السعودية والاردن ودول عربية أخرى منحت مباركتها لهذه الخطوة اللبنانية بسبب النزاع الذى ساد العالم العربى .

من المكن عدم الاهتمام بالتصريحات السلمية ، لاننا لا نعيش على التصريحات ، ولكن دولة عاشت ٣٥ عاما تسعى من أجل اعتراف العالم العربى بحق وجودها داخل حدود معترف بها وآمنة لا يمكنها ان تتجاهل تماما هذا التطور الهام الذى حدث عقب حرب لبنان - فقد حدث ثقب آخر فى جدار العداء العربى .

فى الشهور التى عانينا فيها من التصدير الى اوروبا ، استعطنا ان نتبارك قليلا من البوابة اللبنانية ومنها الى دول أخرى فى الشرق الأوسط ، وكان ذلك قبل ان توافق الدول العربية على خطوة حكومة لبنان التى تلتزم فيها بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل . والآن ، بعد ما وافقوا على ذلك ، فان هذا قد يعنى فتح نافذة أخرى للتصدير الاسرائيلى ، وسوف تتحدد هذه المقاييس بمقدار حكمة المصدر والمصنع الاسرائيلى حتى قبل ان تبدأ المحادثات حول عبور السلع خلال ستة شهور ، وفقا للاتفاقية .

لم تلغ سوريا رفضها للاتفاقية بين إسرائيل ولبنان بالعكس ، فقد ساعدنا الرفض السورى بصورة غير مباشرة على الحوار مع الولايات المتحدة وتكتل العالم العربى لصالح الاتفاقية مع لبنان وضد سوريا .

ان الرفض السورى عضد البنود السياسية التى فى الاتفاقية مع لبنان ، ومن ناحية الرأى العام الامريكى - هو تبرير لوجودنا فى لبنان ان هذه الأمور لا تجد لها تعبيرا فى الخطوات المستقبلة فقط من جانب الادارة الامريكية بالغاء الحظر على ٧٥ طائرة اف - ١٦ ، بل فى القرارات المتكررة للجان الكونجرس ، التى تقرر زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل .

ان هذه القرارات التى تتخذها لجان الميزانية ولجان الشئون الخارجية لمجلس النواب يتم استيعابها جيدا فى العواصم العربية والعواصم المعادية الأخرى وتمثل عنصرا حاسما ضد أى تفكير ، بان حليفة اسرائيل الكبرى قد هجرتها وكذلك الرأى العام الامريكى .

لذلك بفضل هذه القرارات التى تم استيعابها جيدا فى دمشق وبيروت تم امتصاص التوتر قليلا والاحساس - بان يقامر امام دمشق على الاتفاقية مع اسرائيل .

(٤) التخلص من حرب لا لزوم لها

عل همشمار ١٩٨٣/٥/٨
بقلم : شوكى بن عامى

يستطلع المقال آراء عدد من الساسة والعسكريين حول تقييم الاتفاق الاسرائيلى ـ اللبنانى والاتجاه العام الذى تعبر عنه اقوالهم، يتمثل فى الاعتقاد بان ماحصلت عليه اسرائيل فى الاتفاق لايتواءم مع حجم الحرب وماخسرته فيها ، وانه فى النهاية لن يحقق «الأمن» للشمال .

ترجمة : عادل مصطفى

منذ عام تقريبا ، والحرب فى لبنان لم تنته . فقد دفن ظهيرة يوم الججمعة الماضى فى هود هاشارون ، الرقيب حاييم بوكتوس فى مستعمرة ايليشمع ، والبالغ من العمر ٢١ سنة بعد اصابته نتيجة انفجار قذيفة فى لبنان . فى نفس الوقت اجتمعت حكومة اسرائيل فى جلسة خاصة استمرت سبع ساعات ، قررت فى نهايتها أن توافق مبدئيا على مسودة الاتفاقية بين لبنان واسرائيل .

فهل تبرر هذه الاتفاقية ، الحرب التى دارت فى لبنان؟ هل ستتحقق سلامة الجليل فى أعقاب هذه الاتفاقية ؟ ألم يكن فى الامكان التوصل الى اتفاقية شبيهة قبل اندلاع الحرب فى لبنان وتوفير كل هذه الضحايا ؟ ألم يكن من الممكن تحقيق اتفاقية شبيهة فى اطار حدود الـ ٤٥ كيلو مترا التى تم احتلالها فى نهاية اليوم الثانى للحرب ؟ إن هذه التساؤلات وغيرها ، التى أثيرت فى أعقاب الاتفاقية ، وجهتها الى شخصيات مختلفة من بينها عسكريين ، وساسة ، وأكاديميين وكذلك أولياء أمور من الثكالى . وهاهى اجاباتهم معروضة أمامكم بالكامل .

● **الوضع الأمنى فى الجليل مازال سيئا بنفس القدر** : يقول الدكتور جادى ياتسيف السكرتير السياسى لحزب مبام : ان القضية الجوهرية الأولى حول اتفاقية الجلاء عن لبنان هى ، هل سيستيقظ الجمهور الاسرائيلى فى النهاية من الوهم القائل بأنه من الممكن حل المشاكل السياسية عن طريق قوة السلاح . القضية الثانية هى ، هل سيدرك الجمهور الاسرائيلى فى نهاية الأمر أن مشكلة الارهاب لدى منظمة التحرير الفلسطينية ، هى فى الأساس مشكلة سياسية .

إن هذه الاتفاقية هى الاحتمال الأقل وضوحا من جميع الاحتمالات التى واجهت الحكومة . الميزة الوحيدة التى فى هذه الاتفاقية هى زيادة فرص عودة جنودنا الى ارض الوطن وتقليل نسبة الحاق الخسائر بقواتنا .

إن الاتفاقية لاتحل مشكلة أمن مستوطنات الشمال . ان وضع سكان الجليل بعد هذه الاتفاقية سيصبح على أقصى تقدير سيئا بنفس القدر الذى كان عليه قبل الحرب . ان حل مشكلة الأمن يأتى عن طريقين ، الأول ، بواسطة التوصل الى تفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية نفسها ، مثلما حدث فى العام السابق على الحرب . والطريق الثانى هو التوصل الى اتفاق ما مع الدولة العربية ذات القوة الفعلية فى المنطقة ، أى سوريا فى كلتا الحالتين فان الأمر مرتبط بالتقدم الملحوظ فى الاتصالات التى تهدف الى تسوية سلمية شاملة . بدون هذا التقدم سنظل مغروسين فى المستنقع السياسى وطالما نحن فيه فسوف نتلقى لدغات الحسرات . لايمكن التخلص من الطوائف السياسية عن طريق ضربة السيف . لم نسمع فى تاريخ الشعوب أن تقول حكومة لمواطنيها « عفوا ، فأننا لم ننجح فى هذه الحرب » وبعد ذلك تظل فى الحكم ، وكأنه لم تسفك نقطة دم واحدة فى هذه الحرب .

● **على حكومة اسرائيل أن تترك الحكم** : يقول العميد (احتياط) ماتى بيلد : «لقد حظى مواطنو الشمال فى الفترة مابين يوليو ١٩٨١ وحتى يونيو ١٩٨٢ بالهدوء التام والأمان الكبير .كان ذلك بفضل توصل حكومة اسرائيل الى اتفاق لاطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وبعد احد عشر شهرا من توقيع الاتفاق ، قامت اسرائيل بخرقه بغرض انها اذا نجحت فى القضاء على منظمة التحرير سيكون من السهل عليها تنفيذ سياسة ضم الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان »

واليوم وبعد مرور عام تقريبا ، واضح انه لم يتم تحقيق الهدف . لم يتم القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، وظلت مشكلة الأراضى المحتلة على ماهى عليه . سيكون على اسرائيل أن تدخل فى مواجهة خلال فترة قصيرة مع الولايات المتحدة ومع الرأى العام العالمى . لم يتم تحقيق أى شيء فى لبنان . أن الحرب الأهلية التى زعموا عندنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هى السبب فيها ، مازالت كما هى بدون منظمة التحرير . تتعلق آمال اسرائيل على أن يرفض الأسد الاتفاق الذى تم التوصل اليه بواسطة جورج شولتز . اذا صدقت فعلا الاشاعة التى قالت انه قد تم فى الاجتماع الذى تم فى واشنطن بين وزير الدفاع السابق أرييل شارون ورفعت الأسد على تقسيم لبنان ، فاننا نعتقد أن الأسد سوف يرفض الاتفاقية وسيتم تقسيم لبنان . إذن سنظل نحن فى جنوب لبنان وسنلقى بمسئولية ذلك على سوريا .

هذا الموقف يعنى اننا سنظل متورطين فى لبنان بدون أى فرصة للخروج من هذه الورطة من المحتمل ان مواجهة مشكلة الأراضى المحتلة سوف تؤجل لهذا السبب لفترة معينة ، وهذا يمثل مكسبا بسيطا لحكومة اسرائيل . يحتمل أن يكون الأمريكيون قد «خذلوا» بيجين فى تلك الأثناء وتوصلوا الى اتفاقية أخرى مع السوريين أو عندئذ سيكون علينا أن نواجه مشكلة الأراضى المحتلة فى المستقبل القريب ، من خلال الدخول فى مواجهة مع الأمريكيين .

والسؤال الذى يجب على كل اسرائيلى أن يسأله هو : هل مغامرة الغزو فى لبنان ، التى تقترب من سنة كاملة والضحايا الكثيرة التى كان علينا أن نضحى بها بسبب هذه المغامرة ، لاتدل على أن حكومة اسرائيل ليست حكومة مغامرة وعديمة الحكمة . من الواجب أن نطالبها بأن تستخلص النتائج وتترك الحكم

حرب غير محسوبة وغير مدروسة .

يقول البروفيسور دان هوروفيتس ، بقسم العلوم السياسية بالجامعة العبرية : «مبدئيا ، أى اتفاقية (حتى لو كانت طيبة) تعد زائدة عن اللزوم ، إذا لم تخلق وضعا كنا نريده داخل لبنان . أشك فى أن تخلصنا هذه الاتفاقية من الوحل ، نظرا لأن الأمر متعلق بقرار السوريين . إذا رفض السوريون الخروج من لبنان ، فاننا سننقاد الى بقاء أعمق بكثير هناك . ان الاتفاقية لاتلزم الانسحاب من جانب واحد . ان هذه الاتفاقية تعطى لاسرائيل أقل مما تم الحصول عليه بعد عملية الليطانى ، على مساحة كبيرة جدا لقد كان تأثيرنا حقا قبل الحرب محصورا جدا فى لبنان ، وقد اكتسبنا أرضا ولكننا فقدنا عمق الوجود » .

النتيجة النهائية هى أن الحرب كانت زائدة وكل ماتحقق فى هذه الاتفاقية ، كان يمكن تحقيقه من خلال عملية عسكرية محدودة تصل الى ٤٠ كيلو مترا . لقد كانت حربا غير محسوبة وغير مدروسة قامت على فرض خاطىء يقول بأن كل الأمور سوف تتطور الى أفضل الصور لصالح اسرائيل . لم تكن هناك أمور كثيرة فى الحسبان . منها عدم القدرة على السيطرة على الحروب الداخلية فى لبنان ، وعدم القدرة على منع العمليات الفدائية ضد القوات الاسرائيلية فى لبنان . حيث تعد الحدود شبه مفتوحة ، واغتيال بشير الجميل . كل هذه الأمور لم توضع فى الحسبان .

المشكلة حاليا هى : كيف يمكن التخلص من وضع ماكان يجب الانغماس فيه . فى اطار محاولة التخلص ، يجب أن نرى فى الاتفاقية خطوة للامام تعطى لنا الفرصة لأن نخرج من هذه القضية . من جانب آخر ، قد يتبلور موقف ثقيل وخطير يمنع اسرائيل من تنفيذ عمليات انسحاب جزئية ومن جانب واحد ، بعدما يقول السوريون «لا» .

«اتفاقية غير واضحة مع حكومة غير مستقرة» : يقول عضو الكنيست أمنون روبنشتاين . «إن الاتفاقية ، خاصة بين دولتين ، هى ورقة تفقد قيمتها عند كتابتها فى حد ذاته . أحيانا تكون غير ضرورية ، وأحيانا يكون خرق هذه الاتفاقية حجة لاندلاع الحرب التالية . ان مسودة الاتفاقية هذه التى وافقت عليها حكومة اسرائيل ، هى البرهان على الثمن الباهظ الذى تدفعه الحكومة حاليا ، من أجل الخروج من الورطة التى ماكان يجب عليها أبدا أن تدخل فيها . واضح الآن ، أن العملية التى كانت تهدف لسلامة الجليل ـ قد فشلت . هذه هى الحرب الأولى التى تحاربها اسرائيل وتخسر فيها وفقا للأهداف التى وضعتها لنفسها » .

لقد قمنا بوضع نظام جديد فى لبنان ، وقللنا من وضع الرائد سعد حداد ، وضيعنا العصفور الوحيد الذى كان فى يدنا ، مقابل اتفاقية غير واضحة مع حكومة مهتزة بشدة . لقد ابتعدت حكومة اسرائيل عن مطلبها للسلام ، الذى تحول الى سلام بناء على الأمر الواقع وتطبيع وفى النهاية بقى حداد ومعه قوة قوامها

ثلاثون رجلا فقط . لم تجر مفاوضات فى القدس ، ولم يصبح هناك مثلث السلام الاسرائيلى ـ المصرى ـ اللبنانى ، ولا حتى الأربعين سنة من الهدوء التى وعد بها رئيس الوزراء .

لقد فشلت عملية «سلامة الجليل» وقد دفع ثمن هذه العملية اسر الشهداء ، وهو ثمن باهظ بلا مقابل يقول يوس هرئيل الذى قتل ابنه فى حرب لبنان · «ان ايمانى يزداد بأن كل هذه الحرب كانت مجانية . اننى أشعر بأن هذه هى أول حرب ـ وآمل أن تكون أيضا الأخيرة ـ التى دخلوها بدون رؤية سياسية بالنسبة لما ستسفر عنه » . ويعتقد هرئيل مثله مثل الكثيرين بان الوضع بعد هذه الاتفاقية سيكون أسوأ مما كان قبل اندلاع القتال فى يونيو ١٩٨٢ . يقول : «ان كل شىء هو قضية الوقت . سيعود الفدائيون ليتمركزوا من جديد فى لبنان ولن يكون فى مقدور الرئيس الحالى الجميل أن يعمل على تكتل القوى اللبنانية والسيطرة بصورة تامة على جميع أنحاء الدولة » .

وهرئيل على علاقات وطيدة مع اسر أخرى ثكالى ، وهم يعدون الآن لنضال من أجل إسقاط الحكومة . كذلك رعيا هرنيق ، والدة الرائد جونى هرنيق الذى قتل فى لبنان تعتقد، أن الاتفاقية أثبتت أنه لم يتم انجاز شىء فى هذه الحرب ، وفعلا أصبحنا فى ظروف أسوأ بكثير مما كنا عليه فى بداية الحرب ، مع نقصان ٥٠٠ جندى قتلوا هباء » .

وتقول رعيا هرنيق : لو كانت الحكومة قد توصلت الى الأهداف التى حددتها لنفسها من أجل توقيع اتفاقية حقيقية للسلام مع لبنان ، لشعرت بشعور أفضل بكثير من ذلك الذى أشعر به الآن .

فى بداية الدورة الشتوية للكنيست فى اكتوبر ١٩٨٢ قال رئيس الوزراء أثناء استعراضه للموقف السياسى «ستكون هناك حياة جديدة لمواطنى الجليل» . حياة جديدة كلمتان بسيطتان تم تحقيقهما وفق كلامه ، بعدما حققت عملية سلامة الجليل هدفها كاملا ، مثلما حدد فى قرار الحكومة .

هل هذا صحيح ، سيدى رئيس الوزراء ؟

ثالثا : الجديد فى العلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية

١ ـ طائرات إف ـ ١٦ ستصل فى الموعد المحدد

معاريف ٨/٤/١٩٨٣
بقلم : موشى جاك

يكشف المقال عن زيف الضجة التى اثيرت حول قرار ادارة ريجان بوقف شحنات طائرات إف ـ ١٦ لاسرائيل اذا انسحبت من لبنان ، إذ يذكر أن الادارة الامريكية تعلم جيدا ان الطائرات ستسلم فى موعدها المتفق عليه (بعد عامين) وأن المقصود من القرار هو فقط « تزكية » حكومة ريجان لدى الدول العربية .

ترجمة : يحيى محمد عبدالله

منذ بضع سنوات اقترح مستشار النمسا « برونو كرايسكى » الذى يعالج الآن أمر الأسرى الاسرائيليين لدى منظمة التحرير الفلسطينية بأن يلزم المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتى إلى اسرائيل عبر « فيينا » بالتوقيع على تعهد يقضى بعدم الاستيطان فيما وراء « الخط الأخضر » . ولم يكتف مستشار النمسا بهذا الاقتراح ولكنه طالب بالحصول على تفويض رسمى من الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن حتى يستطيع القول بأنه بتصديق من الولايات المتحدة الأمريكية قام بأخذ تعهد على المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى بعدم السكنى فى مستوطنات « يهودا وشومرون » .

وكان هناك فى الادارة الأمريكية من يميلون إلى تنفيذ هذا الاقتراح . ولكن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رفض ذلك ، ولهذا فقد اكتنز « برونو كرايسكى » هذه الفكرة التى كانت فى مجملها تستهدف حربا نفسية ضد اسرائيل فى شكل فرض عقوبات علنية ليس لها مدلول أو مغزى عملى .

ومثال آخر ، هو ذلك الحظر القديم الذى فرضته بريطانيا على اسرائيل منذ بداية حرب لبنان ، فبريطانيا التى تبحث عن أسواق لبيع سلاحها استطاعت أن تسمح لنفسها « بالتنازل » عن السوق الاسرائيلى بسبب أمر بسيط وهو أن اسرائيل لم تكن خلال السنوات الماضية زبونا للسلاح البريطانى . وكان للبريطانيين سبب كاف للاعراب عن عدم الرضا تجاه اسرائيل ، وحتى فى أيام حرب « فوكلاند » استمرت اسرائيل فى تنفيذ اتفاق إمداد « الأرجنتين » بالسلاح ، ولم تأبه بالحظر الذى فرضه البريطانيون على الأرجنتين واستمرت فى امدادها بالطائرات طبقا للاتفاقية المبرمة بين الدولتين . وأصبح من الملائم بالنسبة لبريطانيا أن تبرر رد فعلها الانتقامى خلال حرب لبنان أكثر من حرب فوكلاند على الرغم من معرفتها بأن اسرائيل لا تنوى فى المستقبل شراء سلاح بريطانى . ولكن المقصود هو الأثر الخارجى للحرب النفسية ، التنكر لاسرائيل ، معاقبة اسرائيل ، والاعراب عن عدم الرضا تجاه سياستها فى لبنان .

* * *

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لا تستطيع التصرف بمثل هذا التهور والطيش لحكومات النمسا وبريطانيا .

وفى هذه الآونة فقط قامت بتقديم اقتراح بالمعونة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل إلى الكونجرس ـ الأمر الذى يعكس الأهمية التى توليها الولايات المتحدة الأمريكية لوضع اسرائيل فى إطار التقييم الشامل .

ومنذ عام ، عندما حاولت الادارة الأمريكية أن تقلص المعونات . اهتم مجلس الشيوخ والكونجرس بزيادة المعونات خلافا لما اقترحته الادارة .

فما الذى تفعله الادارة الأمريكية إذن عندما تتعرض لضغط من قبل السعودية والأردن اللتين تطالبانها

بأن تثبت بأى شكل باستطاعتها أن تقنع حكومة اسرائيل بالموافقة على « مشروع ريجان » ؟
والاجابة على هذا السؤال قدمها لنا الرئيس « رونالد ريجان » فى معرض إجابته على سؤال «« بلوس انجلوس » الولايات المتحدة ستوقف شحنات الطائرات المقاتلة إف . ١٦ إلى اسرائيل إذا لم تنه احتلالها للبنان . وعندما أعلنت الادارة الأمريكية عشية حرب لبنان أن فى نيتها أن تقدم للكونجرس طلب إحاطة بخصوص السماح لاسرائيل بشراء ٧٥ طائرة من طراز إف . ١٦ ، فسر العرب ذلك على انه موافقة من الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل بأن تشن حربها فى لبنان . والآن ، وحيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ـ وقف امداد اسرائيل بطائرات إف . ١٦ ، فإن ذلك يجب ان يفسر فى « عمان » و « الرياض » على أنه « عدم التسليم » « بالاحتلال الاسرائيلى للبنان » .

إن إعلان الرئيس الأمريكى « رونالد ريجان » عن وقف امداد إسرائيل بالطائرات لم يقصد به موضوع لبنان ، ولكن قصدت به المفاوضات غير المباشرة التى تجريها الولايات المتحدة الأمريكية الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الملك حسين .
وبالنسبة للبنان ، فلم ننسى بعد أن الرئيس الأمريكى قد ذكر بنفسه خلال مؤتمر صحفى أن جيش الدفاع الاسرائيلى لم يقم بغزو لبنان باعتباره جيشا محتلا ، وعندما سئل خلال حديث أجرته معه جريدة « لو فيجارو » الفرنسية : لماذا تجاوزت اسرائيل حزام الأمن البالغ ٤٥ كيلو مترا اوضح الرئيس « رونالد ريجان » ان اسرائيل اخطرت لتجاوز هذا الحزام الأمنى أثناء تعقبها للارهابيين .
ومنذ ما يقرب من شهرين أو يزيد بقليل أدرك الرئيس الأمريكى « رونالد ريجان » سبب بقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان ، وأدرك أنه ليس جيشا محتلا . ولكن يجب أن نفهم انه منذ أن تغيرت الظروف ـ منذ الانتخابات فى ألمانيا الغربية حيث فاز حلفاء الأمريكان ـ شن الاتحاد السوفيتى هجوما سياسيا شمل جبهة واسعة جدا ابتداء من فيتنام وحتى امريكا الوسطى : كما زاد التوتر بين الكتلتين ، وسط محاولة سوفيتية لاقتحام هذا التوتر من نقطة الضعف البادية فيه ، من المكان الذى لا يؤيد فيه الغرب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، أى من الشرق الأوسط . ولذلك تسارع حكومة الرئيس الأمريكى « رونالد ريجان » بسد الثغرات فى الشرق الأوسط عن طريق التفاوض مع الدول العربية . وأساس التفاوض هذا هو « مشروع ريجان » وحيث أن هذا المشروع قد غرق فى مستنقع مؤتمرات القمة العربية فإن اسرائيل مطالبة بالمساعدة على إنقاذه هذا هو كل ما فى الأمر ، والوسيلة هى استعراض العضلات فى موضوع إمداد اسرائيل بطائرات « إف . ١٦ » ، تلك الطائرات التى جعل سلاح الجو الاسرائيلى لها صيتا وذيوعا كبيرين من خلال عملياته البارعة ، تلك الطائرات التى ترغب كل الدول العربية فى الحصول عليها بعد أن طورت بفضل عمليات الطيارين الاسرائيليين . ومثل هذا الاعلان من وقف إمداد اسرائيل بطائرات إف . ١٦ من شأنه أن يزكى حكومة الرئيس « رونالد ريجان » لدى الدول العربية . ولذلك كان هذا الاعلان .

★ ★ ★

وفى واقع الأمر ، لم يفرض الرئيس الأمريكى حظرا على امداد اسرائيل بطائرات إف . ١٦ ، ولم يوقف حتى امدادها . كل ما حدث هو أن الاخطار المقدم إلى الكونجرس قد توقف والذى بمقتضاه تستطيع اسرائيل أن تشترى ٧٥ طائرة أخرى سوف تحصل عليها بعد عامين . والمتبع هو أن تخطر الحكومة الأمريكية الكونجرس ، وإذا لم يعارض الكونجرس فى خلال شهر فإن الطلبية تخرج الى ورش صناعة السلاح . وفى أيام حرب لبنان تخوفت الحكومة الأمريكية وكذلك حكومة اسرائيل خشية أن يثير مثل هذا الاخطار مناقشات لا لزوم لها بداخل الكونجرس ، ولكن عندما انتهت الحرب ، وبدأت اسرائيل فى المفاوضات الخاصة بالانسحاب اعتقدت الحكومة الاسرائيلية أن الوقت ملائم حتى لمناقشة الاخطار بالكونجرس .
ولكن حكومة الرئيس « رونالد ريجان » تفضل على مايبدو الابقاء على أمر الاخطار للكونجرس بشأن ال ٧٥ طائرة لحين وجود الوقت المناسب ، عندما يتطلب الأمر إخطار الكونجرس بطلبات سلاح للأردن والسعودية . فالحكومة الأمريكية تفضل ربط هذه الطلبات بتلك المخصصة لاسرائيل فى صورة صفقة واحدة حتى يتسنى التغلب على معارضة معظم أعضاء مجلس الشيوخ والتى أعلنوا عنها صراحة تجاه امداد الأردن بالصواريخ والدبابات المتطورة والحديثة .
ولكن الحكومة الأمريكية ليست على استعداد للاعتراف بذلك صراحة فى الوقت الذى تلهث فيه وراء

منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الملك حسين ، كما أنها ليست على استعداد للمساس بكرامة الملك حسين وكانه فى حاجة إلى حماية اسرائيلية .

لذلك فضل المستشارون فى واشنطن عرض تأخير الاخطار للكونجرس حول ال ٧٥ طائرة لاسرائيل على انه سوط ضد « الاحتلال الاسرائيلى » للبنان ، ولكن هؤلاء المستشارين عرفوا ويعرفون أن هذه الطائرات فى مجمل الأمر تأتى فى إطار الصفقة الشاملة (٢٠٠ طائرة) التى وعدت بها اسرائيل أيام حكم الرئيس « فورد » ، وفى أثناء عملية الانسحاب الأول من سيناء ، فإن اسرائيل هى التى تأخرت ولم تسارع فى الحصول على الحصة كلها لأنها أرادت أن تشرك الصناعة الجوية فى إنتاج أجزاء من هذه الطائرة المتطورة . وفى أثناء ذلك أدخلت التعديلات على الطائرة وطورت واستفادت من تطويرات سلاح الجو الاسرائيلى ، ومما لاشك فيه أن منتجى هذه الطائرة ـ إف . ١٦ ـ سيفعلون كل جهده من أجل تطبيق كل التجربة الهائلة التى اكتسبها طيارونا خلال حرب لبنان .

وتأخير الاخطار للكونجرس لا يقلق بلاشك احدا . وانما المقلق هو محاولة استغلال هذه الطائرات فى الحرب النفسية ضد اسرائيل . والمقلق أكثر ان هذا الاعلان قد استهدف أن يكون اغراء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، (التى هزمت فى حرب لبنان كما شهد بذلك الرئيس ريجان فى رسالته إلى رئيس الوزراء مناحيم بيجين) حتى تتفضل بالموافقة على التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الملك حسين .

وسواء كان ذلك صحيحا اولا ، فإن إعلان وقف الامداد لن يؤخر فى نهاية الأمر وصول الطائرات إلى اسرائيل ، ولسوف تصل هذه الطائرات فى الموعد المحدد . لأن تلك هى المصلحة سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو بالنسبة لاسرائيل

(٢) بين الولايات المتحدة وإسرائيل

معاريف ٨/ ٤/ ٨٣

بقلم : سمحا دينيتس

يعرض المقال لأبعاد « الاخطار » التى تتعرض لها كل من إسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة من جراء الجمود فى لبنان - ويرى الكاتب أن الجدل بين البلدين حول قضية صفقة الطائرات إف - ١٦ ينبغى أن ينتهى ، وأن يرقى إلى مستوى القضايا الاستراتيجية بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية للبلدين فى المنطقة .

ترجمة : يحيى محمد عبد الله

إن الوضع الراهن فى الشرق الأوسط لا يحمل بين طياته على المدى القريب تقدما لا على الساحة اللبنانية ولا على نظيرتها الأردنية ، فالاحتمالات السياسية التى بدت وكأنها قد جاءت فى أعقاب حرب « سلام الجليل » آخذة فى التفسخ ، كما أن الآمال التى علقت على إستئناف مسيرة السلام وتوسيع نطاقها آخذة هى الأخرى فى التلاشى .

ومن الممكن بالطبع الاشارة إلى العناصر والاجراءات التى أدت إلى حدوث مثل هذا الجمود الحالى . فمن الواضح أنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا إسرائيل قد نجحت حتى الآن فى التسامى وإنتهاز الفرصة التى لاحت ، ولم تفلحا فى فهم أنه من خلال الانشغال بالاجراءات التكتيكية فإنهما تضيعان الاجراء الاستراتيجى أكثر وأكثر ، وتتخليان عن المبادرة تاركتين إياها للاتحاد السوفيتى وحليفاته فى المنطقة . وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قد إستفادت فى الماضى من السكوت المؤقت للاتحاد السوفيتى ، فإن الاتحاد السوفيتى وحليفاته يستفيدون الآن كذلك من أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بما فى ذلك أيضا إسرائيل .

ويمكن الدخول فى جدال حول حجم الأخطاء هنا وهناك ، ومن خطؤها أفدح إسرائيل أم الولايات المتحدة ؟ وبوسع إسرائيل والولايات المتحدة أن تتبادلا الاتهامات فى هذا الصدد ، وكلتاهما صادقتان ، فإسرائيل تستطيع أن تدعى على الولايات المتحدة الأمريكية أنها بدلا من أن تنتهز الدفعة التى حدثت بدأت فى إستخدام الضغط السياسى ضدها ، وبذلك أدت إلى زيادة الابتزاز اللبنانى والسورى والأردنى والفلسطينى (منظمة التحرير) ، وفى الوقت الذى يقوم فيه آلاف الخبراء الروس بتشغيل صواريخ « سام ٥ » فى سوريا بالاضافة إلى الاشراف على بعض المنشآت الأخرى وتحذير الاتحاد السوفيتى لاسرائيل ، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف إمداد إسرائيل بطائرات إف - ١٦ مضعفة بذلك تعهدها تجاه إسرائيل ، وفى الوقت الذى يسجل فيه التنسيق بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى الشرق الأوسط أرقاما قياسية جديدة ترفض واشنطن زيادة رئيس الوزراء « مناحم بيجين » إلى الولايات المتحدة الأمريكية وترفض أيضا النقاش المتبادل والرئيسى والشامل على مستوى عال .

وبوسع الولايات المتحدة أن تدعى على إسرائيل هى الأخرى بأنها إشترطت منذ البداية شروطا سياسية غير قابلة للتحقق خلال المفاوضات مع لبنان ، وأنها رفضت على الفور إقتراحات السلام الخاصة بالرئيس « رونالد ريجان » دون أن يكون هناك أى إستعداد للتفاوض حولها ، وأنها رفضت أيضا أن تأخذ فى الاعتبار المصالح الأخرى التى للولايات المتحدة الأمريكة فى المنطقة ، وبالاضافة إلى عدم تساهلها حتى يتسنى للملك « حسين » الانضمام إلى المفاوضات تبنت سياسة إستيطانية متهورة وضارة خصوصا فى الوقت الذى تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية ضم الأردن إلى مسيرة السلام ، كما أنها - أى إسرائيل - عقدت المفاوضات مع لبنان حتى تحول دون إنضمام الأردن إلى المسيرة السلمية .

وهذه الادعاءات والردود عليها التى تتردد على ألسنة الجانبين حتى ولو كانت صادقة فى بعضها ليس بها ما يشفع لمستقبل المنطقة وبالنسبة لمستقبل السلام . وحتى إذا نجحنا فى إثبات أننا جميعا بريئون وأن الوزر كله يقع على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية ، فإننا لا ندفع بذلك أيضا مصلحة واحدة من مصالحنا

إلى الأمام ، ولا ندفع بالحل السياسى الذى يضمن السلام والأمن خطوة واحدة إلى الأمام .

فلم كل هذا ؟ كل هذا لأن حل المشكلة الفلسطينية يمكن أن يتحقق إما بواسطة العاهل الأردنى « حسين » أو بواسطة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية « ياسر عرفات » ، ولأن إقرار السلام فى الشرق الأوسط من الممكن أن يتحقق إما بمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية أو بإشتراك « الاتحاد السوفيتى » .

إن الميزة الهامة فى مبادرة الرئيس ريجان ـ على الرغم من جميع مساوئها ـ هى تحديدها القاطع بأن حل المشكلة الفلسطينية لابد وأن يكون فى إطار أردنى ، وأن إقرار السلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الولايات المتحدة . هذا بإستثناء أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست واردة فى هذه المبادرة ولا تقرير المصير أو الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولا الاتحاد السوفيتى ولا سوريا أو مؤتمر جنيف .

وقد كان ذلك هو الاطار الملائم جدا بالنسبة لاسرائيل التى كانت مطالبة هى بالتمسك به ، وتعليق مصالحها الحيوية عليه بما فى ذلك مفهومها بالنسبة للمستقبل والأمن . وأن أى إطار آخر من التفاوض أقل راحة وأكثر خطرا بالنسبة لأمن إسرائيل .

إن نشر الفضائح الشخصية السياسية التى يلوكها « زيجينيو بريجنسكى » فى مذكراته يدل على الاحباط الذى يعترى كاتبها أكثر مما يدل على الشخصيات ذات الصلة بالموضوع ، ولكن هذه المذكرات على الرغم من ذلك تكشف النقاب عن طرق التفكير والسياسة التى تتبناها الادارة الأمريكية . ففى داخل النظام السياسى الأمريكى كانت هناك ولا زالت بعض التيارات التى تطالب بالسير تجاه « منظمة التحرير الفلسطينية المعدلة » والعمل على تطويعها وجعلها عنصرا مؤثرا فى حل المشكلة الفلسطينية وهناك عناصر فى الولايات المتحدة الأمريكة حتى الأن تصعب بشدة التعهد الذى أعطاه « هنرى كيسنجر » لاسرائيل فى عام ١٩٧٥ والقائل بأن الولايات المتحدة الامريكية لن تجرى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية التى لا تعترف بإسرائيل ولا بقرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ ، ٣٨٣ .

وهناك بعض العناصر التى تفضل إستئناف مؤتمر « جنيف » مع إشتراك الاتحاد السوفيتى وكل العناصر العربية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحديد إطار للقاسم المشترك فى مواقف الأطراف السياسية طبقا لأكثر العناصر تطرفا (البيان الأمريكى السوفيتى المشترك فى أكتوبر عام ١٩٧٧ الخاص بالذهاب إلى جنيف لم يلغ قط .)

كما أن هناك بعض العناصر التى تقول بإضعاف الارتباط الأمريكى الدفاعى والاقتصادى والسياسى بإسرائيل مع الضغط عليها فى جميع هذه المجالات . وجميع هذه المواقف السياسية لم تتوار ولكنها إبتعدت حتى تعطى الفرصة للعمل الأمريكى فى الشرق الأوسط إستنادا إلى مبادرة الرئيس « رونالد ريجان » .

وعلى هذا فإذا إستمر الجمود فى لبنان ، وإذا لم تنضم الاردن إلى مفاوضات السلام ، وإذا لم تستمر مسيرة الحكم الذاتى ، فلسوف تظهر جميع هذه المواقف من جديد وسوف تلقى رواجا لدى صانعى السياسة الأمريكية . والجمود السياسى لا يؤدى إلى إستمرار الوضع الراهن ، فالفراغ يؤدى إلى وجود قوى أخرى . ولسوف يملأ « الاتحاد السوفيتى » ذلك الفراغ الذى سوف ينشأ عن طريق تدعيم موقفه ووضعه وتوسيع نطاق تأثيره ليس فقط فى سوريا ولبنان وفى اليمن الجنوبية ولكن أيضا بإستئناف علاقاته مع مصر ، وحتى مع السعودية ، وتدعيم علاقاته مع الأردن . وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لنفسها بالوقوف موقف المتفرج خلال ذلك التنافس بين الدولتين العظميين فسوف تبحث عن الوسائل التى تؤدى إلى تدعيم وضعها داخل العالم العربى مع تقريب المتطرفين على ألا تضيع من بين أيديها فرصة الاشتراك فى رسم سياسة وشكل الشرق الأوسط .

والجمود التام سيؤدى إلى التفاوض أيضا مع الروس . والتفاوض مع الروس سيقود بنا إلى مؤتمر « جنيف » وسيؤدى مؤتمر « جنيف » إلى إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وإلى فرض حل لا تقبله ولا تقوى عليه إسرائيل ، وبالطبع فإن إسرائيل لا تستطيع أن توافق على هذا الاجراء ، ولذا ستجد نفسها فى مواجهة ليس فقط مع العالم العربى بأسره ولكن أيضا مع الدولتين العظميين ، ومعنى ذلك بالطبع الحرب . وعلى هذا فلا يمكن ولا يعقل أن يكون هناك صراخ فى معسكرنا إزاء إستمرار الجمود فى لبنان ، وإزاء عدم إنضمام الأردن إلى المفاوضات وعدم إستئناف محادثات الحكم الذاتى .

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن تدركا المخاطر المرتقبة لفشل الجهود الحالية فالوضع الذى يلوح فى الأفق خطير للغاية بالنسبة لمصالح الدولتين ، ومن هنا يجب إنهاء الجدل التكتيكى ورفع الحوار إلى الصعيد الاستراتيجى على أعلى مستوى ممكن . وفى أثناء مثل هذا الحوار على كل طرف أن

يحكم وأن يوجه وأن يلين إجراءاته التكتيكية بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية والعمل على وضع الرؤية الشاملة :

* فالولايات المتحدة مطالبة بالاعتراف بالمصلحة الأمنية العليا لاسرائيل فى إيجاد منطقة أمنية فى جنوب لبنان حتى لا تصبح هذه المنطقة مرة أخرى مصدرا للهجوم وأحداث الشغب ضد إسرائيل .

* وإسرائيل عليها أن تدرك أن بقاءها الفعلى فى أرض وحدود لبنان معناه إستمرار الوجود السورى فى البقاع وإستمرار الوصاية السورية على وجود منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان .

* الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن تشجع على تحديد إطار لعلاقات إسرئيل مع لبنان يمكن من وجود نسيج لعلاقات حسن الجوار بينهما يستطيع مع مرور الوقت أن يتطور فى إتجاه التطبيع والسلام

* وإسرائيل عليها أن تعى أنها لا تستطيع أن تفرض سلاما أو تطبيعا على جارتها التى تتعرض للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية ..

* كما أن الولايات المتحدة مطالبة بأن توقف إجراء التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة الأردن شريطة إنضمام حسين إلى المفاوضات .

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للأردن أن إضاعة الفرصة السياسية أمر يعرض المملكة الهاشمية للخطر أكثر من الدخول فى مفاوضات بتأييد من الولايات المتحدة ومصر والدول الموالية للغرب فى العالم العربى .

* على إسرائيل أن توضح للولايات المتحدة الأمريكة ماهية المصالح الأمنية الرئيسية بالنسبة لها دون أن ترفض لتوها مبادرة الرئيس « ريجان » .

* وعلى الولايات المتحدة أن توضح للسعودية أنها لا تستطيع أن تستمر فى إستمراء خدمات الولايات المتحدة الأمريكية والاعتماد على دفاعها ، وفى الوقت نفسه عليها أن تشجع الأطراف الراديكاليه فى العالم العربى وتعمل على تليين مواقفها .

* وعلى إسرائيل أن تعترف بحقيقة أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح واسعة فى الشرق الأوسط تشتمل على تعهد تجاه إسرائيل ولكنها لا تتركز فى إسرائيل وحدها وأن الولايات المتحدة الأمريكية قوية وتؤثر على المنطقة بأسرها وأن تلك ثروة إيجابية بالنسبة لاسرائيل .

والحوار بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ينبغى أن يكون الهدف منه دفع مسيرة السلام وليس قص أجنحتها .

وإذا نجحنا فى الوصول إلى مجال مواقف مبدئية نستطيع أن نتقدم كثيرا على طريق السلام المأمول . فإذا تقويض التفاهم عن طريق عناصر خارجية ، وإذا أغلق الطريق بواسطة تدخل الاتحاد السوفيتى ورفض سوريا الجلاء عن لبنان ، وتردد « حسين » فى الانضمام إلى مسيرة السلام وخوف السعودية من تأييد الخطوات الأمريكية ، فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ستقفان وحدهما فى جانب وفى صراع مشترك من أجل تحقيق الأهداف .

(٣) واينبرجر يقترح تنفيذ مذكرة التفاهم الاستراتيجي

معاريف ٨٣/٦/١٧

بقلم يوسف حاريف

يعرض المقال لاتجاه الادارة الأمريكية لتوثيق العلاقات اكثر مع اسرائيل . الأمر الذى تجسد اساسا فى الاتجاه لاحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين ، ويرى المؤلف ان هذا الاتجاه لا يخضع لاعتبارات الصوت اليهودى فى الانتخابات القادمة ، بقدر ما يخضع لتوصيل الولايات المتحدة بعد لبنان الى ان اسرائيل هى حليفها الأساسى الذى يجب دعمه بكل الطرق ، وإلى استيقاظ الادارة الأمريكية من « وهم العالم العربى »

ترجمة : على مصطفى

ان التحيات التى حملها السفير الأمريكى فى اسرائيل ، صمويل لويس ، الى رئيس الوزراء مناحم بيجين من واشنطن بمناسبة زيارته القريبة كضيف على الرئيس ريجان ، تمثل تحفيزا ودفعا آخر للتحول الكبير ، الذى طرأ على جميع أجهزة الادارة الامريكية تجاه اسرائيل .

ولكن منذ عدة شهور لم تتردد الادارة وخاصة ريجان نفسه ، من ان يلعبوا بدعوة مناحم بيجين لواشنطن كورقة سياسية ، الهدف الظاهر منها هو الضغط على اسرائيل بالنسبة للمسألة اللبنانية . ولئن ـ لم يشبع ريجان من كلمات الثناء والتقدير لرئيس الوزراء بل انه يريد ان يحضر اليه بأسرع ما يمكن . ان بيجين معروف بعدم التسرع ولا يهمه ما إذا كانت الزيارة ستتم فى سبتمبر أو فى بداية الخريف . بل ان الادارة الامريكية هى التى فعلت كل ما فى وسعها من اجل ان تتم هذه الزيارة بدون تأجيل . ان القائمين على برنامج الرئيس اضطروا للقيام بمناورات مختلفة من اجل ان يفسحوا مكانا لزيارة رئيس الوزراء التى سوف تستمر لمدة ثلاثة أيام . كان من الضرورى ادخال تغييرات ، وتحديد الذين سوف يشتركون فى حفلات الاستقبال ، من الحكومة ومن الكونجرس ومن مجلس الشيوخ ، حيث يكون الجميع متفرقين فى هذه الفترة من نهاية يوليو فى المصايف ويهجرون واشنطن .

قبل ان يسافر السفير لويس الى الولايات قال : ان الطقس الجديد السائد فى الولايات المتحدة تجاه اسرائيل هو حقيقة بارزة . ولكن الادارة الامريكية من جانبها مهتمة بتوسيع هذا الطقس .

لقد لمس هذه الرياح الجديدة التى تهب على واشنطن ، نائب وزير الخارجية الدكتور يهودا بن مئير ، الذى استعرض فى جلسة الحكومة المحادثات المثمرة التى عقدها فى الأسبوعين الأخيرين مع رجال الادارة الامريكية ، الذين يشاركون فى تخطيط سياسة الشرق الأوسط .

● **ليس كل شىء ينبع من الانتخابات** : إذا جاء أحد وقال ، ان هذا التغيير فى علاقات الولايات المتحدة واسرائيل متأثر أيضا من الحسابات المرتبطة بالصوت اليهودى ، عشية الدعاية التى تدفع بداية الصراع على الرئاسة ـ يقول بن مئير ـ لن اتجادل معه ، ولكن سيكون ذلك تفسيرا مبسطا وجزئيا فقط . لقد سمع خلال محادثاته مع جميع المستويات ان هناك أهمية كبيرة للتعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل وان هناك إدراكا يتبلور كما قالت له احدى الشخصيات المعروفة فى مجلس الأمن القومى ، ان اسرائيل هى العنصر المستقر الوحيد الذى تستطيع الولايات المتحدة ان تعتمد عليه فى الشرق الأوسط ـ إذا كانت هذه هى النظرية التى تغذى « الطقس الجديد » مثلما قال احد وزراء الحكومة ، ان كل شىء ينبع من اعتبارات انتخابية . ان التصريحات الايجابية تجاه اسرائيل لا تأتى اليوم من قبل اصدقاء اسرائيل المعروفين كالسفيرة الامريكية لدى الأمم المتحدة ، السيدة جين كيرك باتريك (أخبر بيجين اننى أحبه) . وحتى وزير الدفاع ، كاسبر واينبرجر ، الذى كان من اشد اعداء اسرائيل فى الادارة الامريكية ، وعدم اضاعة الفرصة من اجل ان يعرقل خطواتها والتشهير بها (مازلنا نذكر كيف وسع من المواجهة بين

« البطل الامريكى » ، رجل المشاة ، وبين وحدة الدبابات الاسرائيلية ..) ـ حتى واينبرجر يتكلم حاليا بشكل آخر . فى الماضى عارض أى تعاون استراتيجى مع اسرائيل . واليوم فى اجتماعه مع السفير الجديد ، الدكتور مئير روزين ، تكلم واينبرجر عن ضرورة احياء مذكرة التفاهم الاستراتيجى (من أيام إريل شارون) وقال : هذا يتعلق الآن بكم « عليكم ان تطلبوا ونحن سننفذ هذه المذكرة » .. ويتضح من كلامه ، انه فى إطار التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ، سوف تستجيب الولايات المتحدة للاقتراح الاصلى لاسرائيل للاحتفاظ فيها بمخازن عسكرية للجيش الامريكى فى المنطقة .

وحول الألتزام بأمن اسرائيل ، كرر واينبرجر على مسامع روزين هذا الألتزام

والطائرة لافى ؟ قال واينبرجر بصراحة ، أننا نريد ان نساعد اسرائيل على بناء الطائرة لافى ـ ان لدينا مشاكل بيروقراطية معينة · ليس من الممكن استخدام اموال المساعدة العسكرية لاسرائيل ، من اجل هذا الهدف ، لأنه حسب القانون الامريكى لا تستطيع الولايات المتحدة ان تمنح مساعداتها من اجل تطوير السلاح ، حتى لا يأتى الوقت ويتنافس هذا السلاح مع ما تنتجه هى من اسلحة . ولكن وزير الدفاع يأمل ان يتم العثور على طريقة لمساعدة اسرائيل .

● **الولايات المتحدة وإعادة توزيع القوات الاسرائيلية** : صحيح ان الرئيس ريجان هو الذى طلب بنفسه من وزير الدفاع واينبرجر ان يعمل من اجل اصلاح صورته فى اوساط اليهود فى الولايات المتحدة وانه هو أيضا ، واينبرجر ، سيكون شريكا فعليا فى ابراز الرسالة الجديدة لريجان ، وان اسرائيل والولايات المتحدة هما حليفتان حقيقيتان . ولكن لو كان واينبرجر يقصد كل ما قاله ، فى العلن وفى غير ذلك ، حتى يكون مخلصا لرئيسه ، كان من الممكن ان يحقق ذلك بثمن منخفض للغاية . ان ما حدث ليس إلا ان واينبرجر يميل الى النضوج الفعلى ـ مع كل الأسى النفسى ، الذى يرتبط به هذا النضوج من جانبه ـ بالنسبة لكل ما يحدث فى الشرق الأوسط . لهذا يميل هنا كثيرون لأن يخمنوا ، انه لا توجد فقط اعتبارات انتخابية والجرى خلف الصوت اليهودى ، بل هناك استعداد لاعادة تقييم من هو الحليف الحقيقى الذى يمكن الاعتماد عليه ومن الذى لا يعتمد عليه . وعلى الرغم من الاحباط الذى أصاب الادارة الامريكية من كل اولئك الذين ساءت خلفهم معصوبة الأعين ـ الأردن ، ومصر وعلى رأسهم السعودية ـ مع استعدادها لأن تدفع مقابل الصداقة معهم بالعملة الاسرائيلية ـ على الرغم من الاحباط من هذه الدول ، لن تحصل اسرائيل على الافضلية الأولى فى سلم الأفضليات ، بدون ان يوضع العالم العربى فى الاعتبار . ولكن من جانب آخر أيضا ، مما لا شك فيه ان الولايات المتحدة لن تتجاهل رغبات وتطلعات اسرائيل مثلما كان الأمر فى الماضى . ليس لدينا ، مثلا ، سببا فى ان نشك فى انه حين يعترف رجل بارز فى الادارة الامريكية لنائب وزير الخارجية بن مئير ويقول ، ان السياسة الامريكية قد اخطأت فى قضية لبنان ـ لم يكن يقول كلمات لمجرد ان تجد استحسانا فى نظر محدثه الاسرائيلى . وعندما يقول اعضاء مجلس الشيوخ ، خاصة السناتور شارلز بيرسى ، المجنون بالسعوديين ان السعودية اصابتهم باحباط ـ فلا يوجد سبب للتشكك فى صدقهم وعندما يقول رجل مجلس الأمن القومى ، انه محظور بأى شكل من الأشكال السماح للسوفييت بالحصول على مكاسب ، من مؤامراتهم فى لبنان ووقوفهم من خلف السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ فلا توجد ابدا أية شكوك فى كلامه عندما يقيم كلامه على اسس منطقية ، ويقول انه إذا ثبت للروس انه عن طريق ادخال صواريخ وجنود لسوريا ـ فاننا ، نحن الامريكيين ، سنغير موقفنا ونخضع لهم ، حينذاك سيكررون نفس العملية ليس فقط فى سوريا وفى لبنان ، بل فى أى مكان فى العالم ..

ومن هنا قد يصدر موقف الولايات المتحدة بالنسبة للموضوع الذى طرح فى المحادثات بين الولايات المتحدة واسرائيل بحساسية زائدة : انه موضوع انسحاب قوات جيش الدفاع فى لبنان الى خط ، يعتبر فى نظر خبراء الأمن الاسرائيليين مريحا فى تأمينه ويقلل ، ان لم يلغ تماما ، الهجمات التى تتعرض لها الأهداف والجنود الاسرائيليون فى لبنان .

واضح انه بصورة واضحة لا يتجرأ الامريكيون على ان يطلبوا ابقاء جيش الدفاع فى جميع الأماكن التى يتواجد فيها فى لبنان الى ان تستنفد الولايات المتحدة محاولاتها مع سوريا لسحب قواتها من هناك . فى مقدور رجال الادارة ، الذين اجرى معهم الاسرائيليون اتصالات ان يقولوا ، انهم قلقون مما قد يحدث إذا اقدمت اسرائيل على انسحاب من جانب واحد ، أو أنهم يطلبون من اسرائيل ألا تتصرف بتهور ، والمزيد من مثل هذه الملاحظات ، ولكنهم لم يطلبوا من اسرائيل حتى الآن عدم القيام باعادة توزيع قوات جيش الدفاع فى لبنان . الولايات المتحدة مقتنعة بأمر واحد : وهو ان اسرائيل لن تضعهم أمام حقيقة قاطعة ، بل

ستفعل ذلك بالتنسيق معها ومن خلال الادراك المشترك لواشنطن والقدس بعدم خلق موقف ، يهدم الانجازات التى تم التوصل اليها فى لبنان .
والمقصود هنا هو الاتفاقية بين لبنان واسرائيل بتدخل الولايات المتحدة ـ وخلق فضاء فارغ .

ومن هذه الناحية يبدو ان ما يقال حول احتمال تنفيذ عملية إعادة توزيع قوات جيش الدفاع خلال اسبوعين ، مصدرها هو التخمين وليس قرارا اتخذ فى القدس . فى جلسة الحكومة هذا الأسبوع ، قال رئيس الوزراء ، ان الحكومة يجب ان تعطى رأيها فى هذا الموضوع فى أسرع وقت . لقد ألمح وزير الدفاع موشى ارنز ان الخطط باعادة انتشار جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان ، جاهزة أو شبه جاهزة ـ وهناك أكثر من اختيار ـ وان الحسم الآن سيكون حسما سياسيا لا عسكريا .
ان الانطباع الذى ظهر هو ، ان هناك خلافا بين الولايات المتحدة وبين اسرائيل ـ فالولايات المتحدة تريد الابقاء على جيش الدفاع فى الأماكن التى يحتلها فى لبنان الى حين اشعار آخر ، أى الى ان يقتنع الأمريكيون ، انه لم تعد هناك فرصة لانسحاب السوريين ، بينما تصر اسرائيل على انسحاب فورى الى خط مريح لها اكثر .
والمشكلة ليست كذلك . ان الولايات المتحدة تدرك رغبة اسرائيل فى تغيير خطوط المواجهة وبهذا تقلل من حجم الهجمات فى جيش الدفاع . لقد كانت مشكلة اسرائيل ، حتى الآن على الأقل ، ليس فقط تحسين وضعها فى لبنان من الناحية العسكرية ، بل كيف يمكن تحقيق هذا الهدف بدون ان يهتز وضعها من الناحية السياسية . لقد نسب الى بيجين خلال احدى المشاورات انه قال ، انه على اسرائيل ان تحمى قواتها والاتفاقية مع لبنان . انه يريد ان يقول ان الاتفاقية مع لبنان هى اعتراف امريكى شرعى بالوجود الاسرائيلى فى لبنان ، والعلاقات السلمية بين لبنان واسرائيل نتيجة هذه الاتفاقية (وهناك شخصيات لبنانية رسمية تتكلم الآن ليس فقط عن خروج القوات الاسرائيلية فقط ، بل أيضا والسورية والفلسطينية) تعد بمثابة مكاسب هامة بالنسبة لأى اتفاقية فى المستقبل .
● **تلميح امريكى لموسكو ودمشق** : ان هذا الحرص على الاتفاقية اللبنانية ـ الاسرائيلية أى ، الامتناع عن القيام بانسحاب من جانب واحد ، مثلما اقترح المعراخ ، وليس بالضرورة من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة ـ ينبع من اعتبار آخر : وهو انه لا توجد فى هذه المرحلة علامات تدل على نية سوريا للانسحاب من لبنان . بالعكس ، فالسوريون يؤمنون فى هذه المرحلة ، بان حرب الاستنزاف ضد اسرائيل ـ استنزاف فعلى فى المنطقة بوسائل الهجمات ، واستنزاف عن طريق التشكيك فى صمود اسرائيل من الداخل (يذيع راديو دمشق بوضوح ، ان المظاهرات فى اسرائيل ، والصراعات فى الكنيست ، وانهيار الروح المعنوية ، من شأنها ان تهدم الاتفاقية مع لبنان وان تؤدى الى قيام اسرائيل بانسحاب من جانب واحد فى لبنان) .
كذلك كانت الولايات المتحدة تشعر بقلق من مثل هذا السيناريو المحتمل ، ولهذا لم تحذر موسكو فقط ، وكذلك دمشق ، فى قمة التوتر الذى قامت به سوريا فى صورة المناورة التى قامت بها منذ عدة أسابيع ، بل ان الولايات المتحدة كانت تشعر بالقلق فى الردهات الخفية وأوضحت لكل من يهمهم الأمر ، بالا ينخدعوا بالضعف الظاهر بصورة ما داخل اسرائيل ، لأنه إذا كانت اسرائيل تمتنع عن إبداء رد فعل ـ وهذا ما أوضحه الامريكيون فى موسكو وفى العالم العربى أيضا ـ فان هذا ليس إلا بسبب التفكير والحذر ، ولكن ليس بسبب الضعف .
كذلك كان هناك تلميح من جانب وزير الدفاع موشى ارنز : فهو لم ييأس بعد من فرصة ان يقوم السوريون بالخروج من لبنان .
فعلى أى شىء يقوم هذا التلميح ؟ .
● **ما هو المخرج المحترم بالنسبة لسوريا** ؟ هناك تخمين يقول ، انه عندما يتضح للسوريين ان موقف اسرائيل لن يضعف وان التأييد الامريكى لها هو حقيقة واقعة وان السوفييت لن ينقذوا سوريا بمناوراتهم ـ فقد تبحث دمشق لنفسها عن مخرج كريم وتوافق على الانسحاب .
فماذا يكون المخرج الكريم فى هذه الحالة ؟ هناك من يعتقدون ان سوريا سوف تسعى من اجل تحقيق ثلاثة اهداف : مقابل مادى (من السعودية) تفاهم سياسى مع لبنان ، من خلاله يكون لسوريا وضع افضل مما لاسرائيل وهذا الأمر يجب ان يتم ، حسب رؤيتها ، عن طريق اعلان سياسى من جانب حكومة لبنان لصالح السوريين وكذلك تحرك امريكى الذى يدل على أنه من أجل تنفيذ الاتفاقية بين لبنان واسرائيل يجب ان تكون هناك موافقة سورية .

يرى الخبراء ، الذين مهتمهم هى تتبع ما يحدث . فى المنطقة من تطورات ، أن المطالب السورية المتطرفة ليست بالضرورة هى الكلمة الأخيرة وأنه إذا بدأت المفاوضات فسوف يتم التوصل الى حل وسط .
هناك رأى سائد حتى الآن ، انه إذا رأى السوريون ان اسرائيل ستضطر للانسحاب تحت ضغط الهجمات والاستنزاف ضدها ، فسوف يتبلور لديهم اقتراحهم بأن كل ما يجب على سوريا ان تفعله هو ان تواصل الهجمات والاستنزاف ـ وليس الانسحاب . ولكن هناك تخمين آخر فى مقابل ذلك وهو ، انه إذا اتضح للسوريين ان اسرائيل سوف تنسحب لخط أكثر راحة فسوف يضطرون الى ان يعيدوا التفكير ما إذا كان هذا الموقف طيبا للسوريين ، فأن هذا الوضع قد يحسن من موقف اسرائيل ويجعل دمشق على مرمى اقل من ثلاثين كيلو مترا من مواقع المدفعية الاسرائيلية هل فى هذا الوضع سيكون من الأفضل للسوريين ان يقسموا لبنان فعلا ؟ هناك شك كبير فى هذا . فى هذه الحالة ، يخمنون ، بانه سيكون أفضل للسوريين ان يتمتعوا بترتيبات أمنية تشبه الترتيبات التى وردت فى الاتفاقية الاسرائيلية . اللبنانية ، ولا يكون جيش الدفاع على مقربة من دمشق .

هذه هى المشاكل التى سوف تثار خلال الاتصالات المكثفة بين القدس وواشنطن . يتكلم المتحدثون باسم الحكومة عن أهمية التنسيق مع الولايات المتحدة ، بينما طالب المعراخ فى قراره بانسحاب من جانب واحد حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة .
فما هو الفارق بين « التنسيق » و« الحوار » ؟
يقولون فى المعراخ ، ان الحوار ، لا يعنى قبول رأى الولايات المتحدة الامريكية بينما التنسيق يلزم عدم القيام بشيىء ، إلا بموافقة الولايات المتحدة مع كل الاحترام لما يراه المعراخ من عدم « قبول اوامر » من الامريكيين ، فان هذا ليس هو الحدث الكلاسيكى ، الذى يلزم ابراز العضلات تجاه الولايات المتحدة . ان الولايات المتحدة لا تقف امام اسرائيل بالنسبة للانسحاب من جانب واحد . لهذا لا يوجد بين « الحوار » الذى يقترحه المعراخ وبين « التنسيق » الذى تراه الحكومة أى اختلاف .

اكثر من هذا ، فان حقيقة ان الولايات المتحدة تبحث عن التنسيق مع اسرائيل فيما هو أبعد من المسألة اللبنانية ، يدل على خروج الادارة الأمريكية عن الحقائق التى آمن بها ، والتى قادت سياستها حتى الآن . لقد بدأت الادارة الامريكية تستيقظ من وهم « العالم العربى » ، كعنصر يجب الوفاق معه بأى ثمن ، حتى لو كان الثمن هو التضحية بمصالح اسرائيل وهذا من شأنه ان يساعد على بدء حوار حقيقى بين واشنطن والقدس .
من الصعب ان نفترض ، ان جميع أجهزة الادارة الأمريكية ، خاصة البيت الأبيض والبنتاجون ، والشئون الخارجية ، يعملون جميعا بنغمة صداقة مرتفعة تجاه اسرائيل . ربما فقط لأن الرئيس ريجان فى حاجة الى الصوت اليهودى .
هناك علامات واضحة لذلك ، حيث ان التحولات التى نشهدها اليوم فى وسائل الاعلام وفى الادارة الأمريكية مصدرها الاعتراف ، أنه إذا كان هناك من يردع موسكو ويحول دون التوسع السوفيتى هو اسرائيل .
بالطبع لا يوجد فى السياسة شىء اسمه مواقف ثابتة . ومثلما تغير الموقف السابق ـ أى العلاقات المتوترة بين الادارة الامريكية وبين حكومة اسرائيل منذ عزل الكسندر هيج من الخارجية الامريكية ـ فان الموقف الجديد يمكن ان يتغير أيضا ، ولكن إذا كان هذا الموقف متأثرا فقط باعتبارات انتخابية ، لما كان رجال الادارة الأمريكية فى حاجة الى ان يبرزوا انهم محبطون من السعودية ومن قدرتها على مساعدة الولايات المتحدة للتأثير على دمشق ، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الاردن . هذه هى السعودية التى وقف الرئيس ووزير الخارجية وعلى الأخص وزير الدفاع واينبرجر بجانبها فى قضية طائرات إيواكس . فقد كان علاج أى مشكلة تواجه المبعوث فيليب حبيب هو الذهاب الى الرياض . ولكنه كان فى كل مرة يعود ومعه احساس بان السعودية خيبت ظنونه .
لقد تغير الموقف الآن . وحتى لو يعتقد احد ان الاعتبارات الانتخابية قد اثرت على المناخ الجديد فى واشنطن ـ فان هذا المناخ سوف يستمر ، وفقا لهذا المنطلق لمدة سنة ونصف على الأقل .
ولكن الميل لرؤية التغييرات البارزة التى بدأت فى موقف الولايات المتحدة على أنها ثمار النضوج ـ له اسس يعتمد عليها . لقد اعترف أكثر من مسئول فى الادارة الأمريكية ، من بالتلميح ومن بالصراحة ، ان

واشنطن قد اخطأت للغاية على طول امتداد الحرب اللبنانية ، هذا بالاضافة الى ان الامريكيين يدركون انه من خلال الرغبة فى التضييق على خطوات اسرائيل ارادت الولايات المتحدة اثناء الاحتفال بالتوصل الى اتفاقية مع لبنان ان تبيع مشروع ريجان ـ وقد نجحت الولايات المتحدة فعلا من ان تمنع اسرائيل من قطف ثمار انتصارها ، ولكن الولايات المتحدة اسرفت فى جزء كبير من المزايا التى حصلت عليها

ان العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية سوف تنساب فى الفترة القريبة القادمة فى مسار جديد : سيكون هناك تفهم أكبر لمشاكل اسرائيل الأمنية ، كذلك سيكون هناك اهتمام أكبر بمشاكلها السياسية (لم يعد احد يتكلم عن مشروع ريجان) وكذلك فى المجال الاقتصادى ، والذى كانت لحرب لبنان تأثيرات سيئة عليه ، لن تقف الولايات المتحدة منها موقف المتفرج . يبدو انه لن يكون مبالغا فيه إذا قلنا ، ان وضع الولايات المتحدة فى المنطقة حاليا سيكون متأثرا بقدر كبير بقدرتها على اقرار الموقف فى لبنان . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، من الضرورى التعاون مع اسرائيل .

لا دهشة فى ان ريجان ينتظر بيجين . على الأقل ، لأنه كما ان اسرائيل تتطلع الى التنسيق مع الولايات المتحدة بالنسبة لخطواتها المقبلة فى الساحة اللبنانية ، فان الولايات المتحدة فى حاجة الى التنسيق مع اسرائيل .

رابعا : أهم التطورات الحزبية

(١) مؤتمر حزب العمال الموحد « المابام »

عن ســـمار ١١/٢/١٩٨٣م
بقلم أمرى رون

يعرض المقال لأهم القرارات التى توصل اليها المجلس التاسع والعشرون للمابام فيما يتعلق بموقفه من حل القضية الفلسطينية ، وقضية المفاوضات مع منظمة التحرير

ترجمة : يوسف سعيد خلة

المجلس التاسع والعشرون للمابام خطا خطوة للأمام لتوضيح موقف الحزب فى القضية الفلسطينية وتجديد مسيرة السلام .

لقد سألنى عدد من الأصدقا والصحفيين لماذا تتجادلون فيما بينكم حول مشروع المابام للسلام ، هل هذا مهم جدا ؟ فى الوقت الذى نجد فيه بيجن يرفض مقترحات إرنس لتجميد عمليات الاستيطان بصفة مؤقتة ، فى الوقت الذى تبذل فيه حكومة الليكود كل شىء من أجل القضا على مشروع ريجان وفى الوقت الذى تزداد فيه المواجهة مع الولايات المتحدة ، واذا كان الملك حسين لا يقرر الاشتراك فى المحادثات فما هى الأهمية التى تعود على قرارات حزب المابام ؟

قلت لهم انكم مخطئون ، هناك تأثير كبير لقرارات المابام على قرارات المعراخ والحركة الكيبوتسية وحركة السلام الآن . يوجد فى اسرائيل معسكر كبير ، وفى العالم أيضا ، مهتم ومتأثر دون شك من المواقف التى يتخذها المابام فى النزاع العربى الاسرائيلى والأسلوب الذى يقترحه حزب المابام للسلام .

إن مجلس المابام التاسع والعشرين قام بدور هام لتوضيح موقف المابام فى الموضوع الفلسطينى وبكل ما هو مرتبط فى تجدد عملية السلام .

سواء المباحثات التى سبقت المجلس أو التوضيحات التى ترددت فى خطب يعقوب حزان ، م . تلمى ، سكرتير عام الحزب فكتور شم طوف ، والسكرتير الياس جاد يانيف أو القرارات التى اتخذت ساعدت كثيرا على توضيح الموضوعات المختلف عليها ، والتى كانت عرضة لتفسيرات كثيرة سأحاول إحصاءها(حصرها) فيما يلى :

بالنسبة لتحديد مجالات الوطن فإن المابام أكد أن أرض اسرائيل على ضفتى نهر الأردن هى وطن مشترك للشعب اليهودى الذى يعود الى بلاده والشعب العربى المقيم فيها .

هذا تحديد هام تعليمى واعلامى . لأن التبعية للوطن ليست محدودة بحل سياسى كهذا أو كغيره . إن الشعبين يشعران بوطن لهما فى أرض اسرائيل التاريخية ، ولهذا هناك ضرورة لعمل تساهل إقليمى مع تقسيم الأرض بينهما .

وبالنسبة للحل الياس السلمى فان المابام يناضل من أجل إيجاد حل لتقسيم أرض اسرائيل التاريخية بين دولتين مستقلتين : دولة يهودية ديموقراطية من جهة ودولة أردنية فلسطينية من جهة أخرى ، تستطيع بالاضافة الى الأردن أن ينضم اليها معظم مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة .

إن كل الاقتراحات التى عرضت على المجلس ، والتى تهدف الى الغاء تحفظنا في إنشاء دولة فلسطينية ثالثة رفضت بغالبية كبيرة .

وعن حق تقرير المصير الذى سينفذ فى داخل الدولة الأردنية الفلسطينية تقرر أن ينفذ على مراحل

وقد أوضح صراحة ان حق تقرير المصير ليس إقتراحا لانشاء دولة فلسطينية ثالثة كما يفسر ذلك بعض العناصر فى العالم ، ولكن هناك مرحلة مسبقة (تسوية سلمية اردنية فلسطينية) وهناك مرحلة متأخرة عند احلال السلام يتم احترام حق تقرير المصير بشرط احترام اتفاق السلام الذى تم التوقيع عليه قبل ذلك .

وبالنسبة للمفاوضات مع جهات فلسطينية . إن شروط شم طوف ـ ياريف ما زالت القاعدة لمقابلاته مع الفلسطينيين(وليس فقط المفاوضات التى تجريها دولة اسرائيل فى المستقبل) . إن الاقتراح بالغاء شروط شم طوف ـ ياريف (الاعتراف باسرائيل ، الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ـ الغاء الارهاب ـ والغاء بنود الميثاق الفلسطينى التى تدعو الى القضاء على اسرائيل) كشرط للقاءات بين المابام ومنظمة التحرير الفلسطينية رفض بغالبية ثلثى الأصوات .

اللحظة الحاسمة آخذة فى الاقتراب :

وفى هذا الشأن أيضا نجد أن التوضيحات المتفق عليها التى ترددت فى المجلس تعتبر هامة . وكما أوضح جيرى يانيف ، السكرتير السياسى ، إن شروط شم طوف ـ ياريف هى شروط للدخول فى مفاوضات ، واذا ما نفذت ستجرى المفاوضات بدون خطط مسبقة مرتبطة بمشروعات فى المفاوضات وليست بشروط الدخول فى المفاوضات . كما أن ناتان بيلد أوضح أن المابام لن يجرى لقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما انها لم تنفذ شروط شم طوف ـ ياريف .

لذلك بحسب شعورى ، إستجاب المجلس فى توضيحاته الى التوقع القوى بأن مشروع المابام لاستئناف مسيرة السلام سيكون واضحا وصريحا بقدر المستطاع ، وعندما نتخلص من الخلافات الداخلية فى الحزب سنتوجه الى الهدف الأساسى الذى نواجهه وهو اقناع الجمهور الاسرائيلى بمشروعنا للسلام .

لقد أكد الواقع أن مشروع مابام للسلام الذى حدد فى مؤتمر الحزب فى يناير ١٩٨٠ والذى تم توضيحه وتعديله الآن بواسطة المجلس ، هو مشروع سلام حقيقى له أمل فى التنفيذ .

إن خط تقسيم المياه الحقيقى فى الخلاف الجماهيرى فى اسرائيل حول النزاع العربى الاسرائيلى لا يمر بين مؤيدى دولة فلسطينية ثالثة وبين رافضيها ولا بين مؤيدى اللقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية بدون شروط وبين رافضيها ، ولكن بين الذين هم على استعداد للتنازل عن المناطق وعلى السيطرة على مليون ونصف مليون عربى فى يهودا والسامرة وغزة وبين أولئك الذين ليسوا مستعدين لذلك ، وبين مؤيدى اعادة الغالبية العظمى للضفة الغربية وقطاع غزة وبين المتمسكين بأرض اسرائيل الكاملة . وبين مؤيدى السلام على أساس تسويات الأمن ، وبين الذين يطالبون بالسيطرة على « الأرض الموعودة » .

لقد حانت اللحظة الحاسمة ، وفى هذا النقاش الحاسم فى تاريخ شعب اسرائيل ودولة اسرائيل ، يجب علينا أن نستعد متحدين لعملية إقناع كبيرة وواسعة . إننا نأمل أن المابام بعد اجتماع هذا المجلس يستطيع تحقيق هذه المهمة الصعبة كبيرة المسئولية .

(٢) من يريد حل المعراخ ؟

دافار ١٩٨٣/٥/٢

بقلم : شيفاح فايس

يناقش المقال قضية الاتجاه فى داخل المابام للانفصال عن المعراخ ودخول الانتخابات بقائمة مستقلة . ووجهة نظره تتلخص فى أنه لو حدث الانشقاق فلن يقدر للحزب الجديد الاستمرار . وتجدر الأشارة الى أن مؤتمر المابام الذى عقد فى يونيو ٨٣ ، قد رفض باغلبية ضئيلة اقتراح الانفصال عن المعراخ .

ترجمة يوسف سعيد خلة

إن مسألة المعراخ وانشاء حزب يسارى حمائمى راديكالى جديد ، ظهرت مرة أخرى . فى الماضى . كنت من بين الذين تحمسوا لهذه الفكرة ولهذا تلقيت ردا باردا من جانب عدد من زملائى فى حزب المابام . فى مفهوم معين وضعت مبادىء بحث الصياغة المتعلقة بجعل حركة العمل كتلتين منفصلتين ، تزيد وتوسع قوتها المشتركة (أنظر الى مجفان يناير ١٩٧٧ ، قبل التحول ، وكذلك الفصل حول الموضوع فى كتابى . « ما الذى كان وما هو موجود » إصدار مكتبة العمال ١٩٧٩ وعشرات المقالات فى دافار وها آرتس ويديعون أحرونوت وفى عال هامشمار) . ولكن بعد التأمل فى الداخل فى مجموعة المخططين ، ومن خلال التجربة التى جمعتها خلال العامين الماضيين أخشى من الديناميكية الكيبوتسية التى ستتطور مع إنقسام المعراخ . ويبدو أن هذه ديناميكية كراهة الأخوة تقضى على حقول الحزبين الجديدين ، وتعيدنا الى بداية الخمسينات . وبالأضافة الى ذلك ، فإن الحركة الجديدة فى اليسار إذا ما قامت فستكون مصابة بداخلها بنفس المرض الكمين فى داخلها . لأنه لا يتعلق الأمر فى تسوية ودية ولكن فى ديناميكية « هكذا لا يمكن الأستمرار على هذا النحو » إن الأنقسام قد يزرع عداء وايجاد انشقاق فى الحركة الكيبوتسية . وكما هو معروف ، لقد اشرت فى الماضى أكثر من مرة الى المزايا التى ستظهر لحركة العمل بعد حل المعراخ . لقد إعتقد انه فى ظروف معينة من الأفضل الوقوف أمام الجمهور بحزبين شقيقين وليس فى حزب منشق واحد . فى المجال التاريخى ممكن ان نفترض أن المسئول أمام الشعب بصورة منفصلة كان يحقق فائدة إنتخابية لأنه كان يساعد حزب العمل ـ بعد أن إنسحب منه الجزء المتساهل ـ إضعاف الليكود ، أو على الأقل إستحالة جانب فى الأصوات المتحركة فى وسطه وعلى يمينه الى حزب العمل .

هذه تكهنات فقط كما هو معروف ومن الصعب أن تثبت مدى حقيقتها . إذا أردنا ان نشجع إتجاه الأنقسام فى المعراخ ، ولكن لتطوير حزب اليسار الراديكالى ، إذا ما قام ، هناك خطر إنشقاق مستديم وهو قد يجد نفسه عند قيامه غارقا فى مستنقع من كراهية الأخوة . على كل حال ، هذا ما يستفاد من التجربة السابقة . لقد حلت جميع الأحزاب اليسارية فى الماضى . ففى ١٩٤٩ ، عند الظهور بصورة مشتركة فى انتخابات الكنيست الأول ، إنقسم الحزب الشيوعى الأسرائيلى (ماكى) وأحد اعضاء الكنيست التابعين له وهو اليعازرفر مينجر ترك الحزب وأنشأ كتلة مكونة من شخص واحد وبعد ذلك إنضم للمابام .

بين ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ سادت المابام موجة من الأنقسامات فى اسلوب الأغنية (الى اليمين الى اليمين) (لمدان ليفتيت) (الى اليسار الى اليسار) (سنية ، برمان ورستم بستانى) (الى الأمام الى الخلف) (رستم بستانى عدل عن ذلك بعد فترة ما) . وفى النهاية إنقسمت الكتلة المنشقة الممزقة الى عنصريها الرئيسيين وهما : المابام وأحدوت هاعفوراه .

وقد إنقسمت كتلة ماكى مرة اخرى فى ١٩٦٥ الى كتلة هاعولام هازيه ـ قوة جديدة التى إنحلت فى بداية السبعينات ، فى طرق الباب بشدة . وتحولت كتلة ماكى الى موكيد ، وموكيد مع آخرين أنشأت شلى ، وشلى إنحلت الى جماعات صغيرة . كتلة راتس نالت تمثيلا سخيا فى ١٩٧٣ ولكن قرب النجاح إنحلت . وعلى هذا

النحو كان مصير كتلة ياعاد الذى جاء الى العالم البرلمانى من خلال أجزاء فى راتسى والمعراخ ، ولكن بسرعة ، غرق فى الصراع الداخلى الى أن فارق الروح .

إن هذه الظاهرة لعدم القدرة على المحافظة على إطار واسع تميز اليسار المتطرف والراديكاليين . إن الميل الى الأنقسام بسبب التوافه ينجم من الراديكالية نفسها ، والتى هى ذات طابع دكتاتورى عديم الصبر تجاه باقى جسده ، ويهاجم نفسه هجوما قاسيا ، فاضحا ، يتسلل لكل خلية ، مشاكس ، سريع الهياج ونوعيته الثقافية لا تقبل قرارات الأغلبية ، ولكن يفضل الأنقسام الى جماعات القلة . يوجد لدى رؤساء الهيئات الراديكالية ميل للبروز ولذلك فإن مثل هذه الأحزاب ستواجه منافسة بين زعمائها وليس هناك زمالة ووحدة ولا يوجد تسلسل قيادى لأنه ليس هناك إتفاق على القمة . إن الهيئات متعددة القيادات فى المجال السياسى لا يمكن أن تبقى لمدة طويلة . وبحسب تقديرى هذا هو الخطر الأساسى الذى سيواجهه مثل هذا الحزب الذى لم يشكل بعد ، هذا الحزب الذى أنا شخصيا لا أود تعاطفا معه . وهذا أيضا خطر رابض فى تطوير أحزاب الوسط البراجماتية مثل رافى وداش او حزب جديد برئاسة عيزر وايزمان إذا ما قام .

هناك قاعدة إجتماعية مشتركة لعدم المصادقة وضيق الروح التى تميز اليسار الراديكالى والوسط البراجماتى . إن هذه الأحزاب وتلك الأحزاب تعانى من كثرة نجوم القيادة ، فى ملوك وملكات ، تجد صعوبة فى تحقيق انسجام الى حد مناسب فى مفهوم معين . إنها تتمثل فى مجموعة من الخلايا التى بها نواة ولكن ليس فيها بروتوبلازم . إن مثل هذه الخلايا محكوم عليها بالزوال ، لذلك يبدو وأن المابام وراتس وشينوى تعلمت التجربة لن تستجيب بسهولة الى مخططى فكرة التوحيد خلال حل المعراخ .

لذلك فانه من العبث أن نجد أن هناك من يبدأ فى خلق ديناميكية الأنشقاق ويزرع بذور تحطيم المعراخ .

إننى لا أستغرب من أنه فى وسط الساعين الى حل المعراخ يقف جانب المتشددين فى حزب العمل .

إنهم يريدون حل المعراخ لأجل التخلص من وهم التساهل السياسى ، والأستعداد للتساهل الأقليمى السخى ونظرة المساواة تجاه الأقلية العربية فى إسرائيل . إن خيرة أصدقائى من الجناح المتطرف يرون فى المابام وفى المتساهلين عبئا ثقيلا وعبئا مزعجا . إنهم مخطئون لأنه فى الحقيقة إن التقسيم الحالى للمتساهلين والمتشردين فى المعراخ يشير الى تفوق المتساهلين بوضوح . من بين ٤٨ عضوا بالكنيست . نجد أن حوالى ٢٥ عضو كنيست متساهلين . فقط عشرة هم متشددون والباقى بين هذا أو ذاك . إن العضوين اللذين إنضما الى الكتلة فى ١٩٨٢ يميلان الى الجناح المتشدد ، ولكن بالنسبة لى أشعر بشىء من التساهل فى موقفهما .

لذلك فإن أى تقسيم للمعراخ من عناصر صادقة ـ مابام ، راتس ، العمل ـ سيكون مصطنعا فى المرحلة الجنينية تشمل أجنة حطام أعضاء داخلية . إن خيرة زملائى فى اليسار المتساهل إعتادوا التهكم على المعراج ، بسبب إستمرار العداء بين رابين وبيرس . وإنى أخشى إذا ما قام الحزب الجديد ، سينهار بسرعة بسبب الخلافات الخطيرة التى ليس لها نظير . أرجو ياأصدقائى دراسة الموضوع قبل أن يتخذ قرار ما واذا ما صدر مثل هذا القرار فإنى أرجو ان تعملوا كل شىء لأجل ان لا يتبخر حلم آخر . ان وهم تقسيم الممتلكات فى شلى ، الذى يدور الأن أمام أعيننا والذى يحزن جميع الراديكاليين فى اليسار هو أيضا علامة تحذير فى المستقبل .

(٣) قرط من ذهب فى أنف خنزير

عل همشمار ١٠/٦/٨٣
بقلم : دوريت جيفن

يعرض كاتب المقال لاخفاقات حكومة الليكود فى المجالات الأمنية والاقتصاديه ويفند مبررات إقامة اتحاد قومى، ويرى انها لن تحل أيا من المشاكل القائمه

ترجمة: يوسف سعيد خلة

إن التحدث عن إنشاء حكومة إتحاد قومى هو بمثابة قرط من ذهب فى أنف خنزير. إن الحكومة موجودة الأن فى أسفل الحضيض وكل وجودها هو مصطنع. ولا أحد يستطيع متابعة أخفاقاتها المتكررة، التى تشمل جميع مجالات عملها . إن الانضمام إلى مثل هذه الحكومة، يعتبر بمثابة دخول بيت آخر فى الاحتراق ليس من أجل إنقاذه بل لأجل الاحتراق أيضا .

إن الاهتمام موجه بصفة عامة للمجال السياسى الأمنى، ولكن الذى يحلق نظره تجاه الفشل الخطير للحكومة فى هذه الموضوعات يكتشف أن الموقف ليس أفضل من مكاتب الحكومة الأخرى . وليس هناك ضرورة لكى نذكر كلا من وزارة الخزانة والسياسة الاقتصادية لأن هذه الامور مسجلة فى تقاريربنك اسرائيل وفى درجات التضخم التى ارتفعت حتى السماء .

إن وزارة التجارة والصناعة ليست قادرة على حل مشاكل الصناعة وانخفاض الصادرات . كما أن وزارة الزراعة رفعت يديها منذ أمد بعيد ولا تفعل شيئا أمام هدم الزراعة والمزارعين .

وفقدت وزارة الصحة كل سيطرة على الفوضى التى سادت الخدمات الطبية العامة بعد اضراب الأطباء الذى دخل شهره الرابع ـ وزارة الاستيعاب توقفت عن الاستيعاب ، لأنه ليس هناك مهاجرون والقائمة مازالت طويلة . فى مثل هذا الموقف الخطير من الفشل الكلى يجب أن يكون صاحب اندفاع انتحارى جسمانى وسياسى لأجل إثارة فكرة الانضمام إلى مثل هذه الحكومة . ويمكن أن نفهم رغبة مختلف عناصر الائتلاف لتشكيل حكومة إتحاد قومى .

إن هؤلاء يرون أخطاء الحكومة وضميرهم يؤنبهم ويؤلهم . على هذا النحو نجد ابراهام ميلاميد من المفدال وهكذا نجد بيرمان ودبرور زايجرمان من ليبراليى الليكود . إنهم يحاولون سد الفجوات العميقة ، التى حفرت بداخل سفينة الحكومة ، ولا يعرفون على ما يبدو انه ليس هناك أى شىء سيساعد هذه الحكومة .

خلافا للاصلاحات التجميلية ، التى يريد تحقيقها مختلف الناس فى الليكود عن طريق حكومة اتحاد قومى، وخاصة لأجل ابعاد جزء من المسئولية الثقيلة لاخفاقات الحكومة وسياستها ، وحتى على اكتاف اخرى ، اكتاف حزب العمل ، فانه ليس هناك شك لدى الذين يقترحون هذا الاقتراح . ان هذه العملية الشكلية اذا ما نفذت لن تغير شيئا من الخلافات الكبيرة فى الاراء السياسية بين الليكود وحزب العمل .

ان الذى يزعم انه يمكن التأثير على قرارات الحكومة وجعلها معتدلة ، وربما ادخالها فى مسار معقول يعطى نفسه ثقة اكبر من اللازم ولا يقدر تقديرا سليما لنظرية الليكود الاساسية وهاتحياه ، التى ترفض تماما اى تساهل إقليمى بالنسبة للحل السياسى بيننا وبين الدول العربية وبيننا وبين الفلسطينيين . ان الذى لا يأخذ بالحسبان هذه القاعدة الاساسية الثابتة يذر الرماد فى عينيه وفى أعين الأخرين .

حتى بضعة أشهر كان هناك بعض الناس فى حزب العمل أثاروا المبرر الشرعى فى كلامهم لأجل تشكيل حكومة اتحاد قومى . لقد زعم هؤلاء ان حزب العمل وشمعون بيريز خسر شرعيته الجماهيرية بواسطة الليكود ودعايته ، والطريق الوحيد لاسترجاع هذه الشرعية للحزب وقائده هو اشتراكه فى حكومة واحدة مع بيجين . اى ان الذى أخذ الشرعية يمكنه أن يستعيدها . وفى الفترة الأخيرة انخفض تردد هذا المبرر ربما لأن الذين يتمسكون به بصورة مجردة لا يمكنهم أن يتجاهلوا من جوهر هذه الحكومة برئاسة مناحم بيجين ويعرفون ان صلاحيتها وخاصة فى الوقت الحاضر هى أمر مشكوك فيه للغاية .

مناحم بيجين الذى اليه وجه طلب خمسة اعضاء كنيست (الوزير بن بورات ، هوروفيتش ، ملامير ، بيرمان ، زايجرمان) ، أن يعرض على المعراخ تشكيل حكومة اتحاد قومى لا يؤمن باحتمالات نجاح هذا الاقتراح . وبالاضافة إلى ذلك فانه يعتقد ان هذا تكتيك سياسى يهدف لخدمة المعراخ . ان بيجين سبق ان قال فى الماضى عندما اثيرت المشكلة انه لا يريد ان يسيىء لنفسه بتقديم اقتراح قد يلقى اعتراضا ورفض . ويعتقد أن مثل هذا الاقتراح من جانبه سوف يعرضه ويعرض حكومته فى حالة ضعف وكانهما يعترفان بفشلهما وبعدم قدرتهما على ادارة شئون الدولة . ان بيجن اعتاد ان يذكر قرار مكتب العمل ومركز الحزب ضد الانضمام إلى حكومة اتحاد قومى

ان المؤيدين والمتوسطين لهذا الموضوع يزعمون أنه ينبغى على بيجن أن يدعو اليه رؤساء حزب العمل والتباحث معهم وجها لوجه ، حول امكانية تشكيل حكومة اتحاد قومى . لانه لا يمكن أن يتصور ان مثل هذه الخطوة تأتى بصورة غير مباشرة من جانب حزب العمل

وفى المعراخ يرون فى الاقتراح الذى اثير الأن مشكلة تكتيكية اساسا . إن التقرير لدى الدوائر المختصة بداخل الحزب هو أن الاقتراح ليس عمليا وليس حقيقيا . وبالاضافة إلى ذلك حتى لو كان جديا هناك شك فى امكانية وجود تأييد له بداخل الحزب . ولكن الرغبة هى عدم الاسراع والرفض لهذا الاقتراح والامتناع عن استغلاله دعائيا من قبل رجال الليكود ضد المعراخ والذى يسىء إلى وحدة الشعب .

التبكير فى الانتخابات .

فى حزب العمل يسود الاعتقاد ان الحل المعقول الوحيد هو التبكير بالانتخابات . هنا وهناك مازال هناك من يعلق الأمال فى انحلال الائتلاف ، أو على الأقل خروج بعض العناصر منه من الكنيست الحالى ، الأمر الذى سيساعد على تشكيل حكومة بديلة برئاسة المعراخ . ولكن الغالبية تعرف أنه فى ظل الاوضاع الحالية ستكون مثل هذه الحكومة ضعيفة جدا ، ولا تستطيع الاستمرار .

وفى استطلاع للرأى العام الذى جرى بواسطة (داجاف من أجل مونينين) أجاب

٥١ ٪ بأن الحرب تعتبر نجاحا لاسرائيل

٣٧ ٪ رأوا بأن الحرب تعتبر فشلا لاسرائيل

١٢ ٪ امتنعوا عن ابداء رأيهم .

هذه أغلبية ، ولكن اذا ما اخذنا بالحسبان ميل الجمهور فى تأييد الحروب ، نجد ان هذه الأغلبية ضعيفة . خاصة وانه فى السؤال لم يطلب من المستفتين وضع درجات عن مدى نجاح الحرب (كبير ، أو صغير)

ولا يقل عن ذلك أهمية النتائج بالنسبة إلى السؤال حول حجم الحرب .

٥٣ ٪ اجابوا انه كانت ضرورة للاكتفاء باحتلال قطاع أمن يصل عرضه ٤٠ ـ ٤٥ كيلو مترا فقط .

١٤ ٪ يعتقدون أنه لم يكن من الضرورى شن هذه الحرب .

٣١ ٪ فقط يؤيدون الحرب فى حجمها الفعلى .

ومما يذكر ان حالة الحكومة سيئة للغاية . ان الفشل يرافقها فى كل خطوة تخطوها وفشل الحرب هو أخطرها .

لأنه كما سبق أن اشرنا ، نجد ان غالبية الجمهور كانت تميل حتى هذه الحرب إلى تأييد الحكومة وقت الحرب . وكان هذا بيان ثابت وبديهى ، ولكن يبدو ان الوعى بين الجمهور ، حتى ولو كان بطيئا هو الذى يحدث .

والسؤال هو هل حكومة الوحدة القومية تستطيع ان تعالج الانشقاق فى الوحدة القومية ، وتغطية الخلافات الحارة فى المشاكل المصيرية للحرب والسلام .

ان الذى يظن ان هذا هو الحل ، فإنه يقترح اجراء تعديل تجميلى وليس اجراء عملية جراحية حقيقية .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

القسم الثانى

التطورات الاقتصادية

التطورات الاقتصادية
عرض تحليلى

ضياء رشوان

عند القاء نظرة فاحصة على الكتابات الاقتصادية فى الصحافة الاسرائيلية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، يتضح أن المحور الأساسى لهذه الكتابات هو قضية الأزمة الخانقة التى يمر بها الاقتصاد الاسرائيلى وعلى ذلك فإن تلك المجموعة المنشورة هنا من هذه الكتابات تركز بشكل واضح على تلك الازمة وجوانبها المختلف ، ولايعنى هذا أن القضايا الاقتصادية الأخرى لم يكن لها مكان فى الصحافة الاسرائيلية ، فقد اهتمت بعدد منها ، ويوجد مثال واحد فى إطار ذلك الكتاب وهو قضية العمالة العربية فى الضفة الغربية وغزة وأوضاعها فى إطار الاقتصاد الاسرائيلى وعلى هذا فإن الجزء الاقتصادى من ذلك الكتاب يشتمل على محورين :

- المحور الأكبر وهو الذى يتناول أزمة الاقتصاد الاسرائيلى .
- المحور الأصغر ويعالج قضية العمالة العربية فى اسرائيل .

أولا : أزمة الاقتصاد الاسرائيلى :

يبدو من استعراض الكتابات الاسرائيلية الحكومية أو المعارضة بصدد الاقتصاد الاسرائيلى أنه لايزال يمر بأزمة خانقة إزداد وضوحها مع مقدم العام الجديد . والملاحظة الأساسية هنا أن الجميع ـ معارضون وحكوميون ـ يتفقون على أن هناك بالفعل أزمة يمر بها الاقتصاد الاسرائيلى ولايكاد يختلفون كثيرا فى وصف وتحديد مظاهرها وتطورها وإن كانت هناك تصورات مختلفة لدى كل منهم حول أسبابها والكيفية التى يمكن علاجها بها .

وبعيدا عن الاستعراض التفصيلى لكل من جوانب تلك الأزمة ،إلا أن هناك عددا رئيسيا من الجوانب التى تبدو معبرة عنها بوضوح وهى على النحو التالى :

العجز فى الميزان التجارى .

إنتهى عام ١٩٨٢ وقد هبطت الصادرات الاسرائيلية بنسبة ٥ ٪ بالمقارنة بالعام السابق له ، فقد هبط تصدير البضائع بنسبة ٤ ٪ والخدمات وخاصة السياحية بنسبة ٧ ٪ وفى المقابل زادت الواردات من البضائع والخدمات بنسبة ٢ ٪ عن العام السابق ، وبلغ اجمالى العجز فى الميزان التجارى حوالى ٤ مليارات دولار . ويأتى عام ١٩٨٣ لتزداد أوضاع الميزان التجارى سوءا فقد جاء فى إحصاءات المكتب المركزى للاحصاء فى اسرائيل أن العجز فى الميزان التجارى فى الربع الأول من العام الجديد قد زاد بنسبة ٣٥ ٪ بالمقارنة بالفترة نفسها فى العام الماضى ، وبلغ حوالى ١٠٦١ مليون دولار خلال أربعة شهور ، وعلى ذلك فمن المتوقع أن يصل الى حوالى ٤,٥ مليار دولار لعام ١٩٨٣ بأكملها ، فقد انخفضت الصادرات بمقدار ١٤٤ مليون دولار حيث بلغت ١٦٢٥ مليون دولار ، فى حين زادت الواردات بمقدار ١٣٠ مليون دولار وبلغت ٢٦٨٦ مليون دولار . وحتى انقضاء الثلاثة شهور الأولى فإن الصادرات كانت قد انخفضت بنسبة ١٠ ٪ وزادت الواردات بنسبة ١,٥ ٪ وتركزت الزيادة فى استيراد السلع الاستهلاكية بنسبة ٢٢ ٪ والسيارات بنسبة ٣٢ ٪ .

وفى ظل هذه الأوضاع كان تناول الكتابات الاسرائيلية لقضية العجز فى الميزان التجارى التحليل والعرض وتقديم المقترحات .

ففى حديث جريدة معاريف فى ١٩٨٣/١/٧ مع مدير عام وزارة المالية فإن الصحفى الاسرائيلى يتساءل عما اذا كان ارتفاع قيمة الشيكل بالمقارنة الى سلسلة العملات وبالمقارنة الى الدولار هو السبب

الأساسى لانخفاض التصدير وتزايد الاقبال على السلع المستوردة نظرا لزيادة قدرة الشيكل الشرائية تجاهها ؟ ولاينفي المسئول الحكومى الاسرائيلى صحة ذلك ولكنه فى نفس الوقت يرفض إحداث أية تغييرات فى سياسة الاستيراد بحجة أن هناك اتفاقيات مع دول أخرى يجب احترامها خاصة أن هذه الدول هى ذاتها التى تصدر اليها اسرائيل السلع والخدمات كما أنه يرفض تغيير سياسة سعر الصرف وتخفيض قيمة الشيكل .

ولكن سرعان ماتراجع الحكومة موقفها ففى حديث مع وزير الصناعة والتجارة جدعون بات (يديعوت أحرونوت ٨/٤/١٩٨٣) ، فإنه يبدو مصرا على اتباع سياسة خفض قيمة العملة الاسرائيلية لمساعدة الصادرات ، إلا أن الحكومة تقترح بدلا من ذلك مشروعا لمساعدة القطاع الانتاجى فى الاقتصاد الاسرائيلى يتضمن تخفيض أقساط تأمين الأسعار للمصدرين وإدخال تعديلات على تمويل الصادرات وخفض تكلفة العمل فى الصناعة والزراعة والفندقة حيث تقوم الحكومة بتغطية ١٠ ٪ من نصيب أصحاب العمل فى التأمين القومى . وفى خطوة أخرى من الحكومة فإنها قد قامت خلال نفس الشهر بإضافة عدد من السلع الاستهلاكية الى قائمة المنتجات التى تحتاج الى أذن استيراد ، وذلك بهدف التحكم النسبى فى فوضى الاستيراد السائدة .

وبحلول منتصف العام تضطر الحكومة لاتخاذ خطوة أخرى لحماية الصادرات الاسرائيلية وتشجيعها والحد من الواردات فى نفس الوقت فقد اتخذت الحكومة عددا من القرارات التى تقضى بإيداع ضمان يبلغ ١٥ ٪ من قيمة البضائع المستوردة وتحصيل عمولة مقدارها ثلاثة فى الألف بدلا من ١,٢٥ فى الألف عن جميع العمليات المصرفية للحسابات الجارية للاسرائيليين .

وعلى جانب آخر فإن النقد لسياسات الحكومة الاسرائيلية بشأن التجارة الخارجية يبدو حادا فى المقالات المختارة ، فجريدة هاتسوفيه (١٢/٤/١٩٨٣) تنشر تحقيقا عن أوضاع التجارة الخارجية تعلن فيه أن الهيئات الاقتصادية المنتجة قد قررت اتخاذ عدة خطوات احتجاجية على سياسة سعر الصرف الحكومية السيئة بالنسبة للتصدير وهى فى المرحلة الأولى منها ستتوقف هذه الهيئات عن الاشتراك فى الوفود الاقتصادية والتجارية التى تدعو اليها الحكومة ، وكذلك عدم الاشتراك فى المعارض الداخلية أو الخارجية التى ينظمها معهد التصدير الاسرائيلى ويؤكد المنتقدون لسياسة الحكومة على أن السبب الرئيسى للعجز فى الميزان التجارى إنما يعود الى إصرار الحكومة على عدم خفض سعر العملة الاسرائيلية (الشيكل) فى حين تدافع الحكومة عن ذلك بأن رفض تخفيض العملة ليس هو السبب الأساسى ، بل أن انخفاض الصادرات يرجع الى انخفاض الطلب الخارجى خاصة فى أوروبا الغربية التى تستورد مايزيد عن ٦٠ ٪ من صادرات اسرائيل بسبب الانكماش الذى تمر به دول أوروبا ، وأيضا الى إنخفاض قيم العملات الأوروبية .

.. وعلى صعيد الآثار السلبية التى ستنتج عن انخفاض الصادرات الاسرائيلية فإن الصحافة الاقتصادية تذكر عددا منها :

ـ فالخطر الأول كما رأته تلك الصحافة يكمن فى أن عددا كبيرا من المستثمرين الصناعيين الاسرائيليين قد بدأوا فى التحول الى مستوردين فبالرغم من أن ٧٥ ٪ من إجمالى الصادرات الاسرائيلية تتركز فى خمسة أو ستة مصانع كبيرة فى كل فرع ، وبالرغم من أن صادرات تلك المصانع لم تضار بشكل واضح بعد ، إلا أن ٢٥ ٪ من هذه الصادرات تنتجها مصانع صغيرة ، وهذه هى التى بدأ خطر الاغلاق يمتد اليها .. وهو خطر سينسحب بالضرورة الى المصانع الكبيرة بعد فترة من انتهاج ذات السياسة الحكومية .

ـ واما الأثر السلبى الثانى فهو خاص بتزايد نسبة البطالة التى سينتجها توقف أو تباطؤ عدد كبير من المصانع الاسرائيلية . ففى تحقيق جريدة هاتسوفيه فى ١٢/٤/١٩٨٣ يقول إيلى هوروفيتش رئيس اتحاد أصحاب المصانع أن السياسة الحكومية ستؤدى الى زيادة البطالة ، والبيانات الاحصائية ستؤكد ذلك بعد بضعة أشهر ، فالمصانع مليئة بالبطالة المقنعة ، والقدرة الاقتصادية لها محدودة وبسرعة يمكن أن تتحول هذه البطالة الى بطالة حقيقية .

ـ تزايد قيمة العجز الاجمالى فى ميزان المدفوعات والذى من المتوقع وصوله فى نهاية عام ١٩٨٣ حسب تقرير لصندوق النقد الدولى الى حوالى ٥٣٠٠ مليون دولار ، وهو الأمر الذى يهدد مجمل الاقتصاد الاسرائيلى بالجمود .

ـ وأخيرا فإن الصحافة الاسرائيلية لاتغفل أثرا هاما وهو أن غياب الصادرات الاسرائيلية عن بعض الاسواق الرئيسية بالنسبة لها يهددها بفقدان هذه الأسواق لصالح المنافسين الآخرين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التضخم :

يعد التضخم ذو وضعية خاصة فى إطار الاقتصاد الاسرائيلى ، فهناك نوعان من النظم الاقتصادية ، إحداها لايستطيع استيعاب حدوث ظاهرة التضخم بداخله ويعمل بشكل متواصل على خفض ارتفاعه ، ومن ثم فإن أية زيادة طفيفة فى نسبة التظخم تؤثر كثيرا على مجمل الوضع الاقتصادى ، والنظم الأخرى هى التى تستوعب التضخم فى إطار أنه حدث متوقع ومستقر بداخل العملية الاقتصادية ومن ثم فإن ماتحرص عليه هذه النظم ليس خفض معدل التضخم بقدر ماهو الحرص على الحفاظ على مستوى المعيشة ، ويعد الاقتصاد الاسرائيلى مثالا نموذجيا لهذا النوع الثانى من النظم .

وقد ظلت اسرائيل منذ العام السابق تحتل المركز الأول فى أعلى نسبة تضخم نقدى على المستوى العالمى ، فقد بلغت نسبته عام ١٩٨٢ حوالى ١٣٠ ٪ ، أما عن عام ١٩٨٣ فقد بلغ ارتفاع جدول غلاء المعيشة خلال شهر أبريل فقط حوالى ١٣,٣ ٪ ، ويتوقع كثير من الاقتصاديين أن يبلغ معدل التضخم فى نهاية هذا العام حوالى ١٥٠ ٪ .

وتختلف وجهات نظر كل من الحكومة والمعارضة حول مواجهة قضية التضخم ، فالحكومة تتبع سياسة اغراق السوق بالواردات على إعتبار أن ذلك يؤدى الى خفض ارتفاع التضخم ، ولكن المعارضة تقف لها بالنقد لذلك الأسلوب فى المعالجة ، فكما يقول عادى أمورائى (دافار ١٤/١/١٩٨٣) فإن ألمانيا لم تكن وحدها هى التى حاولت القضاء على التضخم فى عام ١٩٢٢ بواسطة غمر الأسواق بالواردات ولكن الأرجنتين وشيلى والمكسيك والبرازيل قد حاولوا ذلك أيضا ابتداء من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٢ . ومن المعروف ماذا كان مصير كل من هذه الدول ، ويستطرد أمورائى فى نقده ويحذر من أن لهذه السياسة أثر خطير وهو القضاء على احتياطى العملات الأجنبية مما يؤدى الى زيادة الديون الخارجية ، ومن ثم يؤثر على إمكانية الاستقلال السياسى لاسرائيل كما يقول الكاتب .

ومن ناحية ثانية فإن لهذه السياسة (زيادة الواردات) أثر آخر يتمثل فى الاضرار بالصادرات الأمر الذى يزيد من العجز التجارى ومن ثم العجز فى ميزان المدفوعات .

ويطالب معارضو الحكومة بخفض قيمة العملة الاسرائيلية والحد من الواردات ووضع حوافز واجراءات لتشجيع الصادرات من أجل القضاء على ظاهرة التضخم ، ولكن الحكومة ترفض خفض قيمة العملة لأن ذلك من شأنه زيادة التضخم وليس انقاصه ، كما أن وضع قيود على الواردات من ناحية يعتبر إخلالا بالسياسة الليبرالية لليكود ، ومن ناحية أخرى يتضمن إخلالا بالاتفاقيات التجارية الملتزمة بها مع الدول الأخرى ، وعلى حد تعبير وزير الصناعة والتجارة جدعون بات (يديعوت أحرونوت ٨/٤/١٩٨٣) فإن تشجيع الصادرات بواسطة التعجيل بخفض القوة الشرائية للشيكل سوف يساعد على زيادة نسبة التضخم (بمعدلات خطيرة للغاية) وفى نهاية الأمر يلحق أضرارا كبيرة بالصادرات ، بل ويستطرد بأن ذلك سوف يؤدى الى وجود نسبة عالية من البطالة قد تصل الى نسبة ٨٠ ـ ١٠٠ ألف عاطل ويرتبط بالتضخم أيضا أن انخفاض قيمة العملة الاسرائيلية مع زيادة الاستيراد ، قد رفعا من المقدرة الشرائية للمواطن الاسرائيلى مما رفع هو الأخر بشكل واضح من معدلات الاستهلاك الخاص حتى وصلت الى ٧ ٪ فى نهاية عام ١٩٨٢ ، وهو الأمر الذى يؤدى الى إرتفاع أسعار هذه السلع المستوردة وزيادة التضخم أيضا .

وقد خلقت مشكلة التضخم مشاكل أخرى للاقتصاد وللمجتمع الاسرائيلى . فكما سبق القول فإن الدخل الحقيقى للمواطن قد إنخفض نتيجة لذلك ، وبلغت نسبة الانخفاض فى عام ١٩٨٢ حوالى ٢,٥ ٪ وقد وضع ذلك الأمر الحكومة الاسرائيلية أمام مطالب متصاعدة بزيادة الأجور وإعانات غلاء المعيشة وكان اللجوء الى الاضرابات التحذيرية والاضرابات العامة هى وسيلة المستخدمين الاسرائيليين للضغط على الحكومة ويعد اضراب الأطباء أكثر هذه الاضرابات خطورة فى النصف الأول من هذا العام والذى انتهى فى منتصف شهر يونيو بحل وسط استجابت فيه الحكومة لجزء من مطالب الأطباء برفع أجورهم . ويعرض حديث مدير عام وزارة المالية (معاريف ٧/١/١٩٨٣) كيف تفكر الحكومة الاسرائيلية فى قضية رفع الأجور وإعانة غلاء المعيشة وماهى الحدود التى تقبل بها فى ذلك الصدد .

فالحكومة تتحرك فى حقل ملىء بالألغام فهى من ناحية لاتستطيع تجاهل مطالب العاملين بزيادة الأجور لمواجهة التضخم المتزايد ومن ناحية ثانية فهى لاتستطيع الاستجابة الكاملة لهذه المطالب خوفا من تزايد العجز فى الموازنة العامة ، كما أنها لاتستطيع أن تستجيب لزيادة الأجور خوفا من تزايد نسبة البطالة فى

العمالة الاسرائيلية والتى يقول إئيلى هوروفيتش رئيس اتحاد أصحاب المصانع أن البطالة المقنعة فيها وصلت الى حوالى ٣٥ ألف عامل .

ثانيا : أوضاع العمالة العربية من الضفة وغزة فى اسرائيل :

قضية العمالة العربية من الضفة الغربية وغزة فى الاقتصاد الاسرائيلى هى القضية الفرعية التى تأتى كمثال على القضايا الفرعية الأخرى التى تناولتها الصحافة الاسرائيلية .

وتتعرض لهذه القضية مقالتان تناقش الأولى منها (دافار ١٩٨٣/٢/٨) قضية تزايد العمالة العربية فى اسرائيل والتى وصلت الى ثلث العمال الاسرائيليين فى مجال الصناعة مثلا ، ويشير المقال الى أن هناك أعدادا أخرى من هؤلاء العمال غير مسجلة أو معروفة بحكم أنها تأتى عن طريق أصحاب الأعمال وليس مصلحة العمل الاسرائيلية . ويرجع الكاتب تزايد العمالة العربية الى رفض قطاعات كبيرة من العمالة اليهودية القيام ببعض الأعمال التى يعتقدون فى (حقارتها) ومن ثم فإن العرب يقبلون العمل بها ، كما أن السبب الأخر فى رأى الكاتب يعود الى الزيادة الطبيعية الكبيرة فى عدد السكان العرب ، بالاضافة الى انخفاض مستوى أجور هؤلاء العمال عن أمثالهم من الاسرائيليين ، فهم لايتمتعون بعدد من أنواع التامينات والمعاشات . وفى النهاية يحذر الكاتب من خطورة هذه الظاهرة من الناحية الأجتماعية على إسرائيل .

أما المقال الثانى (معاريف ١٩٨٣/٤/١) فهى تتعرض لذات القضية من منظور آخر ، فهو يرى أن هناك بعض المجالات الاقتصادية التى يوشك العمال العرب على السيطرة عليها ، مثل الخدمات والبناء ، ويرى المقال أن الدافع لاستخدام هؤلاء العمال وهو رخص أجورهم لم يعد حقيقيا ، فهم الأن يطالبون بأجور متساوية مع العمال الأسرائيليين بل ويحصلون عليها بالفعل . ويشير الكاتب الى سلبية أخرى يرى أن وجود العمالة العربية تحققها وهى منع تطوير الميكنة فى عدة صناعات وخاصة فى البناء وخدمات النظافة والفنادق . ويدعو الكاتب فى نهاية مقاله الى عدم السماح لهذه الظاهرة بالاتساع مع الحفاظ فى نفس الوقت على ظروف عمل (مناسبة) لعشرات الآلاف من العمال الحاليين فقط من خلال تقليل عدد غير المنتظمين منهم .

أولا : أزمة الاقتصاد الاسرائيلى

حكومة بيجين تقودنا لأزمة شاملة .. سياسية وإقتصادية وإجتماعية

عل همشمار ١٣/٣/١٩٨٣
بقلم : إسحق رونكين

يرى الكاتب أن حكومة مناحم بيجين تواصل قيادة إسرائيل نحو ازمة شاملة . مظاهرها الأساسية فى الجانب الأجتماعى والاقتصادى هى زيادة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر وازمة المرافق العامة وتدهور أوضاع القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة . ويؤكد الكاتب على ان سياسات اليمين الاسرائيلى هى التى تدفع الى ذلك وتؤدى إلى تحطيم القاعدة الانتاجية وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعميق الفجوة الاجتماعية والطائفية وتوالد الكراهية والعنف .

نقلا عن الرأى الأردنية

أن نتائج لجنة التحقيق فى مذابح صبرا وشاتيلا لم تحدث زلزالا ولم تؤد الى أسقاط الحكومة لكن من يعتقد ان « الأمور عادية » وأن الهزة قد ولت مثلما جاءت يكون مخطئا .

أن حكومة بيجين بعد « لجنة كاهان » ليست هى نفس الحكومة قبل اللجنة ، كما أن الجرح الذى فتح لن يلتئم بل أنه سيتعمق خاصة وان حكومة بيجين تواصل قيادة الدولة ، نحو أزمة شاملة ـ أقتصادية سياسية وأجتماعية ـ وهى لاتعتمد الا على أساس برلمانى محدود ومهتز .

ويبدو فى الظاهر ، ان النشاط الذى تشهده البورصة ، وأسعار المواد الأساسية الرخيصة ، سبب الاستيراد والتى تعطى الأسواق ستغطى الواقع المؤلم ، لكن هذا الغطاء يخفى وراءه مرضا عميقا . ففى المجالين الأقتصادى والأجتماعى وليس السياسى نشهد هذه الأيام أجراءات خطيرة ، أدت الى بروز ثلاث ظواهر فى الأونة الأخيرة وهى : آزدياد عدد مواطنى لدولة الذين يعيشون تحت « خط الفقر » وأزمة المرافق العامة ، وأزدياد أوضاع القطاعات الرئيسية سوءا وخاصة قطاع الزراعة .

ومن الأمور المؤكدة ، أن جميع الدول تقوم فى ايامنا هذه بتحديد سلم الاولويات خاصة تلك الدول التى لاتملك الثروات الطبيعية ومصادر الثراء .

وتتلقى دولة أسرائيل : مساعدات خارجية تزيد على ربع أنتاجها الذاتى ، ومن الطبيعى أن النمو الأقتصادى هو من الأمور التى يجب أن تحتل سلم الأولويات فى هذه الدولة لأن هذا النمو هو الكفيل بكبح جماح التضخم ، ومنع البطالة وزيادة أستيعاب المهاجرين اليهود الذين يعتبرون من ذوى الكفاءات الأكاديمية .

أن تحديد سلم الأولويات وأسس التخطيط هى ضرورة حيوية فى أسرائيل .

لكن الذى يجرى هو تحويل المليارات للاستيطان فى الضفة الغربية ، على حساب الاحياء الفقيرة ، والمساكن الشعبية والخدمات العامة والمستشفيات والمدارس وغيرها .

أن لهذه الحكومة وكما هو معروف سلم أفضليات واحد . الحفاظ على سلامة اسرائيل ، وماالعجب اذن فى ان تكون الخدمات العامة والطبية والتعليم فى مثل هذه الأزمة ؟

أن الأطفال الذين أنهوا الصف الثالث لايعرفون القراءة والكتابة ، كما أن عدد الفقراء فى أزدياد مستمر ويمكن أن نضيف الى ذلك الضائقة التى تعانى منها فروع الأنتاج : والصناعة والزراعة . أن المنتجين العاملين فى القطاع الخاص الذين يفخر بهم اليمين يوجهون للحكومة تهمة التخلى عنهم ويحملونها مسؤولية فشلهم كما أن البيارات التى شكلت حجر الأساس فى الأستيطان اليهودى تواجه صعوبات بالغة مما أدى الى أقتلاع الحمضيات .

أن حكومة بيجين ، التى تتبع النهج اليمينى لزئيف جابيوتنسكى ، قد قادت الدولة الى أخطر أزمة منذ قيامها ، سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية ، سمحا ارليخ أول وزير مالية فى حكومة الليكود تعهد ان يجعل من اسرائيل « نمسا ثانية » ثم تلاه يجئال هوروفتش الذى اراد تخصيص مستوى الحياة من أجل القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية ورأى فى أجرة العامل سببا رئيسيا فى التضخم المالى .

والحقيقة أننا نرى بأن السياسة الأقتصادية والأجتماعية لليمين تدفع بأسرائيل نحو تحطيم القاعدة الأنتاجية وزيادة التعلق بالمساعدات الخارجية وتعميق الفجوة الأجتماعية والطائفية وتعاظم الكراهية والحقد والعنف .

أن عملية القتل التى تمت فى شوارع القدس فى أعقاب نشر نتائج لجنة التحقيق فى مذابح صبرا وشاتيلا لن تمر بسرعة ، لقد أشعلت هذه العملية جميع الاضواء الحمراء فالجماعات السرية العنيفة الموجودة فى الدولة والمستعدة للرد من كمينها لم تسقط من السماء بل أنها نمت وترعرعت هنا على أرضية ايديولوجية محددة من النظرة القومية الضيقة والكراهية والعنف والتطلع للضم وأنكار حقوق الشعوب الأخرى .

أن هذه الظاهرة التى تمتد جذورها عميقا فى أرض واقعنا والتى تختفى ثم تعاود الظهور فى كل أزمة أجتماعية أو أختبار قومى والتى تعرض مستقبلنا للخطر لاتشكل موضوعا يحتاج الى أصلاح بل تحتاج الى الاستئصال من جذورها الفكرية والأخلاقية والنفسية .

(٢) الذئب سيعود مرة اخرى ..!

دافار ١٤/١/١٩٨٣

بقلم عادى اموراتى

يناقش المقال سياسة الحكومة الاقتصادية والتى يرى انها مرت بحلقات ثلاث · الاولى هى حل التضخم المقهور اثناء فترة الانتخابات ، والثانية هى زيادة العجز فى الميزانية واستئناف التضخم ، والثالثة هى محاولة قهر التضخم بواسطة خفض قيمة العملة وتوفير مزيد من الدعم وضرب سعر الفائدة والتلاعب فى مستوى الاجور . ويرى الكاتب ان اسرائيل الان تمر بمنتصف الحلقة الثانية . وفى ذلك الاطار فهو يستعرض عددا من المظاهر الاساسية لهذه المرحلة من ازمة الاقتصاد الاسرائيلى يركز فيها على العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

ترجمة محب سيد شريف

● التنبؤات حول التدهور الاقتصادى وزيادة الارتباط بالاجانب سوف تتحقق اذا استمرت وزارة المالية فى سياستها الحالية .

● تدهور اقتصادى خطير .. الانتاج القومى تقلص لأول مرة منذ تسعة وعشرين عاما ، رقم قياسى اسرائيلى جديد فى نطاق العجز فى ميزان المدفوعات ..

هكذا كانت تصرخ عناوين الصحف التى غطت المؤتمر الصحفى الذى عقده المكتب المركزى للاحصاء بمناسبة انتهاء العام .

وكانت البيانات الاحصائية تبشر بزيادة التضخم وتجميد الانتاج وزيادة الاستهلاك الفردى وانخفاض الدخول الحقيقية (أى زيادة الدخول التى لاتحصل بدون عمل وفجوة بين الطبقات السكانية) وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات (أى زيادة العجز فى الميزان التجارى) ..

فأى مسافة بعيدة بين تفاخر وزير المالية عندما تحدث عن نبوءاته فى بداية العام وبين النتائج النهائية الكئيبة .

ففى السابع والعشرين من يناير عام ١٩٨٢ قال وزير المالية يورام اريدور : « فى العام القادم وطبقا لتوقعاتنا سوف يحدث انخفاض فى العجز فى ميزان المدفوعات .. وسوف يقف العجز فى الميزان التجارى عند مليارى دولار ذلك لأنه حدث انخفاض يقدر بـ ١٠٢ مليون دولار بالمقارنة الى عام ١٩٨٠ » .. وفى الرابع والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٨٢ قال وزير المالية امام الكنيست انه سوف يحدث انخفاض يقدر بنصف مليار دولار فى العجز الجارى فى ميزان المدفوعات . وماذا حدث بالفعل ؟ ففى مقابل الانخفاض الذى بلغ ٢ر١ مليار دولار فى العجز التجارى المدنى فى عام ١٩٨١ (الذى نبع من انخفاض اسعار الوقود وتقليل احتياطى الماس) حدثت زيادة تقدر بمليار دولار .. وفى العجز العام لم يحدث انخفاض يقدر بنصف مليار دولار (على الرغم من الانخفاض الذى بلغ ٥٠٠ مليون دولار فى الواردات الدفاعية) ولكن حدثت زيادة بلغت نصف مليار دولار . وكل ذلك فى الوقت الذى نجد فيه ان اسعار البضائع التى تشتريها اسرائيل أى اسعار الاستيراد قد انخفضت بنسبة ٦ ٪ فى المتوسط ، واما اسعار التصدير فقد انخفضت فقط بنسبة ٥ر٤ ٪ .. وبما اننا نجد للأسف الشديد ان اسرائيل تشترى اكثر مما تبيع ، فان الربح الصافى لاسرائيل نتيجة للركود العالمى سيكون نصف مليار دولار .. ولكن بسبب تحسن الظروف التجارية لاسرائيل نتيجة للركود العالمى ، فان العجز المدنى بلغ مليارا و ٢٥ مليون دولار وليس مليارا و ٥ر٥ مليون دولار .

نعم .. لقد ساعدت الحرب الحكومة بقدر ضئيل على تحسين العجز الرهيب والمتزايد فى ميزانيتها .. فطبقا للمعدل الكبير والحجم الهائل للضرائب والاعباء التى القيت اثناء الحرب وباسمها من اجل تغطيه

نفقاتها فسوف يبلغ مجموع ماسيتم جمعه حتى نهاية السنة المالية حوالى ٣٥ مليار شيكل .. وهذا يعنى ان الحرب مكنت من جمع الاموال ومن تغطية ٥ر٢٠ مليار شيكل من العجز المدنى ، ذلك لأن التكاليف والنفقات الفعلية للحرب سوف تبلغ ٥ر١٤ مليار شيكل . وهناك جزء من هذا العجز سوف ينشأ بسبب مشروعات الادخار ذات العامين التى تبناها وزير المالية يورام اريدور والتى سيتم سدادها بعد شهر وذلك سوف يتسبب فى نقص الميزانية .. وهذا هو ثمن آخر سوف ندعى الى دفعه فى الشهر القادم لصالح الاقتصاد الانتخابى للوزير اريدور . ان سياسة الحكومة واستخدام الميزانية قد مرا بثلاث حلقات .. ونحن فى منتصف الحلقة الثانية .. والحلقة الاولى هى التضخم المقهور فى فترة الانتخابات ، والثانية هى زيادة العجز فى الميزانية الحكومية ، واستئناف التضخم فى اعقاب القوة الشرائية للجماهير ، واما الحلقة الثالثة فهى محاولة قهر التضخم من ناحية النفقات بواسطة التردى فى معدل خفض قيمة العملة وتوفير مزيد من الدعم وضرب سعر الفائدة ومحاولة التردى ومطابقة مستوى الاجور .

واستخدام سعر التبادل فى محاربة التضخم الذى يعتبر الطلب هو مصدره الاساسى ، لن يجدى ، وليس هذا فقط بل انه يمكن ان يؤدى الى عدة كوارث .. ولم تكن المانيا وحدها هى التى حاولت القضاء على التضخم فى عام ١٩٢٢ بواسطة غمر الاسواق بالواردات ، ولكن الارجنتين وشيلى والمكسيك والبرازيل قد حاولت ذلك ايضا ابتداء من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٢ . ومن المعروف ماذا كان مصير كل واحدة من تلك الدول . فقبل ان يقضى استخدام سعر التبادل على التضخم (وهو الوضع الذى يمكن من الناحية النظرية ان يساعد على انطلاق جديد فى التصدير) يكون احتياطى العملات الاجنبية قد انتهى وذلك يؤدى الى ان الديون الخارجية تقتل سياسة الحكومة وهى مازالت فى مهدها . ومن لايملك احتياطيا من العملات الاجنبية ومن يطمح فى الاستقلال السياسى وفى اقامة نظام حكم ديمقراطى من المستحسن ان يتذكر ويفترض هذا الفشل مسبقا .

وما هى الفرحة الكبيرة التى حظينا بها فى عام ١٩٨٢ ؟ هل هى زيادة الصادرات ؟ لم يكن هناك زيادة فى الصادرات .. هل كان هناك ازدهار ؟ كلا .. بل كان هناك جمود .. هل كان هناك استقرار فى الاسعار ؟ كلا .. بل كان هناك تضخم يبلغ ١٣٠ ٪ .. نعم كانت هناك فرحة واحدة وهى ان المساعدات الامريكية قد زادت .. اذن من هو العدو ؟ انه ليس ذلك الذى يؤخر الانتاج والتصدير ولكنه المتهم بأنه غير مرتاح من نظام الحكم المعلق والمرتبط بالاخرين .. وأود ان اذكر فى هذا الصدد ان الاقتصاد الاسرائيلى من اكبر اقتصاديات العالم ارتباطا بالتجارة الخارجية .. وكانت حكومات اسرائيل فى الماضى تعرف هذه الحقيقة وعلى استعداد لدفع ثمن كبير من اجل ضمان اسواق مستقرة للتصدير .. وقد دفعنا هذا الثمن عن طريق كشف سوقنا المحلى للواردات المنافسة من دول السوق الاوروبية المشتركة .

وفى عام ١٩٧٧ قررت الحكومة تعويم السعر ، واغلقت الدائرة على حافز التصدير . ومنذ ذلك الحين حدث تراجع فى المقابل النسبى للصادرات الصناعية .

وعلى اعضاء الكنيست ان يعرفوا ان ٧٥ ٪ من اجمالى الصادرات ترتكز فى خمسة أو ستة مصانع كبيرة من كل فرع .. وصادرات تلك المصانع لم تضار .. وليس امامها بديل على المدى القصير .. بل ان صادرات تلك المصانع قد زادت هذا العام بنسبة ٣ ٪ .. واما الانخفاض فقد جاء بسبب الانخفاض أو بسبب وقف الصادرات فى مئات المصانع الصغيرة التى تنتج ٢٥ ٪ من اجمالى الصادرات .. ولكن على المدى الطويل سوف يلحق الضرر بصادرات المصانع الكبيرة ايضا .

وفى الوقت الذى القيت فيه خطابات الميزانية من افواه وزراء المالية السابقين ، كنا نلاحظ فى كلامهم صدى لصنيعهم العظيم .. فبالنسبة لأشكول لاحظنا صدى للثورة الخضراء وهى الثورة الزراعية فى الخمسينات ، وبالنسبة لسابير كنا نسمع صدى ضوضاء الورش والمصانع الصغيرة التى جاء بها سابير بعد زياراته الكثيرة للمصانع التى بادر سابير بانشائها وشجعها وصاحبها وعاش معها .. وفى خطاب وزير المالية يورام اريدور لم نشم رائحة الحقل ولم نشعر بنبض الصناعة .. ولكن فى حديثه لاحظنا صدى للمجتمع الذى يرعى الاستهلاك ويسجد للبورصة حتى تكون اسعار الاوراق المسجلة فيها اعلى من حجم الاجر السنوى فى المرافق الاقتصادية . وفى ذلك مغزى خصم ٣ ٪ الى ٦ ٪ من الاجر الحقيقى ، بينما نصيب الارباح المحققة فى البورصة يزيد من حجم الطلب والاستهلاك الفردى للبعض .

ويقولون لنا : انكم تصيحون الذئب .. الذئب .. ولكن الذئب لم يأت .. ماذا بشأن انذاراتكم وتحديراتكم ؟ .. وماذا بشأن تأكيداتكم على حقيقة ان رفاهية المواطنين فى الطريق .. ان البورصة تتغطرس وتتفاخر والاحتفال مستمر ..؟

وردا على تلك الادعاءات يجب ان نذكر مثل الراعى والذئب .. فى نهاية الامر جاء الذئب وحينئذ تم دفع ثمن التجاهل .

لماذا اكفهرت سبل الهجرة وأصبحت مظلمة ؟ ولماذا لمعت وتفتحت طرق النزوح ؟ ولماذا تلك هى نسبة الاطفال الفقراء التى كانت ٨ر٣ فى عام ١٩٧٧ الى عشية اعتلاء ليكود للسلطة ، لماذا ارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٤ فى عام ١٩٨١ ؟ ولماذا خلال الاربع سنوات الاولى لحكم ليكود ارتفعت نسبة الفقر الى اكثر من الضعفين طبقا لأحصائيات التأمين القومى أى من ٨ر٢ ٪ الى ٦ ٪ ؟ وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الحد الادنى للأجور حدث تفاقم فى الاستقطاب القائم بين اصحاب الدخول الضئيلة وبين اصحاب الدخول الكبيرة .

هذا ولن نكون عظماء ذوى شرف طالما وان نسبة الفقر فى تزايد ، وطالما الازدهار فى جمود وطالما الصادرات فى تراجع وطالما الاستهلاك الفردى فى تزايد وطالما وصلنا الى ذروة الغلاء وطالما نحن مرتبطون بالخارج ارتباطا وثيقا من الناحية الاقتصادية .. ولن نكون ايضا عظماء ذوى شرف بواسطة استثمار جميع الاموال فى الضفة الغربية ..

واسرائيل فى حاجة الى انطلاق زراعى والى استقرار الاسعار والى انطلاق فى الصادرات .. فى حاجة الى مجتمع عامل ، الى استيعاب الهجرة ، الى انطلاق فى البناء والى زيادة الانتاج ، والاكثر من هذا وذاك انها فى حاجة الى مساواة اكثر . ولقد عرفنا كل ذلك ، فخلال ثلاثين عاما عرفنا كل ذلك . وبفضل كل ذلك وصلنا الى ماوصلنا اليه الان ، وبدون ذلك سيبدأ التراجع ، التراجع فى الانتاج وذلك سيكون مرتبطا بزيادة الارتباط والتعلق بالخارج .

ولو كنا خلال الثلاثين عاما الاولى لقيام الدولة قد اعتمدت على ما اعتمدنا عليه السنة المالية الاخيرة .. ولو كانوا خلال تلك السنوات الثلاثين يقدمون ميزانيات جمود مثل تلك التى قدمها وزير المالية يورام اريدور .. كيف كنا سنكون موجودين حتى يومنا هذا ؟ ومن اين كنا سنوجد الامكانيات التى تمكن الشعب والدولة والمجتمع من ان يحافظ على مستوى من المعيشة ومستوى من الامن مثل تلك التى نحافظ عليها الان ؟ وأود أن اذكر امرا هاما وهو ان المساعدات الامريكية لايمكن ان تسد جميع الضروريات وجميع الاحتياجات ، بل يجب أن نخرج خبزا من الارض ومن الدولة وليس فقط من خارج الدولة ..

(٣) مفتاح تجدد النمو الاقتصادى فى الدولة

دافار ١٩٨٣/٣/١١
بقلم : جاد يعقوبى .

يتعرض المقال للتقلبات فى أساليب الحكومة الاقتصادية من فترة لأخرى ، ويقول أن الاستقرار هو شرط للسلوك الاقتصادى الايجابى ، وبعد إستعراضه لعدد من نقاط الخلل الأساسية ـ كما يراها ـ فى الاقتصاد الاسرائيلى ، يضع تصورا لما يسميه بمفتاح النمو الاقتصادى فى الدولة ويعالج فيه قضايا التضخم والتصدير وسعر الصرف وأوضاع العمالة والادخار القومى وأوضاع الصناعة الاسرائيلية .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

خلال السنوات الخمس الأخيرة والتى عمل فيها ثلاثة وزراء خزانة وتم تغيير السياسة الاقتصادية أربع مرات . ففى أول الأمر « التحول الأقتصادى » وكانت مزيجا من السياسة التحررية القديمة وبين التنفيذ الانفاقى الذى أدى الى زيادة التضخم .

وقد لبث يجئال هوروفيتش فترة قصيرة ، ولم يحظ بتأييد حزبه ثم إستقال . وبعد ذلك جاء إنسحاب سيناء وزاد عبء الاقتصاد الاسرائيلى بمقدار مليار دولار كل سنة ولعدة سنوات . وبعد ذلك جاء « الاقتصاد السليم » الذى كان يهدف الى إسكات أصوات الشعب عن طريق الاسراف فى الانفاق على حساب زيادة خطورة الموقف فى الدولة بالنسبة الى العملة الأجنبية وزيادة إرتفاع الأسعار كما حدث فى ١٩٨٢ بعد ذلك جاءت حرب لبنان ، التى زادت من تدهور الاقتصاد . والآن سيكون ثمنها حوالى ٦٠ مليار شيكل ، بعضها بالعملة الصعبة . والآن جاءت السياسة الجديدة التى تؤخر تعديل سعر الصرف وتشجيع الاستيراد والحاق الضرر بالتصدير . إن الارتباط الخارجى لأسرائيل يزداد خطورة ، وهناك تهديد خطير للبطالة آخذ فى الاقتراب . إن الاقتصاد الاسرائيلى لايمكن أن يصبح فأر تجارب للتقلبات فى أساليب الحكومة والنظريات المتغيرة لوزراء الخزانة . إن الاستقرار هو شرط للسلوك الاقتصادى الايجابى ، وللقدرة على التخطيط وإيجاد ظروف للتطوير والتوسع والنمو . وبصفة خاصة عندما تزيد هذه التغييرات من خطورة الوضع الاقتصادى فى المدى الطويل . لقد إرتفعت الأسعار منذ التحول الاقتصادى بمقدار خمسين ضعفا « والآن نجد ان المعدل هو حوالى ١٦٠٪ فى السنة » ، ديون الحكومة بالعملة الأجنبية إزدادت الى ٢ر٥ ضعف ، والنمو الاقتصادى توقف ، والانتاجية تجمدت ، وإزدادت الهوة الاجتماعية .

لقد حدثت هذه الخطوات على الرغم من أن هذه السنوات تميزت بالهدوء السياسى وإنخفاض تدريجى بنسبة إرتفاع الأسعار فى الدول التى نستورد منها . لأجل تجديد ذاكرتنا ، التى تميل الى النسيان ، ماعرض هو فقرة قصيرة من كلام عضو الكنيست مناحيم بيجين ، عندما كان فى المعارضة ، القاه فى الكنيست فى ١٩٧٦/١/٩ قبل ست سنوات ونصف فقط .

« أن التضخم خلال حكم المعرخ وصل الى ٣٥٪ فى السنة . إن كل من تعلم مبادىء الاقتصاد يساوره الشك » .

٣٥٪ ! خمس معدل إرتفاع الأسعار الحالى ! لقد كان فى نظره هذا سببا كافيا لمناشدة الحكومة الاستقالة .

إن المهمة الأساسية للمعارضة ليس الاقتراح لتقديم سياسة بديلة . فى بريطانيا عرش الديموقراطية البرلمانية يقولون أن مهمة المعارضة هى المعارضة . رجال الليكود عندما كانوا فى المعارضة لم يحاولوا أن يعارضوا شيئا .

ولكن ليس كذلك تصرفت ، وليس كذلك تصرف الآخرون من رجال حزب العمل فى الكنيست ، لا فى الوقت الحاضر ولا فى السنوات الماضية .

فى كلامى عرضت مبادىء سياسية وإتجاهات أخرى يجب العمل بمقتضاها من أجل تحسين الحالة

الاقتصادية ، ولأجل وقف زيادة التضخم ، مع تحسين حالة الدولة فى العملة الأجنبية ووجود عمالة كاملة ، يجب تغيير نظام الأولويات القومى ، ومن ضمن هذا ميزانية الدولة .

بدلا من تشجيع الاستيراد والحاق الضرر بالتصدير ، عن طريق التخلف فى تعديل أسعار العملة طبقا لمعدل إرتفاع الأسعار فى إسرائيل ، يجب تشجيع الصادرات والانتاج المحلى اللذين يتعرضان للاختناق .

أن معنى السياسة الحالية هو إستمرار زيادة البطالة فى إسرائيل عن طريق إستيراد بضائع رخيصة بدلا من تشجيع التصدير . ومعنى هذه السياسة هو زيادة التضخم ، مع مرور الزمن نتيجة لعدم وجود نمو وتزايد العجز فى ميزانية الدولة .

إن هذا قد يسبب فى المسقبل بطالة وتزايد إعتمادنا على الخارج . يجب تعديل سعر الصرف طبقا لمعدل إرتفاع الأسعار .

إن السياسة الجديدة التى تضحى بميزان المدفوعات من أجل أوهام الحد من التضخم ، تعتمد على بحث أجراه كل من ستانلى فيشر ويعقوب فرنكل من رجل الاقتصاد المشهورين فى الولايات المتحدة . ولكنهما يكتبان أن « العنصر الرئيسى فى سياسة الاستقرار هو خفض العجز فى ميزانية الحكومة ، وأن السياسة النقدية يجب أن تكون أكثر خطورة » من هذا الكلام الأساسى تتجاهله الحكومة ، لأنه لايتمشى مع أهواء الشعب .

لهذا يجب أن نزيد من أدخار الجمهور عن طريق خفض ميزانية الحكومة . وكذلك إلغاء المساعدات للاستثمار فى المناطق المزدحمة بالسكان العرب فى يهودا والسامرة ، وزيادة جباية الضرائب ، ومنح تسهيلات فى الضرائب للعمال والمستثمرين فى المشروعات الصناعية المخصصة للتصدير .

بعد أن تحقق السلام بين إسرائيل ومصر الذى يعتمد على نزع سلاح معظم سيناء ، وبعد حرب سلام الجليل يجب تحديد ميزانية الدفاع فى مستواها الحقيقى قبل حرب لبنان . وعن طريق ذلك ستنخفض نسبة ميزانية الدفاع فى ميزانية الدولة وفى الدخل القومى .

والشرط الضرورى لذلك هو نمو الاقتصاد وزيادة الانتاجية القومية بدلا من دفن أموال الشعب فى جبال السامرة . يجب أن نعطى الأولوية لتطوير الجليل والنقب ومنطقة القدس ، وغور الاردن ووادى عرجة ومرتفعات الجولان ومدن الشيخ والاحياء الفقيرة .

ويجب تجميد عدد العاملين فى الحكومة لمدة ثلاث سنوات ، وتعيين موظفين بدلا من المحالين للمعاش فى الخدمة الحكومية مع دراسة الحاجة لاستبدال موظف بموظف مستقيل . إلى جانب ذلك يجب على الهيئات العامة الاخرى تجميد عدد موظفيها خلال ثلاث سنوات بنفس الشروط . أن الهستدروت والهيئات المحلية والوكالة اليهودية يجب أن تعمل ذلك مثل الحكومة .

وعلى بنك اسرائيل التوصل إلى تسوية مع البنوك الأخرى للحد من زيادة العاملين بها ، والمسئول عن التأمين يجب أن يفعل ذلك مع شركات التأمين كذلك . أن هذه الترتيبات يجب ان تكون عرضة للمراقبة الدقيقة لفترة ثلاث سنوات . ويجب تحديد أولوية فى تخصيص الموارد القومية بواسطة الميزانية والاصدار والائتمان الموجه والتحرر من قيود السيولة النقدية . للتطوير الصناعى وزيادة التصدير بحسب المعايير التى حددت قبل ذلك . أن هيكل الاقتصاد والعمالة ، اللذين تحولا إلى خدمات أكثر من الأنتاج فى السنوات الأخيرة يجب تغييرهما تدريجيا أثر هذه السياسة . كما يجب تخفيض تكلفة العمل فى فروع الأنتاج عن طريق التخفيض فى الضرائب .

ولكن المفتاح الاساسى فى تجدد النمو للأتصاد وقدرته على إستيعاب الموظفين المثقفين والعمال المهرة هو تشجيع قطاعات الصناعة الجديدة المبنية على العلم والمهارة الفنية . لاجل ذلك يجب سن قانون تشجيع البحث والتطوير الذى قدمه إلى الكنيست والعمل على إنشاء مناطق صناعية وعلمية بين معالوت وكرمئيل بحسب اقتراح البرفيسور افرايم كاتسير ، والبدء فى تخطيط منطقة مماثلة بين ديمونا وعراد ومنسبة رامون . هذه عدة اتجاهات مطلوبة .

أن استمرار الرفع الحالى يزيد من خطورة الأقتصاد ويزيد من أرتباطنا فى الخارج ، ويقلل من إستقلالنا السياسى ويحد من قدرتنا على النمو والاستيعاب .

أن استمرار التطور الحالى قد يؤدى إلى البطالة وإلى النزوح المتزايد من إسرائيل وتقليل إحتمالات الهجرة . أن تجدد النمو هو أمر ضرورى . لأجل ذلك يجب وضع نظام أولويات جديد تماما ووقف الاندفاع نحو الشعبية لاغراض تتعلق بالانتخابات .

إن مثل هذا التغيير لايمكن أن يحدث دفعة واحدة وبصورة سحرية . أنه يحتاج إلى عمل صعب ، وإجراء تغيير فى الأنتاجية وتعويض جميع القطاعات العمالية والتصديرية . هذه هى مسئولية القيادة القومية التى لاتتنصل من واجبها وتعرف الواقع الصعب فى أعين واعية ، وكل من يريد تزايد قوتنا وقدرتنا على آن نقرر مصيرنا بصورة واقعية

هذا هو واجبنا لاننا نريد إيجاد دولة يهودية نوعية نامية ، وهى حجر مغناطيسى لمزيد من اليهود ومركز تأييد للشعب اليهودى كله .

(٤) بشرى الميزانية الجديدة .. عيد سعيد وسنة مالية طيبة

يديعوت أحرونوت ٨٣/٤/٣

بقلم دوف دانجوفسكى

ينتقد الكاتب بشكل حاد الميزانية الجديدة فى إسرائيل ، وهو يرى انه لا توجد لهذه الميزانية أى أهمية بخلاف الالتزام الشكلى حسب القانون بضرورة وجود ميزانية للحكومة ويقول أن الميزانية لم تجب على أسئلة أساسية مثل حجم التضخم القائمة عليه ، وسعر الصرف وكذلك السياسة الاقتصادية ذاتها . وهو يحدد عددا من الاختلالات الرئيسية فى تلك الميزانية تصب جميعها فى أن حكومة الليكود تهتم فيها بتحسين أوضاع الفرد على حساب الوضع الاجمالى للدولة وهو الأمر الذى سينعكس فى تزايد الأزمة الاقتصادية مستقبلا .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

فى فصل « رأس السنة » بالمشنا ذكر أن أربعة رؤوس للسنة . وبينها رأس سنة للملوك وهو على ما يبدو سابقه الأصلى المعروف لدينا سنة الميزانية وفى بعض الأحيان السنة المالية التى تبدأ لدينا فى أول ابريل .
لقد بدأت السنة المالية ٨٣ / ٨٤ يوم الجمعة الماضى ، وللأسف الشديد بدأت بدون ميزانية .

ولأجل ان نفهم هذا بصورة سليمة ، فانه بصورة شكلية اتبعت كل قواعد الطقوس والتشريع . فى اليوم الأخير من الدورة الشتوية للكنيست تم اقرار قانون الميزانية لعام ٨٣ / ٨٤ وبعد سباق طويل ممل من رفع الأيدى وخفضها تم العدول عن مئات من مختلف التحفظات . ولكن حقيقة انه فى نفس الأسبوع اثبت الكنيست بوضوح أن القانون ، قانون الميزانية فى شكله الحالى هو من القوانين التى ليس لها معنى فى اسرائيل . وحتى ليس هناك معنى للعودة الى الوراء فى بداية السنة ، اعنى السنة الميلادية ١٩٨٣ ، وان نبحث مرة أخرى بصورة مستفيضة الافتراض الموجود أو غير الموجود فى الميزانية الخاصة بالسنة المالية . على أى تضخم بنيت الميزانية ؟ وعلى أى سعر من أسعار الصرف ؟ وعلى اية سياسة اقتصادية ؟ ليس هناك جواب عن كل هذه الاسئلة التى توجه عندما يقدم مشروع الميزانية ، وحتى ولا بعد المناقشات والاستفسارات الطويلة فى الكنيست . فى خلال ذلك ايقنا ان هذا لن يغير الكثير . ان الميزانية كلها تسن قانونا لأجل ان يؤدى الانسان ما عليه . لقد ورد فى احد القوانين الأساسية انه يجب ان تكون هناك ميزانية للحكومة ـ ولهذا وضعت مثل هذه الميزانية . بخلاف تنفيذ الالتزام الشكلى لا توجد لهذه الميزانية أهمية كبيرة .

من أين نعرف هذا ؟ خذوا ما قد فعله الكنيست فى الأسبوع الأخير من دورته الشتوية . لقد صدق على قانون العائلات كثيرة الاولاد ، ذلك القانون الذى ليس له ذكر فى مشروع الميزانية الأصلى ، كما وضع على مائدته . لقد صدق على فرض ضريبة السفر ، على الرغم من انه يذكر ذلك فى الميزانية . كما صدق على اجراء تغيير فى الاحتياطى الموجود فى الميزانية ، قبل ان يتم التصديق على الميزانية نفسها . لأجل أن يرضى اطماع الشركاء فى الائتلاف ، وقد سجل امامه تخفيض بحوالى مليار شيكل وجزء منه من نفقات المصالح

الحكومية . ان الاستهانة بنظام الميزانية تعتبر كبيرة جدا لدرجة أنه بعد كل هذه الجهود لم تتوازن كفتا الميزانية .

ان الايرادات من تخفيض ميزانيات الوزارات ومن ضريبة السفر لا تكفى لتغطية النفقات الناجمة عن المخصصات الى العائلات كثيرة الأولاد والى الشركاء فى الائتلاف . وحتى بعد أن نأخذ بالحسبان « ربحا » آخر مثل الذى ينجم عن ان دفع مخصصات الأولاد سيتوقف عندما يبلغ سن الابن ١٨ سنة فإنه ليس من الواضح انه فى اجمالى الحساب ستربح وزارة الخزانة ام لا . وكالعادة هناك جوابان . من الجائز ان نفترض بأن وزارة الخزانة ستربح كما ربحت فى حساب حرب سلام الجليل . ولكن هنا تثار عدة اسئلة اساسية وهى التى ستقضى على المعنى الحقيقى لميزانية الحكومة للسنة المالية الجديدة .

تخفيضات وزارة الدفاع :

فى نهاية مارس ١٩٨٣ اتضح ان هناك إمكانية لتخفيض ميزانيات وزارات الحكومة ، لماذا لم يخفض هذا التخفيض بدون علاقة بمطالب الائتلاف ، عندما اعدت ميزانية الحكومة قبل بضعة اشهر . واذا استنتجنا من حقيقة انه فجأة فى مارس ١٩٨٣ ظهرت بنود أخرى تستحق التخفيض ـ وليس فى هذا نهاية المطاف ، لأنه مازال يمكن اجراء تخفيضات أخرى فى الميزانية ، من يثبت اننا مخطئون ؟ لماذا لا نصدق رئيس لجنة الشئون المالية التابعة للكنيست ، الذى يقول صراحة ولديه حججه ومبرراته ، بأن هناك وزارات كاملة لا لزوم لها ناهيك عن بنود يجب ان تجرى فيها تخفيضات وفى تحديد المشروعات الموجودة فى الميزانية ؟ هل بحسب ضغوط شركاء الائتلاف ؟ بعد كل هذا ، اذا كان هذا الأمر بالنسبة الى العائلات كثيرة الاولاد ، لماذا يجب علينا ان نؤمن ان باقى بنود النفقات تحدد بحسب نظم اولويات حقيقية ، وليس بحسب ضغوط احد . واذا « نسوا » ان يدرجوا فى الميزانية بنود المنح الائتلافية والعائلات فما الذى نسوه من النفقات لادراجها فى الميزانية ؟

وحتى بدون الضغوط الائتلافية ، لقد تم تغيير وزير الدفاع . لقد وجد وزير الدفاع الجديد فى الشهر الأول لعمله فى الوزارة ان امكانية تخفيض كل انواع البنود فى نفقات وزارة الدفاع تصل الى مبلغ حوالى مليار شيكل وتحويل هذا المبلغ الى مشروع الطائرة لافى . ونحن مازلنا نذكر جيدا النضال الصعب من اجل ميزانية الدفاع سواء بداخل الوزارة او بينها وبين وزارة الخزانة . ونحن لا نستطيع الا ان نبدى دهشتنا ! فى خلال ليلة واحدة اتضح ان هناك مليارات كثيرة يمكن توفيرها فى وزارة الدفاع ونحن لم نعرف حتى جاء موشيه ارنيس واكتشف هذا .

ان التغييرات فى الميزانية قبل ان يبدأ سريان مفعولها فى منتصف الليل بين ٣١ مارس واول ابريل جاءت أساسا من صغار الشركاء فى الائتلاف . وقد استطاعوا ان يخرقوها كلما ارادوا . ماذا سيحدث لو أن الضغوط الخاصة بنهب الميزانية ، او ما تبقى منها ، تأتى من جانب عناصر أقوى واكثر تشددا ؟

هذه هى الاسئلة التى تثار قبل ان يجف مداد التوقيعات على قانون الميزانية للسنة المالية الجديدة . وبذا وقبل ان تنتهى عمليات السلب والنهب فى الميزانية ولكنها قد بدأت فقط . سنصل اليها فى الحال . ولكن قبل ذلك ، هيا بنا نعود الى الوزير المسئول عن قانون الميزانية وتنفيذها ، وعن الميزانية نفسها ـ الا وهو وزير الخزانة .

هناك عدة معجزات حدثت أخيرا ليورام اريدور . منها ايضا انه وضع تحت تصرفه قانون ميزانية يمنحه صلاحيات لم تمنح لمن سبقه مثلها ، ولكنه يفرض على نفسه قيودا قليلة نسبيا . ولكن المعجزات الاساسية تجىء من الخارج من العالم الكبير .

أزمة الاوبيك والانخفاض فى اسعار البترول وبداية العلامات للخروج من الكساد الاقتصادى الغربى ، والانخفاض فى اسعار الفوائد فى العالم ، واستمرار اتجاهات انخفاض اسعار معظم مواد الخام التى تشتريها اسرائيل ، كل هذا معا قد يؤدى الى تحسن كبير فى ميزان المدفوعات الاسرائيلى . وبصفة خاصة بجانب اسعار الاستيراد ، والى حد أقل بجانب الايرادات من التصدير لأن الحرب التجارية العالمية مازالت فى ذروتها ، ومعظم الدول تحاول زيادة صادراتها دولة وراء دولة ، مع تخفيض وارداتها . ولكن فى حالة الخروج العام من الكساد الاقتصادى من الجائز حدوث تحسن فى التصدير . واذا ما تغيرت لدينا سياسة دعم التصدير فإن الوضع سيكون أفضل .

بدون تهديدات في الانتخابات :

ان معنى كل هذا انه في خلال هذا العام قد يقوم وزير الخزانة بالاشارة الى تحسن في ميزان المدفوعات وانخفاض العجز ، الا اذا حدثت امور غير متوقعة . يمكنه ان يقول صراحة الى ناقديه ، ماذا تريدون منى ؟ لقد كنتم تعرضون طوال الوقت بضرورة اعطاء الاولوية لمشكلة ميزان المدفوعات قبل مشكلة التضخم ، وها هى الأمور تسير بحسب ما اريد ، وهناك تحسن في ميزان المدفوعات لهذا لا يجب ان تضغطوا على في موضوع التضخم . الم تكونوا على استعداد للتضحية بمقاومة التضخم من أجل تحسين ميزان المدفوعات ؟ الى جانب المعجزات الخارجية هناك معجزتان اساسيتان :

الأولى : حقيقة عدم حدوث انتخابات للكنيست في السنة القادمة ولا السنة التى تليها على ما يبدو . ان اريدور بحسب كل الآراء هو أحسن سياسى في الليكود وفي الحكومة ، كان عليه ان يأخذ بالحسبان في اعماله استمرار توقع الانتخابات حيث لم يكونوا يسألونه دائما : هل حقا من المناسب او من الممكن التوجه الى الانتخابات ؟ والآن وبعد ان اختفى التهديد بالانتخابات ولو بصورة مؤقتة فانه يريد اكثر حرية للعمل في المجال الاقتصادى .

اما الثانية : فهى في بيان نائب رئيس الأركان العامة (ورئيس الأركان العامة المرتقب) بأنه في سنة العمل الحالية للجيش الأسرائيلى (وهى السنة التى تتمشى مع السنة المالية) لانتوقع تسهيلات في خدمة الأحتياط . وقد أعترف أخيرا نائب وزير الخزانة صراحة بأن الأنجاز الكبير الذى حققته وزارة الخزانة وهو الأبقاء على مستوى العمالة ، وأنخفاض البطالة الى حد ما ، تحقق بفضل دور جيش الدفاع الأسرائيلى ، وهذا سيستمر على مايبدو خلال السنة المالية الحالية .

أن كل هذا في الجانب الأيجابى ، على الأقل ، من وجهة نظر وزارة الخزانة . أما الجانب السلبى فتوجد به عدة عوامل : أثنان منهما مؤكدان وأحدهما أكثر من معقول .

أن السياسة الأقتصادية الحالية التى دفعها البروفسور باكير فلاستر في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٢ والتى تقول بأنه من المناسب أنفاق عدة ملايين من الدولارات بشرط أن معدل التضخم يبقى بنسبة ٥ ٪ كل شهر وربما أقل من هذا . حتى الان لم تثبت صحة هذه السياسة . كل مرة نجد أن هناك متسببا في ذلك . ان آخر متسبب كما هو معروف رب العالمين الذى جعل الشتاء باردا وممطرا من جهة ، وأن هذه السنة ليست كبيسة من جهة أخرى . كل مرة يقولون لنا أنتظروا قليلا ونحن ننتظر . فهل لدينا حل آخر ؟

ولكن هذه السياسة قد تقضى على التحسن الذى سوف يحدث في المستقبل في ميزان المدفوعات ، لأن هذه هى سياسة تشجيع الأستيراد ، وتخفيض التصدير . وليس سرا أنه في الأسابيع الأخيرة جرت مناقشات في وزارة الخزانة بالنسبة للسياسة الأقتصادية وأتخذ قرار في خلال ذلك بالأستمرار في هذه السياسة .

علاقات العمل ومطالب الأجور :

في أول الأمر كان يبدو أن بداية أبريل ستحدد موعد المفاوضات حول التعويض بالنسبة لتآكل الأجور ، ومن أجل علاوة غلاء شهر يناير . لقد جاء الأطباء وقلبوا الأمور رأسا على عقب . وحتى لو ان تقديرات وزارة الخزانة بالنسبة الى حجم مطالبهم المبالغ بها وهذه المرة ليس هناك أى سبب لكى نفترض هذا ، ولكن بالعكس ، خاصة وأن الأطباء يثيرون مطالب جديدة أحيانا ، فإن هذا سيصل الى عشرات المليارات من الشيكلات . وليس المهم ماذا سيكون عليه المبلغ التى سيتفق عليه في نهاية الأضراب وفي نهاية المفاوضات ، لأنه غير موجود في الميزانية ، وتغطيته تتطلب نهبا جديدا في الميزانية . ذات مرة كان هناك وزير خزانة أسمه يجئال هو روفيتش الذى فضل الأستقالة بشرط أن لايستجيب الى مطالب المدرسين عن طريق نهب الميزانية .

واليوم ليست هناك طريقة للأستجابة الى مطالب الأطباء ولو بصورة جزئية ، بدون القيام بمثل هذا النهب .

وبالأضافة الى ذلك لم يعد الأطباء مهمين . ولنفترض أنه كان بالأمكان أجراء تسوية . ولكن لايمكن أجراء تسوية ضمن الميزانية مع جميع اولئك الذين يأتون في الدور بعد الأطباء ، ولايمكن أجراء التسوية في نطاق الميزانية . والمقصود في الحقيقة جميع عمال القطاع العام . إن العاملين القريبين من الأطباء مثل المرضات وعمال الأشعة ، وعمال التحاليل وغيرهم موجودون آليا في هذا الطابور . والان سجل الأساتذة لأنفسهم مكانا في هذا الطابور وفي بدايته بالذات ، أن أزمة الأجور هى أزمة حقيقية ليس فقط ستقضى على

ماتبقى من الميزانية ، ولكن ستقضى ايضا على سياسة وزارة الخزانة اللاتضخمية أو مايسمى بمثل هذا الأسم .

نظام الضرائب وفرض الضرائب .

أن يورام اريدور بالذات هو الذى جعل العبء الضريبى فى أسرائيل مرة آخرى لأعلى مستوى الى مايصل حوالى نصف أجمالى الناتج القومى . من هذه الوجهة ومن وجهة فرض الضرائب ليس هو متهورا كما هو فى كثير من المجالات الأخرى . ولو أنه هنا يحاول أخفاء هذه الحقيقة بقدر مايستطيع . هكذا فقد فرض ضريبة لتمويل حرب سلام الجليل وموهها فى شكل فرضى . وهكذا أختار بطريقته ضريبة السفريات بالذات لتغطية ديون الائتلاف . ولكن بصفة عامة نجد أن اريدور زاد من عبء الضرائب على سكان أسرائيل . أنهم لم يشعروا بذلك لأن فترة اريدور حتى الان كانت فترة رخاء كبيرة للفرد . ولكن عندما تصل الأمور لميزانية الدولة للسنة المالية الحالية ، الجديدة ، فإن الصورة ليست واضحة . أن موظفى الضرائب يقومون باضراب تحذيرى ، وخلافا للأطباء نجد أن أضرابهم يكلف وزارة الخزانة مئات الملايين كل اسبوع بل ربما أكثر . أن قانون الضرائب فى ظروف التضخم فتح مشكلة رهيبة فى مجال جباية الضرائب من الشركات ومن أصحاب المهن ، والسيطرة على هذا المجال تتطلب عمل جباية الضريبة من مجالات أخرى ، مثل الجباية من العمال ، ومعالجة موضوع الضرائب فى ظروف تضخمية ومعنى هذا ، ولو من الطرف الاخر وجود مشاكل تجاه كل النظام الضريبى . واذا لم يستطع جهاز الأيرادات تحقيق التقديرات التى القيت على عاتقه سيزداد العجز ، وسيزداد أصدار النقود وسيزداد التضخم .

السير مع التيار :

ولكن هنا يبدو أن وزير الخزانة يعتمد على حقيقة أن ميزانية الحكومة ليس لها نطاق (دقيق) لأجل أن يفرض أرادته وقراراته . لقد سبق ان قلنا أن قانون الميزانية يعطى وزير الخزانة صلاحيات واسعة بالنسبة الى كل الجهاز العام ، ولديه القدرة على فرض قراراته عليه بواسطة قانون الميزانية . أن تجربة الماضى القريب دلت على أن قوة أريدور على فرض أرادته على القطاعات خارج القطاع العام ، مثل قطاع البنوك ، وأنه فى القطاعات الأخرى التى لايستطيع أن يفرض أرادته عليها يعمل بأساليب أخرى ، مثل نظام علاقات أريدور مع سكرتير الهستدروت ميشل ، والنظام الموازى للعلاقات بين مدير عام وزارة الخزانة البروفسور سدان وبين نائب سكرتير الهستدروت قيصر .

ومن جهة أخرى عندما تصل الأمور الى الميزانية نفسها للأنفاق فى نطاق الميزانية ، يبدو أن أريدور يعتمد على حالة الميزانية كما هى لأجل أن يوجه حجم النفقات وتوقيت النفقة بحسب راحة سياسته الأقتصادية ، بقدر المستطاع . وفى الحقيقة نجد أن تجربة الماضى تدل على أن استخدام الادوات الادارية والبسيطة الموجودة لدى أقسام الميزانيات والمحاسب العام فى وزارة الخزانة يمكن أن توفر على وزارة الخزانة بواسطته ولكن تأثيرها مؤقت .

وبعبارة أخرى ـ من السهل على وزير الخزانة الذى تحت تصرفه مثل هذه الميزانية يستطيع ان يناور بداخل أطارها وخارجها لأجل تحقيق أغراضه وأهدافه ، وعندما لايستطيع أن يوجه الأهتمام الى أولئك الذين خرقوا نطاق الميزانية ,ولايستطيع أن يعمل بمثل هذه الميزانية ومنع انحرافات أخرى فيها .

وهنا يكمن الخطر . ان الخط الذى يفصل بين الأستغلال المحكم لهذه الميزانية المنهوبة وبين الفوضى فى نفقات الحكومة هو خط دقيق ، ودقيق جدا . ولكن يورام أريدور أثبت فى الماضى قدرته على السير على هذا الخيط ببطء دون ان يتعثر وبدون أن يسقط منه . ومن الواضح أن ميزانية ٨٤/٨٣ تضع امامه مثل هذا الهدف ، ربما فى حجم أكبر مما كان فى الماضى . وببساطة ، نجد أن القوى التى تعمل فى المجال الأقتصادى والسياسى ضد الميزانية . وضد سياسة وزارة الخزانة ، وضد وزير الخزانة ان أردتم ذلك هى قوية جدا . أن الطريق السهلة من وجهة نظر اريدور هى السير مع التيار والتساهل وتوجيه الأتهام الى أى مكان فيما عدا أريدور نفسه بما سيجرى . وهناك شك كبير فى ان يختار هذا الطريق بحسب رغبته .

انه بحسب رغبته سيفضل تمضية سنة الميزانية بفضل المعجزات الأقتصادية مع أستمرار المساعدات الأمريكية ، سيستطيع الأستمرار فى سياسته الأقتصادية الثابتة تقريبا وهى العمل على ان يكون الفرد فى حالة حسنة (والفرد بالنسبة لاريدور يختلف عن الفرد بالنسبة لرجال حزب تامى مثلا) ، مع تأجيل القرارات الخاصة بالأقتصاد الى العام القادم وربما الى الأعوام القادمة .

ومن وجهة نظر أريدور ، تعتبر السنة مدى طويل جدا كما سبق ان لمسنا . وعندما يواتيه الحظ ، كما تبدو الأمور في بداية السنة المالية ١٩٨٣/ ١٩٨٤ فإن الأغراء الذى يراه فى الأستمرار فى طريقه فى أسلوبه طريق الأهتمام بالفرد ، وليس الأهتمام بالدولة ، هو كبير جدا . وهذه هى البشرى التى نراها فى ميزانية الحكومة للسنة المالية التى بدأت فى نهاية الأسبوع الماضى .

عيد سعيد وسنة مالية طيبة

[٥] أسعار الصرف وانخفاض الصادرات

ها أرتس ١٩٨٣/٥/١١

بقلم : مراسل ها أرتس للشئون الاقتصادية

يناقش المقال قضية انخفاض الصادرات الاسرائيلية وتحول جزء من رؤوس الأموال من الاستثمار المحلى الى التصدير والاستيراد ويتعرض لأسباب ذلك الانخفاض سواء داخل اسرائيل فيما يتعلق بأسعار صرف العملة او التضخم ، او خارجها خاصة انخفاض الطلب على الصادرات الاسرائيلية وانخفاض قيم العملات الاوروبية

ترجمة : يوسف سعيد خله

فى النقاش الذى جرى فى النادى المالى لجامعة تل ابيب باشتراك المستر ارنون تيبرج ، مدير عام اتحاد اصحاب المصانع وكبار رجال الاقتصاد قال نائب مدير بنك اسرائيل باكيربلسنر بأن انخفاض الصادرات الصناعية بمقدار ١٧٠ مليون دولار فى الثلث الأول من هذا العام جاء نتيجة عدم تجديد اتفاقيات التصدير العسكرى بمبلغ مماثل وليس بسبب سياسة سعر الصرف للحكومة .

وينظر مساعد مدير البنك بقلق نحو الاتجاه الذى ظهر فى السنوات العشر الماضية لتحول المصادر من الاستثمار للتصدير هذه الظاهرة ادت الى اجراء تخفيض مؤقت فى ميزان المدفوعات ولكنها اضرت النمو الاقتصادى .

ولاجل العودة الى النمو الاقتصادى المعقول يجب قبل كل شىء ان نحارب التضخم . ان الانخفاض فى الاستثمارات والجمود فى النمو ناجمان عن عدم التأكد الكبير فى الاقتصاد الاسرائيلى الذى حدث اثر التضخم الذى وصل الى ثلاثة ارقام .

ويعتقد بلسنر ، ان وزير الخزانة يناضل فى هذه الايام بالذات لاجل عدم انتهاك اتفاقيات الأجور خشية ان زيادة التضخم سوف تؤدى الى انهيار النظام الاقتصادى تماما . لذلك يجب ان نتوقع ان استمرار سياسة التباطؤ فى تخفيض قيمة العملة سوف يؤدى الى تباطؤ التضخم فى النصف الثانى لهذا العام .

ويربط نائب المدير انخفاض الصادرات بسبب اخر وهو انخفاض الطلب فى الخارج وفى انخفاض قيمة العملات الأوروبية ، وليس فقط فى سياسة سعر الصرف الذى تتبعه الحكومة .

وقد زعم نائب المدير انه ليس لدى وزير الخزانة مكسب سياسى بسبب مكافحة التضخم الذى لأيضر الجمهور مباشرة ، بعد نظام ربط العملات الشامل فى الدولة ، خاصة وان الضريبة التضخمية لاتزيد عن ٥ر١ ٪ من اجمالى الناتج القومى بتضخم مستوى قدره ١٣٠ ٪ .

أصحاب مصانع تحولوا الى مستوردين :

وقد اشار المستر ارنون تيبرج الى ان الانخفاض المستمر فى التصدير فى هذا العام حدث بعد سياسة سعر الصرف التى حددها وزير الخزانة وزعم ان اداة ضمان سعر الصرف التى كانت حسنة فى سنوات ١٩٨١ وفى ١٩٨٢ فقدت قوتها فى هذا العام ، بعد زيادة الفجوة بين تخفيض قيمة العملة والتضخم وثبات الأسعار فى الخارج .

مدير عام اتحاد اصحاب المصانع اشتكى من الغموض الذى يواجهه المصدر الذى لايستطيع ان يتوقع ان السعر المضمون هو الذى يحصل عليه ، ولهذا لايمكنه ان يعقد صفقات للمدى الطويل ، خاصة وان نظام ضمان السعر ينتهى فى يناير ١٩٨٤ . وعلى حد قوله ، ستصل تكلفة ضمان سعر الصرف للحكومة حوالى نصف مليار دولار فى ١٩٨٣ .

وبالاضافة الى الضرر فى التصدير ، يتوقع تيبرج تشاؤما فى موضوع الانتاج من أجل السوق المحلى . : عدد كبير من رجال المصانع تحولوا الى مستوردين وفقدوا اسواقا محلية ، سيصعب العودة اليها فى المستقبل .

---

(٦) انخفاض حاد فى الصادرات الاسرائيلية

هاتسوفيه ٨٣/٤/١٢

يتعرض المقال إلى القرار الذى إتخذته الهيئات الاقتصادية المنتجة فى إسرائيل بالقيام بخطوات احتجاجية على سياسات الحكومة بالنسبة للتصدير ، والتى ادت إلى إنخفاض الصادرات خلال الستة شهور الأخيرة ، ويذكر المقال نتائج ذلك على زيادة البطالة وتحولها من مقنعة إلى حقيقية وكذلك زيادة التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

قررت الهيئات الاقتصادية المنتجة أمس اتخاذ عدة خطوات احتجاجا على سياسة سعر الصرف الحكومية السيئة بالنسبة للتصدير . فى المرحلة الأولى ستتوقف هذه الهيئات عن الاشتراك فى الوفود الاقتصادية والتجارية التى تدعو اليها الحكومة ، وكذلك عدم الاشتراك فى المعارض فى الداخل وفى الخارج التى ينظمها ويخططها معهد التصدير .

وقد اشترك فى هذا القرار كل من رؤساء الهيئات الاقتصادية المنتجة فى القطاع الخاص والهستدروتى واتحاد أصحاب المصانع واتحاد المزارعين والشركة العمالية « حفرات ها عوفديم » والمركز الزراعى واتحاد الصناعة الكيبوتسية . وفى هذا الاجتماع اتخذت قرارات اخرى فى موضوعات لم تعلن عنها بعد .

رؤساء الهيئات حذروا أمس من انتشار البطالة إذا ما استمرت السياسة الاقتصادية الحالية للحكومة .

وبعد يوم الاستقلال سيجتمع رؤساء الهيئات لدراسة الخطوات الأخرى التى ستتخذ اذا لم تتحقق مطالب المصدرين .

الصادرات اخذت فى الانخفاض خلال الستة اشهر الماضية :

ان هذه الخطوات ستتخذ احتجاجا على سياسة الحكومة التى أدت الى أنه خلال الستة أشهر الأخيرة انخفضت الصادرات بصفة مستمرة ، واما استيراد السلع الاستهلاكية فقد ازداد واحتل السوق المحلية . كل هذا نتيجة للسياسة الاقتصادية التى تمنع من تخفيض قيمة الشيكل لقيمته الحقيقية وجعلت التصدير غير ممكن والاستيراد مربحا للغاية .

ان بيانات التصدير عن شهر مارس ٨٣ ، تشير إلى انخفاض فى كل قطاعات التصدير الصناعى والزراعى الأمر الذى كان يجب ان يقلق الحكومة .

إن سياسة سعر الصرف السيئة التى تتبعها الحكومة ادت إلى أنه خلال الـ ١٥ شهرا الأخيرة حدثت زيادة حقيقية بنسبة ٤٢,٧٪ للشيكل بالنسبة الى الجنيه الاسترلينى .

أما بالنسبة إلى الفرنك الفرنسى ، فقد كانت الزيادة الحقيقية خلال نفس الفترة ٣٧,٠٪ . ان سلة العملات التى تشمل الدولار الأمريكى والذى يعكس تقسيم الصادرات الاسرائيلية زادت زيادة حقيقية

بأكثر من ٢٣٪ ، وفى هذه الظروف الأعجب من ان الصادرات الصناعية آخذة فى الانخفاض بسبب السياسة الاقتصادية للحكومة ، والاستيراد الذى يفوز بالدعم الحكومى أصبح يحتل السوق المحلية .

أصحاب المصانع سبق ان حذروا فى ابريل ١٩٨٢ .

رئيس اتحاد أصحاب المصانع ايلى هوروفيتس أشار إلى أنه فى شهر ابريل ٨٢ حذر أصحاب المصانع من خطر انخفاض التصدير . وقد اسرع الوزراء فى إنكار ذلك وزعموا أنه ليس هناك صحة للزعم بأن الصادرات تواجه خطر الانخفاض . والآن يرى رؤساء الهيئات الاقتصادية ان من واجبهم ان يحذروا وينذروا من أن السياسة الحكومية ستودى الى زيادة البطالة . ان الانكار لن يغير من شكل الواقع ، لأنه من البيانات الاحصائية يمكن تأكيد ذلك بعد بضعة أشهر . لقد كانت هناك بطالة مقنعة فى المصانع . بسبب فترة الأعياد وافقت المصانع على عدم طرد العمال والقضاء على فرحة العيد . ولكن القدرة الاقتصادية لهذه المصانع محدودة وبسرعة يمكن ان تتحول البطالة المقنعة الى بطالة حقيقية . ان العنصر الوحيد الذى تفتخر به الحكومة وهو العمالة الكاملة قد يتلاشى . ان كل ما يتبقى من السياسة الاقتصادية هذه هو زيادة التضخم وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات والبطالة الجماعية .

ان السياسة التى ستؤدى الى مثل هذه الحالة هى خطر قومى واجتماعى ، سيتحمل نتائجها مواطنو اسرائيل لفترة طويلة .

٣٥ ألف عامل فى البطالة المقنعة :

وبحسب تقدير ايلى هوروفيتس يوجد حاليا ٣٥ ألف عامل فى البطالة المقنعة . سكرتير الشركة العمالية « حفرات عوفديم » عضو الكنيست دانى روزوليو قال بأنه فى الجليل توجد حاليا بطالة ويخشى ان يواجه اقتصاد الدولة مشكلة كبيرة .

شلومو جفعون من اتحاد أصحاب المصانع الكيبوتسية عبر عن قلقه نحو المستقبل . ان الكيبوتس الذى به ٥٠٪ من صناعات الدولة يواجه انهيارا بسبب الوضع فى الصناعة .

وقال الياهو أيزكسون رئيس اتحاد المزارعين ان الزراعة آخذة فى التدهور . وقال ان الخطوات التى تتخذها الحكومة هى سلبية ولهذا نجد ان كثيرا من المزارعين بدأوا فى ترك العمل الزراعى . وقال ان دخل المزارعين يصل الى ٦٩٪ من دخل العامل فى المدن .

رد وزارة الصناعة والتجارة :

وقد علق المتحدث بلسان وزارة التجارة والصناعة على قرار أصحاب المصانع بمقاطعة الوفود التجارية وعدم الاشتراك فى المعارض بقوله ان ذلك يضر قبل كل شىء بالتصدير وبالمصدرين . وبالاضافة الى ذلك فان وقف عمليات التسويق فى الخارج يسبب ضررا للصادرات فى المدى الطويل حيث ان وقف التواجد الاسرائيلى فى الاسواق الخارجية يساعد على احتلالها من قبل المنافسين من الدول الأجنبية .

الحكومة تخصص ١٧٠ مليون دولارا لتشجيع التصدير :

فى الأسبوع الماضى خصصت الحكومة أكثر من ١٧٠ مليون دولار لتشجيع التصدير واعفاء الجمهور من تحمل هذا العبء . وقال المتحدث باسم وزارة التجارة والصناعة : لقد حان الوقت لبذل جهود جديدة وغزو الاسواق من أجل زيادة التصدير .

وقد صرح المسؤلون فى وزارة الصناعة والتجارة انه ستجرى متابعة دقيقة لوضع الاقتصاد العالمى وإذا ما استمر التدهور سندرس وسائل اخرى من أجل تشجيع التصدير . وقد خصصت الحكومة قبل أكثر من شهر مبالغ كبيرة من أجل تشجيع عمليات التسويق فى الخارج . وقد تم تخفيض نفقات المصدرين على التسويق فى الخارج . وقد ذكر ان الابتعاد عن السوق العالمية فى هذا الوقت يزيد من الصعوبات أمام المصدرين لاعادة احتلال مكانهم فى هذه الاسواق من جديد .

(٧) حديث مع وزير الصناعة والتجارة جدعون بات

يديعوت أحرونوت ١٩٨٣/٤/٨
أجراه : إسرائيل تومر

يتحدث الوزير الأسرائيلي عن عدد من القضايا الأقتصادية التى تقوم بها الحكومة ـ فهو يتحدث عن سعر الصرف ، وإجراءات تخفيض البطالة وكذلك التضخم وموضعه من إهتمامات الحكومة وايضا اوضاع الأجور فى القطاعات المختلفة ، واخيرا قضية التصدير والأستيراد وتأثيرها على الصناعة الأسرائيلية ومجمل الوضع الأقتصادى .

ترجمة : محب سيد شريف

« لولا معارضة صندوق النقد الدولى لكنت قد أصريت بشدة على ان تكون الضريبة على شراء العملات الأجنبية التى قررتها الحكومة هذا الأسبوع أكثر من ١ ٪ . فنحن مازلنا نزود مواطنى اسرائيل بالدولارات بسعر رخيص للغاية .. وهذا الأمر يشجع على خروج ودخول الدولارات من وإلى الدولة » .

هذا ما قاله وزير الصناعة والتجارة جدعون بات الذى كان من بين واضعى مشروع مساعدة الصادرات الأسرائيلية ومساعدة القطاع الأنتاجى بواسطة فرض ضرائب على شراء العملات الأجنبية وهى الضريبة التى اقرتها الحكومة فى يوم الأربعاء الماضى .

ويقول الوزير بات انه بدون هذه المساعدة للقطاع الأنتاجى لكان هناك خطر من احتمال هبوط نسبة الصادرات الأسرائيلية هذا العام بنسبة ٢٠ ٪ .. وتفسير ذلك هو أن الصناعة الأسرائيلية كانت ستواجه نسبة بطالة تقدر بحوالى ٧٠ ـ ٨٠ ألف من عمالها ..

وكان من الطبيعى تحاشى ذلك .. ويضيف الوزير بات ان مجموعة الخطوات التى صدقت عليها الحكومة تهدف الى الحفاظ على نسبة عمالة كاملة وعلى أسواق الصادرات الأسرائيلية فى العالم التى واجهت أخطارا بسبب التدهور الأقتصادى الذى ساد الدول الغربية .

حرب استنزاف :

إن المشاورات حول فرض ضريبة خاصة على شراء العملات الأجنبية استمرت ثلاثة اسابيع بين وزير المالية يورام اريدور ووزير الصناعة جدعون بات ومحافظ بنك اسرائيل الدكتور موشى مندلبوم .. وفى نطاق هذه المشاورات تم صياغة حوالى خمس عشرة مسودة مختلفة حتى تم التوصل الى اقتراح متفق عليه وتم عرضه على الحكومة للتصديق عليه .

اذن فهذا الأسبوع هو اسبوع وزير الصناعة والتجارة جدعون بات . ليس فقط لأنه مسئول عن الصادرات والحكومة قد اتخذت خطوات لتشجيع الصادرات ولكن لأنه نجح فى الوقوف فى وجه المسؤلين فى وزارة المالية فى حرب الأستنزاف التى استمرت أكثر من ثلاثة أشهر ، بل أنه استطاع ان ينتصر فى هذه الحرب .

لقد كان مدير عام وزارة المالية قد أعلن أنه سيكون على استعداد لأعتماد مبلغ ٧٠ مليون دولار على الأكثر لمساعدة المصدرين ولكن قرار الحكومة الذى صدر هذا الأسبوع يمنح قطاع الأنتاج ما يعادل ١٧٠ مليون دولار وهذا المبلغ يتم تمويله بأجمعه بواسطة فرض ضريبة تعادل ١ ٪ على شراء العملات الأجنبية .. وهذه الخطوة غير العادية من جانب حكومة ليكود التى اعلنت فى بداية طريقها عن التحول الأقتصادى وعن الليبرالية وعن تقليص تدخل الحكومة فى الشئون الأقتصادية ، قوبلت بأعتراض شخص واحد فى الحكومة وهو وزير الطاقة اسحاق موداعى الذى هاجم قرار الحكومة وقال انه يتعارض مع الأسلوب الليبرالى .. وأما صديقه فى الحزب الليبرالى جدعون بات الذى كان من أول الداعين الى إتخاذ هذه

الخطوات لم يكن على استعداد للرد مباشرة على الأدعاءات التى اطلقها صديقه فى الحكومة وفى الحزب الليبرالى .

بدون مشاعر الانحطاط

س ـ سيدى الوزير ، هل وصلنا الى نهاية التحول الأقتصادى الليبرالى ؟

ج ـ ان الوزير بات لا يذكر اسماء ولكنه غاضب من هذا الأتهام .. إنى لا أشعر بالأنحطاط لكونى عضوا فى الحزب الليبرالى فحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية يوجد توجيه حكومى وعلى سبيل المثال فى أسعار الفائدة .. فهذا أمر شرعى للغاية وبكل تأكيد فى وضعنا نحن من الطبيعى ومن الشرعى ان تتدخل الحكومة فى تحديد سعر الشيكل .. وفرض ضريبة تعادل ١ ٪ على شراء العملات الأجنبية يعتبر اشتراكية .. وهل فرض ضريبة على السفر يعتبر ليبرالية ؟

والتحول الأقتصادى يهدف أساسا الى أن المواطن والمستثمر الأجنبى يستطيعان أدخال وإخراج عملات أجنبية بدون أن يكونا مرتبطين بأجراءات أدارية . كذلك فإن المبدأ القائل بأن كل مواطن يستطيع ان يخرج ٣٠٠٠ دولار مازال قائما حتى الأن .. والفارق هو أنه سوف يتكلف ثلاثين دولارا اخرى .. فهل هذا الفارق الذى لا يتجاوز ثلاثين دولارا يعتبر فارقا بين الليبرالية وعدم الليبرالية ؟

س ـ هل أنت سعيد بالقرارات التى أتخذتها الحكومة فى نهاية الأمر من أجل تشجيع الصادرات الأسرائيلية التى تعانى من أزمة منذ أشهر طويلة ؟

ج ـ أعتقد أن الخطوات التى قررتها الحكومة هذا الأسبوع لن تؤدى إلى انطلاق الصادرات الأسرائيلية .. ولكن ما قررناه يهدف الى ضمان وقف تدهور الصادرات .. ولكن لا تنس أننى وزير أقتصادى كبير ففى هذا العام قمت بمهام وزير الأقتصاد فى عدم وجوده .. وهذا يلزمنى أيضا بأن أرى الصورة العامة للأقتصاد الأسرائيلى .. وأنا لا أعتقد أنه يمكن حل مشاكل التصدير من خلال تجاهل خطر زيادة التضخم .

القدرة على المنافسة

س ـ هل تقصد تشجيع الصادرات بواسطة التعجل بخفض القوة الشرائية للشيكل ؟

ج ـ نعم بكل تأكيد .. فلو شجعنا الصادرات بواسطة التعجل بتخفيض القوة الشرائية فسوف نساعد على زيادة نسبة التضخم بمعدلات خطيرة للغاية وفى نهاية الأمر نلحق اضرارا كبيرة بالصادرات .. أننا نقف الأن عند الخط الأحمر للتضخم وإذا وصلت نسبة التضخم الى ١٨٠ أو ٢٠٠ ٪ فى العام فلن نفقد القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية فحسب بل سوف نواجه نسبة عالية جدا من البطالة .. فالأنتقال من نسبة الـ ١٥ ـ ١٦ ألف من الذين يحصلون على رسوم البطالة الى نسبة ٨٠ ـ ١٠٠ ألف عاطل يمكن أن يحدث بين يوم وليلة ، ولذلك لا أعرف ماذا يريد بالضبط أولئك الذين يطالبون بتخفيض القوة الشرائية للعملة .. ؟ هل نستطيع ان نسد الفجوة التى تقدر بـ ٣٠ ـ ٤٠ ٪ بين الدولار وبين الأسترلينى او المارك او الفرنك ؟ ان أنخفاض القوة الشرائية للشيكل بالنسبة للدولار الأمريكى ليست كبيرة .. أنها نسبة مئوية قليلة للغاية .. ولكن المشكلة تتمثل فى الفجوة بين سعر العملات الأوربية بالنسبة للدولار . ومشكلتنا هى أن حوالى ٦٠ ٪ من الصادرات الأسرائيلية مخصصة لدول أوربا .. ولكن لا نملك الوسائل اللازمة كى نعوض انخفاض سعر العملات الأوربية بواسطة تخفيض القوة الشرائية للشيكل .. ولذلك قررنا مساعدة القطاع الأنتاجى فى الأقتصاد الأسرائيلى بواسطة مجموعة من الخطوات فى نطاق تخفيض أقساط تأمين الأسعار للمصدرين وأدخال تعديلات على تمويل الصادرات وخفض تكلفة العمل فى الصناعة والزراعة والفندقة حيث تقوم الحكومة بتغطية ١٠ ٪ من نصيب اصحاب العمل فى التأمين القومى . وبالنسبة لتخفيض القوة الشرائية للشيكل فإن الحكومة سوف تستمر وبأصرار فى المستقبل بتخفيض قيمة القوة الشرائية للشيكل بنسبة ٥ ٪ او ٥,٥ ٪ بالنسبة للدولار .

ويصف وزير الصناعة والتجارة مجموعة الخطوات الأخيرة لتشجيع التصدير والتى تقدر بحوالى ١٧٣ مليون دولار بأنها تعتبر « تحولا هادئا » .. وهو يولى أهمية خاصة لمسألة خفض تكاليف الأنتاج بواسطة تخفيض أقساط التأمين القومى بنسبة ١٠ ٪ لأصحاب الأعمال حيث ستقوم الحكومة بتغطية هذه النسبة .

التحدى الكبير للغاية

س ـ هل فى نيتك فرض قيود ادارية على الأستيراد ؟

ج ـ لسنا دائما احرارا فى فعل كل ما نرغب فى فعله وذلك لأن هناك اتفاقيات دولية موقعين عليها .. واذا فرضنا قيودا غير حكيمة على الاستيراد فسوف يكون لها تأثير سلبى علينا .. حيث سيقوم الآخرون باتخاذ نفس الاجراءات ضدنا .. بالاضافة الى ذلك فعلت شيئا لم يجل بخاطرى منذ عدة سنوات انه يمكننى أن افعله .. ففى الأشهر الأخيرة اتسع نطاق قائمة المنتجات التى تتطلب اذن استيراد وشملت عشرين سلعة جديدة .. ففى هذا الأسبوع فقط تم ضم المشروبات الخفيفة الى هذه القائمة .. وفى الغام الماضى تم استيراد مشروبات خفيفة بمبلغ ٧,٥ مليون دولار وهذا المبلغ دفع فى استيراد ماء ملون .. ولقائمة المنتجات التى تتطلب اذن استيراد تم ايضا ضم الخمور والملابس والخشب الرقائقى .. وسوف استمر فى منح اذن استيراد لكل سلعة تصل الى السوق الاسرائيلى فى منافسة الاتفاقيات الدولية .

س ـ منذ فترة عندما كنت تحل محل وزير المالية عالجت النزاع مع الأطباء ولكن اضرابهم استمر ، فهل انهارت اتفاقيات الأجور ؟

ج ـ ان الحفاظ على اتفاقيات النطاق هو أكبر تحد سوف تواجهه الحكومة فى الأشهر القادمة .. واذا لم نصمد فى ذلك فسوف يكون هناك فيضان يغرق الاقتصاد كله .. لقد قلت ذلك لرئيس الوزراء عندما تدخل فى قضية الأطباء .. واذا كنا لا نرغب فى ان تصل نسبة التضخم الى ١٨٠ ـ ٢٠٠٪ فى العام واذا كنا لا نرغب فى حدوث خراب فى ميزان المدفوعات ونلحق الضرر بوضع اسرائيل فى سوق المال العالمى فانه لزاما علينا أن نحافظ على اتفاقيات الأجور فى جميع القطاعات

لن يكون هناك انحراف :

س ـ ان الجماهير فى حيرة من السياسة الاقتصادية للحكومة .. فى الماضى حاولتم اقناعنا أنه من الممكن محاربة التضخم بواسطة تخفيض الضرائب .. وبعد ذلك زادت الأعباء من أجل تمويل حملة سلام الجليل وقيل ان هذه الأعباء مؤقتة ولكنها استمرت حتى فى السنة المالية الجديدة . ومنذ عدة اشهر فرض قرض اجبارى على اصحاب الأعمال وعلى أصحاب المهن الحرة وعلى المأجورين .. والآن اعادت الحكومة الى اصحاب الأعمال جزءا من التأمين القومى .. ما هذا الذى يحدث هنا ؟

ج ـ ان الضرائب التى فرضت بالنسبة لحرب سلام الجليل قد فرضت من أجل تمويل الحرب ، ولكن الحرب لم تنته حتى الآن ولذلك مازالت الأعباء والضرائب مستمرة .

س ـ ومع ذلك فان الانطباع السائد هو أن الحكومة لا تتبع سياسة اقتصادية عامة وثابتة ولكنها تتبع سياسة مرتجلة ومرقعة ..

ج ـ ان مكافحة التضخم هو أمر صعب ومعقد .. وكما هو معروف يمكن تخفيض نسبة التضخم بواسطة الغاء الربط فى الاقتصاد .. ولو سلكنا هذا الطريق يمكن ان نصل الى نسبة سنوية من التضخم لا تزيد على ١٠٪ كما هو الحال فى بريطانيا أو المانيا .. ولكن ستكون هناك نتائج جانبية كما فى هذه الدول مثل مئات الألوف من العاطلين وانخفاض كبير فى الأجر الحقيقى .. ونحن لا نسلك ولن نسلك هذا الطريق ويجب ان أذكر فى الماضى كانت الحكومة تقرر النفقات بدون أن تضمن الدخول من اجل تغطية هذه النفقات . وكانت النتيجة هى نسبة كبيرة من التضخم .. والآن من الضرورى ان تصدر الحكومة قرارا يقول : إن أى انفاق يتم تقريره يجب أن يكون مرتبطا ببند مناسب من الدخل .. ولن يكون هناك انحراف عن هذا المبدأ .

الطريق السهل :

س ـ فى هذا الوضع الذى نعيش فيه حيث ان الواردات زادت بنسبة كبيرة واكتظت الحوانيت بالبضائع الأجنبية .. كيف وافقت على تخفيض ضريبة الاستيراد بنسبة ١٪ ؟ ان ذلك سوف يساعد على زيادة الواردات .

ج ـ اذا كنت تريدنى أن أقول الحقيقة فإننى لم أكن موافقا على تخفيض ضريبة الاستيراد .. وحاولت التأثير على وزير المالية من أجل التنازل فى هذه المسألة .. ولكونى مسئولا عن الصناعة الاسرائيلية التى تتضرر من الاستيراد كنت حريصا على أن يكون دولار الاستيراد أكثر غلوا .. ولكننى وصلت الى حل وسط فى نهاية الأمر مع وزير المالية .. واود أن أذكر أن ضريبة الاستيراد التى خفضت بنسبة ١٪ كانت تعتبر انفاقا من أجل ضرورة ضريبة الدخل واما الضريبة الجديدة على العملات الأجنبية ولا تعتبر من أجل ضرورة ضريبة الدخل .. ولذلك فإن الفجوة بينى وبين وزير المالية كانت حول نصف فى المائة ولذلك تنازلت فى هذه المسألة .

س ـ كيف تبدو لك ظاهرة ان رجال الصناعة وكذلك رئيسهم قد تنازلوا عن الانتاج وتحولوا الى مستوردين ؟
ج ـ هذا من بين التصرفات المرفوضة فى مجتمعنا .. فكل واحد يبحث لنفسه عن الطريق السهل .. ففى الاستيراد لن تكون هناك أية مخاطرة وعلى الأقل على المدى القصير .. فالآن من السهل ان تصبح مستوردا .. ولكن هذه حياة وقتية وأنا أحذر رجال الصناعة والصناعيين الذين تحولوا الى مستوردين بأنه مع تغيير الظروف فسوف يخسرون كما حدث منذ عدة أشهر وخسر الصناعيون الذين فضلوا استثمار أموالهم فى البورصة على استثمارها فى الانتاج .. فالصناعة تعتبر بمثابة حياة أبدية خالدة .. انظر حولك الى المائتى مليونير فى اسرائيل وانا اتحدث عن المليونيرات بالمفهوم الدولارى مثل موشقيتس ولوئتمان وبجرانو ومجموعة ديسكونت وكور .. كيف اصبحوا اغنياء .. من الصناعة أم من الاستيراد ؟

(٨) الحكومة ومشكلات التمويل

هآرتس ١٩٨٣/٦/٢٩

يناقش المقال المازق الذى تتعرض له الحكومة الاسرائيلية بشأن تمويل بقاء جيشها فى لبنان والزيادة فى مرتبات الاطباء وضمان سعر الصرف ، وهو يعرض للوسائل التى يمكن للحكومة ان توفر بها ذلك التمويل وهى تتحدد فى فرض ضرائب جديدة أو إجراء تخفيض فى الميزانية ، والكاتب يناقش تفصيلا السلبيات الكامنة وراء كل من هذه الوسائل .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

يتخبط رؤساء وزارة الخزانة فى كيفية تمويل النفقات الضخمة التى ستنجم عن استمرار بقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان ، ومن رفع زيادة الأجور للأطباء ومن زيادة مدفوعات ضمان سعر الصرف . أن كل هذه النفقات التى تقدر بحوالى ٣٥ ـ ٤٠ مليار شيكل ليست مدرجة فى ميزانية الدولة وستضطر وزارة الخزانة الى أن نجد لها غطاء سواء عن طريق فرض ضرائب أو عن طريق تخفيض فى الميزانية ، لأجل منع طبع كميات كبيرة من النقود الأمر الذى يزيد عن معدل التضخم .

وفى وزارة الخزانة اثيرت أخيرا مقترحات لفرض رسوم طبية وتعليمية الى جانب زيادة الضريبة الموحدة ، لأجل تمويل زيادة أجور الأطباء وتنفيذ توصيات تقرير عتسيونى ، حوالى ١٨ مليار شيكل الذى يبلغ ضعف زيادة أجور الأطباء مطلوب لأجل تمويل بقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان . لقد سبق أن اقترح وزير الخزانة تغطية هذه النفقات عن طريق فرض ضريبة على الحسابات الجارية . فى خلال ذلك تراجعت وزارة الخزانة عن اقتراحها ويحتمل أنه قد يثار مرة أخرى بمعرفة وزير خزانة آخر ، تؤيده وزارة الخزانة ويبدو أن هذا الاقتراح يهدف الى زيادة عبء ضريبة السفر الى الخارج ، واذا ما أثارها أحد الوزراء فستؤيده وزارة الخزانة .

الضريبة ستزيد من جدول غلاء الاسعار :

وقد حذرت بعض الشخصيات المسئولة فى وزارة الخزانة من فرض ضرائب جديدة لأن الانفاق المالى المرتبط بها سيكون فى نهاية الأمر أكبر من الايرادات التى تدخل لصندوق الدولة . وذكرت هذه المصادر أن هذه الضرائب ستسبب ارتفاعا فى جدول الأسعار الذى سيزيد من نفقات الحكومة لضمان سعر الصرف ، ودفع علاوة الغلاء والدعم وديون الحكومة فى الداخل أن هذه النفقات الاضافية التى ستحدث بعد زيادة جدول الأسعار ستكون فى معظم الأحوال أكبر من الايرادات الأضافية الناجمة عن زيادة الضرائب الجديدة وتجعلها غير مجدية .

وقد أجروا فى وزارة الخزانة حسابات فوجدوا أن كل زيادة فى جدول الأسعار بنسبة ١٪ تسبب للحكومة نفقات تصل الى ٦,٥ مليار شيكل فعلى سبيل المثال وجدوا أن زيادة ضريبة القيمة المضافة تسبب خسارة لصندوق الدولة بعد سبعة أشهر . وعندما زادت الهيئات البلدية الضرائب بنسبة ١٤٠٪ فى أول أبريل هذا العام أدى ذلك الى زيادة جدول غلاء المعيشة بنسبة ١,٥٦٪ . لقد حققت الهيئات المحلية زيادة دخل بمقدار ٥٠ مليون دولار ، ولكنها سببت للحكومة زيادة النفقات الى خمسة أضعاف هذا المبلغ .

وفى وزارة الخزانة يفضلون تغطية النفقات الأضافية فى الميزانية عن طريق تخفيض بنود أخرى فى الميزانية ، ولكن يشك اذا كان فى الامكان الحصول على موافقة الوزراء لتخفيض عشرات المليارات من الشيكلات فى ميزانيات وزاراتهم ، لأنه قبل حوالى ثلاثة أشهر لم تستطع وزارة الخزانة تحقيق تخفيض ٢ مليار شيكل لتمويل قانون العائلات كثيرة الاولاد .

وفى خلال ذلك تقوم وزارة الخزانة بكبح جماح الميزانيات الحالية ، حيث نجد أن المحاسب العام يؤجل دفع النفقات الجارية للوزارات وفى شهر يونية سمح للوزارات بنسبة ٥,٦٪ من ميزانياتها بدلا من ٦,٧٪ كما خطط فى أول الأمر ، ونتيجة لذلك سيقل هذا الشهر التدفق المالى للحكومة ويقدرون أنه لن يزداد عن ٢ مليار شيكل مقابل تدفق ١١ مليار شيكل فى الشهر الماضى .

---

(٩) حديث مع مدير عام وزارة المالية

معاريف ٧/ ١/ ١٩٨٣

اجرى الحديث دوف جولدشتين

يبدأ ذلك الحديث بقضية التفاوض بين وزارة المالية والهستدروت حول إتفاقية الأجور وعلاوة غلاء المعيشة ، ثم ينتقل الى مناقشة ظاهرة زيادة الاستهلاك الفردى فى عام ١٩٨٢ ، ومن ذلك تطرح الأزمة الاقتصادية بجوانبها المختلفة نفسها على الحديث فيكون التعرض لقضايا التصدير وسعر صرف العملة الاسرائيلية والنظام الضريبى وديون إسرائيل للخارج وغيرها من القضايا التى تؤرق الاقتصاد الاسرائيلى .

ترجمة : يحى محمد عبد الله

س : هل علاوة الغلاء الجديدة طبقا للحساب الجديد والمختلف فى أساسه عن الطريقة الحالية فى صالح أم فى غير صالح العمال ؟

لم يكن البروفيسور « عزرا سادان » مدير عام وزارة المالية على أستعداد صباح أمس للاجابة عن هذا السؤال . وقد ذهبت إليه فى وقت غير ملائم : فقد كان يعتقد أن أتفاقية علاوة غلاء المعيشة سوف توقع مساء أمس ، ولذلك كان حريصا على ألا يكشف عن تفاصيل هذه الاتفاقية قبل الأوان خشية أن يتعثر توقيع هذه الاتفاقية الجديدة والمفاجئة .

لم يتبق لى إذن أن أقول فى هذا الصدد إلا : وصمت « عزرا سادان » ـ فخمنت طبقا للشواهد المختلفة : أن علاوة غلاء المعيشة الجديدة من وجهة نظر العامل فى الدولة ستكون أقل حسنا من العلاوة الحالية .

فإذا كان أجر العامل فى سنة ١٩٨٢ قد تآكل بنسبة ما بين ٢ ـ ٦ ٪ فإن الطريقة الجديدة سوف تؤدى إلى تآكل فى أجر العامل على الاقل بنفس النسبة إن لم يكن أكثر منها .

والأن ، وعلى هذا الاساس ، من المنطقى أن نستوضح مع البروفيسور « عزرا سادان » جوهر المفاوضات مع سكرتير عام الهستدروت السيد « يسرائيل كيسار » .

س . هل تبلورت بينكما علاقات قرب/ علاقات من التفاهم ؟

ج : نعم نعم بالطبع . والتفاهم على أساس الاتفاق المتبادل من أنه لا ينبغى أن يزيد الأجر الحقيقى (الفعلى) للعامل خلال السنة القادمة . فكلانا يخشى حدوث البطالة . وكلانا يعرف أن الزيادة الفعلية فى

الأجر معناها البطالة . وكلانا ـ بالطبع باسم المؤسسات التى نعمل بها ، وزارة المالية والهستدروت ـ ملتزمان بمنع حدوث البطالة . وهذا هو الأساس . وإلى ذلك يمكن أن أضيف : بأن الاتفاق بين الهستدروت وبين وزارة المالية أكبر بكثير مما يراه الشعب وأكبر بكثير مما يعرفه :

ضد الدخول فى صراع مع الهستدروت

س : لقد طالبت الهستدروت بعلاوة أجر تبلغ ١٢ ٪ وقد أقترحت وزارة المالية ٩ ٪ فقط . وفى نهاية الأمر توصلتما إلى « حل وسط » بواقع ١٢ / كما طالبت الهستدروت . فقد طالبتم بربط المفاوضات وقصرها على أتفاقية الأجور وعلى علاوة غلاء المعيشة وأوضحتم ان الأمر يتعلق بشىء واحد ، ولكن الهستدروت طالبت بالفصل بين الموضوعين . وقد حدث ذلك بالفعل ، فلماذا إذن كان الصراع ، والاضرابات وعناء الشعب ؟

ج : لو أننى « محدث » ضيق الأفق لأجبتك على هذا السؤال كما يلى : « غير صحيح ! لقد ضحكنا عليهم ! » ولكننى أقول لك بأننى لن أتصرف كذلك . ولن يعزز بى والشىء الأخير الذى أريد عمله وهو الدخول فى نطاح متبادل مع الهستدروت أمر لا لزوم له . فلقد كانت لهذا مفاوضات صعبة على صعيدين متضادين ، شق من هذه المفاوضات وهو الخاص باتفاقية الأجور قد أنتهى ، الشق الثانى وهو ما يتعلق باتفاقية ـ علاوة غلاء المعيشة الجديدة فسوف تنتهى المفاوضات حوله فى القريب . أستطيع القول لك : كل ما أردنا تحقيقه ـ حققناه . فأنا مقتنع بأن أتفاقية علاوة غلاء المعيشة الجديدة سوف تلبى كل تطلعاتنا وتوقعاتنا دون التسبب فى حدوث أضرار للعمال أو المساس بالهستدروت .

التعديل فى التسوية الخاصة بعلاوة الغلاء

س : أليس صحيحا أنكم تنازلتم للهستدروت بعد المفاوضات الصعبة ؟

ج . عندما أقتنعنا بأن للهستدروت موقفا إيجابيا بشأن موضوع علاوة غلاء المعيشة وبأن الاتفاق فى هذا الشأن سيكون إيجابيا فإن مسألة جدول أعمال النقاش والتوقيع على الاتفاق تحولت إلى مسألة كرامة فقط ولم تعد لها أهمية فى نظرنا . ويذكر أن النقابات المهنية لم تستهل المفاوضات بطلب ١٢ ٪ بل طالبوا بأكثر من ذلك . فقد أوضحت لممثلى الهستدروت طيلة المفاوضات بأننا إذا أبقينا على الاتفاقية القديمة لعلاوة غلاء المعيشة فإن أعلى نسبة تستطيع دفعها كإضافة للأجور سوف تتراوح بين ٦ ـ ٨ ٪

وفى مرحلة معينة من المفاوضات ذكرت رقم ٩ ٪ ولكننى أستطردت قائلا بأنه إذا ظهرت فى الأفق إمكانية لتعديل علاوة غلاء المعيشة عن الشكل الذى نرتضيه نحن فسأكون مستعدا للوصول الى إضافة فى الأجر بواقع ١٢ ٪ وعندما لاح هذا الاتجاه فى الافق لم ندقق فى مسائل الكرامة . ووقعنا على أتفاقية الأجور تطلعا للوصول الى أتفاق حول علاوة غلاء المعيشة الذى جعل فى الامكان توافر نسبة عالية جدا لاتفاقية الأجور .

س ـ يبدو واضحا من كلامك ان أتفاقية علاوة غلاء المعيشة الجديدة ستكون أقل إفادة بالنسبة للعامل من الاتفاقية التى كانت متبعة حتى الآن . فهل ذلك صحيح ؟

ج . كيف فسرت ذلك ؟ إننى لم أقل لك شيئا ولن أخبرك بشىء عن الاتفاقية الجديدة ....

س . إن ذلك يبدو واضحا حيث أنه لو كانت الاتفاقية الحالية لعلاوة غلاء المعيشة تحافظ على مستواها لم تكن لتوافق إلا على علاوة أجر بواقع ٩ ٪ وعلى حد أقوالك فقد وافقت على ١٢ ٪ تطلعا لأن تعوض أتفاقية علاوة الغلاء وزارة المالية . ولذلك فإن الاتفاقية الجديدة مضطرة لأن تكون أقل فائدة من الاتفاقية الحالية بالنسبة للعامل . أليس كذلك ؟

ج . لا . ليس هذا هو الوضع . نعم سنضطر اليوم إلى البت بشأن أحدى الصيغتين المحتملتين لعلاوة غلاء المعيشة ، ولكن كلتا الصيغتين وبدون تفرقة لهما ميزة مشتركة : وهى ربط علاوة غلاء المعيشة من ناحية الوقت بالغلاء . فإذا زادت نسبة التضخم فلن يكون هناك تخلف فى علاوة الغلاء فى مواجهة الغلاء من ناحية الوقت . فى هذه الحالة فإن العامل « يربح » . فهو سيحصل على علاوة غلاء المعيشة فى الوقت المحدد ، وكما نعرف فإن للوقت وزنا كبيرا فى لعبة التضخم . فى مقابل ذلك / إذا إنخفضت الأسعار / فإن المواءمة التى تمت بصورة سريعة تمنع ظاهرة تعويض الفائض . وفى هذه الحالة فإن صاحب العمل « يربح » . وذلك فى صالح العامل وصاحب العمل أيضا .

س . هل معنى ذلك أنه ستدفع علاوة غلاء واحدة فى الشهر ؟

ج . لا أستطيع الاجابة .

س . هل سيدفعون كما هو متبع حتى الأن مرة كل ثلاثة أشهر ولكن على أساس حساب مختلف ؟

ج . لا أستطيع الاجابة .

عام غير حسن ولكن ليس بالسيء

س . لو سمحت لى ، وطبقا للاحصاءات أن أضع أمامك صورة لوضع الاقتصاد الاسرائيلى فى نهاية سنة ١٩٨٢ : جمود فى الازدهار الاقتصادى للمرة الاولى منذ تسعة عشر عاما . زيادة بواقع مليار دولار فى ميزان المدفوعات الجارى . زيادة حوالى ثلاثة مليارات دولار فى الديون الخارجية لاسرائيل . انخفاض بنسبة ٥ ٪ فى التصدير ، هبوط ملحوظ فى السياحة . انخفاض بنسبة ٢,٥ ٪ فى الاجر الفعلى (٦ ٪ فى الخدمات العامة)

فى مقابل هذه الصورة القاتمة بكل عناصرها السلبية حدثت زيادة بنسبة ٧ ٪ فى الاستهلاك الشخصى . وهذا بالارقام هو المظهر القاطع لدولة فقيرة ومواطنين أثرياء . هل تتفضل وتوضح لى كيف يحدث ذلك ، وكيف يكون الوضع سيئا بالنسبة للدولة وحسنا بالنسبة للافراد . ؟

جـ . إنك فى آن واحد تسأل عن مجموعة من الأمور وتربط بينها ربطا واحدا . حسنا . سوف أذكر لك ماقلته وقت أن نشرت هذه الاحصاءات : بالمقارنة الى سنوات سابقة كانت سنة ١٩٨٢ غير حسنة . ولكن بالنظر الى الأسباب الموضوعية ـ فقد كانت تلك السنة غير سيئة على الاطلاق ـ ففى العالم الغربى ونتيجة لذلك فى العالم كله تسود حالات أزمة تتمثل فى إنخفاض الانتاج الصناعى حتى ٢٠٪ « وهناك بعض الدول وصلت فيها النسبة الى حوالى ٣٣٪ ! » والظاهرة المصاحبة لذلك هى البطالة بنسبة ١٠ حتى ١٥٪ . كما أن الطلب فى الدول الغربية فى حالة منخفضة وحقيقة إننا تماسكنا بدون أن يكون هناك إنخفاض فى الانتاج لضرب من النجاح غير العادى .

أما تجميد التصدير « باستثناء الماس » فإنه إنجاز فذ . وأستطيع فقط أن أصلى مع العالم حتى تمر هذه الأزمة فى أسرع وقت . ومن المفهوم أنه من المؤسف جدا أن يكون التحرك ببطء فى أيامنا هذه إنجازا هاما . ولكن وسط هذه الظروف حيث الانتاج لدينا لم ينخفض والبطالة غير ملموسة فإن تلك ثروات هامة .

لست سعيدا من زيادة الاستهلاك

ولن أخفى إننى غير سعيد من ظاهرة زيادة الاستهلاك كيف حدث ذلك ؟ فهنا شرك فى إستخدام الاحصاءات فالاحصاء الاجمالى يتم مرة كل عام ، ولكن التطورات الاقتصادية تنسحب لتشمل سنوات عديدة . وزيادة الاستهلاك الشخصى فى سنة ١٩٨٢ هى جزء من مسيرة إستمرت سنوات ، وليست حدثا عارضا فى سنة ١٩٨٢ ـ ففى سنة ١٩٨١ حدثت زيادة ملموسة فى الأجر الفعلى ، وكان لذلك تأثيره على الاستهلاك أيضا فى سنة ١٩٨٢ .

س : هل هناك علاقة بين أرباح البورصة وبين الزيادة فى مستوى الاستهلاك الشخصى ؟

جـ . هناك علاقة لاشك . ولكن بقدر محدود فقط . أما الذى يؤثر على الاستهلاك الشخصى فهو الدخل الفعلى الجارى . ففى البورصة لايحقق معظم الجمهود أرباحا . لديه رغبة وإحساس بالثراء مع تغير الأسعار . ولهذا الثراء تأثيره على مستوى الاستهلاك ، ولكن ليس تأثيرا كبيرا .

س : وهل لسوق الأموال السوداء تأثير على زيادة الاستهلاك الشخصى ؟

جـ : تعال نتحدث عن الدخل من السوق السوداء والذى لايمر بالشبكتين الضريبيتين : ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة . ولكن هذه الامكانية أخذت فى التقلص بدرجة كبيرة ، ومع إتباع الجمع بين شبكتى الضريبة من الصعب جدا اليوم التنصل من الضريبة .

وفى قطاع العمال هناك ظواهر قليلة جدا من عمليات التنصل . أما فى الشركات الكبرى أو المتوسطة أو لدى أصحابها فإن هذه الامكانية لاتكاد تكون قائمة والاحتمال إذن هو أن المشتغلين الصغار غير المسجلين كعاملين صغار ينجحون فى التهرب من الضريبة . وذلك ليس له تأثيره على الاستهلاك .

س : لقد أيدت رأى محافظ بنك إسرائيل الدكتور « موشيه مندلباوم » من أن إسرائيل وشيكة الوقوع فى أزمة إقتصادية صعبة على غرار دول أوربا وبعض الدول فى القارات الأخرى . فهل ذلك نتيجة « للسياسة الصحيحة » التى سمعنا عن بشراها فى العامين الماضيين من متحدثى وزارة المالية ؟ .

جـ : إننى أتفق مع محافظ بنك إسرائيل فى الرأى بأن هناك أزمة بالعالم وأن هذه الأزمة لها مخاطرها ولكن تشخيصى يختلف من ناحية الهدف « وأنا أتحدث عن وسائل معتدلة غير قاسية » فبوسع إسرائيل مع

إتباع الوسائل السليمة أن تنتظر فى صبر لازدهار الاقتصاد الغربى دون أن تصيبها الأزمات . ولست أقول بأن إسرائيل تستطيع الانتظار الى مالا نهاية . ولكن على مدى سياستنا لسنة ١٩٨٣ لدى إسرائيل القدرة على الانتظار فى صبر .

س : ما الذى يجب علينا أن نفعله لكى نتحرر من مصائر دول أوربا والدول الأخرى ؟

جـ : علينا أن نحافظ لاسرائيل على موقع الانطلاق والقدرة على زيادة التصدير فى الوقت الذى يبدأ فيه الاقتصاد الغربى فى الانتعاش . وذلك يستوجب الاستثمارات فى مجالات البحوث والتطوير ، وذلك يعنى أيضا الانتظام فى مجال الاستثمارات الاقتصادية ، ذلك يعنى العمل فى قطاع التصدير والانتاج حتى يتسنى تخفيف حدة الخطوات الاقتصادية السائدة وتعميق مشاريع ضمان السعر للمصدرين . كما أن ذلك يستوجب عدم رفع الأجر الفعلى والاستمرار فى بذل الجهود من أجل تقليص فوائض الطلب فى ميزانيات الحكومة .

س : أليس فى نيتكم إدخال تعديلات على النظام الضريبى ؟

جـ : هناك تعديلات مرضية ومعقولة ، ولكن لايمكن الوصول اليها طفرة واحدة . فالجميع يرى ضرورة فى خفض قيمة الضريبة على تكاليف العمل . وذلك من شأنه أن يؤثر على العمال وعلى أصحاب العمل أيضا بصورة طيبة .

س : فى عام ١٩٨٢ إرتفعت قيمة « الشيكل » بنسبة كبيرة بالمقارنة الى « سلة النقد » وبالمقارنة الى الدولار . وكل ذلك من أجل مكافحة التضخم ، ولكن كم من الوقت تعتقد يستطيع خلاله المصدرون ممارسة أعمالهم بمثل هذه الشروط ؟

جـ : إن الخلافات فى الرأى تتركز فى مسألة ما إذا كان « الشيكل » يضاف بصورة فعلية بنسبة ٢٪ أو بنسبة ٣٪ وهذه هى الفجوة . فأرباب الصناعات والمصدرون لايتحملون وجود هذه الفجوة . فهم يحصلون على ضمان بالسعر . وسياسة الحكومة الاسرائيلية المعلنة خلال السنوات الثلاث الماضية هى عدم إخضاع التصدير لهزات سعر الصرف .

س : وهل يحدث ذلك أيضا بالنسبة للعملات الأجنبية ؟

جـ : هنا توجد مشكلة خطيرة : فقد طرأ إنخفاض كبير جدا على العملات الأجنبية بالمقارنة بالدولار ولذلك فإن المصدر الاسرائيلى الذى يصدر لدول أوربا أو الى الأقطار التى تتعامل بالعملات الأجنبية والذى يستورد مواد خام وخصوصا الوقود من المناطق التى تتعامل بالدولار . وضعه صعب . وليس أمام الحكومة الاسرائيلية أية إمكانية للدفاع عن نفسها حيال هذا الوضع .

س : ولكن معظم التصدير الاسرائيلى ـ حوالى ٦٠٪ يذهب الى أوربا ..

جـ : نعم ، ذلك صحيح . ولكن ليس لدى الحكومة أى إمكانية للدفاع عن نفسها فى مواجهة إنخفاض قيمة العملات الأوروبية بالمقارنة الى الدولار .

س : هل ذلك إدعاء مفند ، بأن المواطنين يتكالبون على السيارات وأجهزة « الفيديو » والكماليات الأخرى لأنه طبقا لسعر الصرف الخاص بالعملة فإن الاستيراد بالنسبة لاسرائيل أرخص ولأن القوة الشرائية « للشيكل » تجاه المنتجات المستوردة قد زادت ؟

جـ : إن إستيراد منتجات جاهزة ضئيل جدا نسبيا لمجموع الاستيراد . وكل الزيادة فى الاستيراد من سنة ١٩٨٢ مقارنة بسنة ١٩٨١ ـ ٥٥ مليون دولار . وذلك ليس له تأثيره على ميزان المدفوعات . ومعظم المواد المستوردة عبارة عن مواد خام ووقود ويتم إستخدامها فى الصناعات من أجل التصدير أو من أجل الاستهلاك الذاتى .

س : أليس لديكم نية فى تغيير سياسة الاستيراد من أجل الحد منه ؟

جـ : لا . إننا مرتبطون باتفاقيات متبادلة رسمية وغير رسمية ، كما أن الدول التى نصدر إليها هى نفسها الدول التى نستورد منها . ولذلك وحتى لانسبب ضررا للتصدير علينا ألا نغير من سياسة الاستيراد .

س : ربما تغيرون السياسة الخاصة بسعر الصرف ولاتستخدمون تخفيض قيمة « الشيكل » وسيلة لمكافحة التضخم ؟

جـ . لا ، فليس هناك أى إتجاه لتغيير السياسة الخاصة بسعر الصرف أو إستخدام مدى التأثير الجزئى للخزانة على أسعار الصرف بطريقة مغايرة للتى هى متبعة حتى يومنا هذا . فسعر الصرف ينبغى

أن يطابق نفسه مع التغيرات الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة مع نسب التضخم فى إسرائيل وفى خارج إسرائيل .

س : ولكن سعر الصرف فى العام الماضى لم يطابق نفسه مع معدل التضخم ؟ .

جـ : حسنا ، لقد قلت فى هذا الشأن بأن الفجوة فى المطابقة تتمثل فى ٢٪ أو ٣٪ فقط .

س : فى العام القادم سيتعين على إسرائيل أن تدفع حوالى ٢,٥ مليار دولار ديونا ، وإعتمادات معينة وفوائد ، وذلك مبلغ ضخم ، فهل هناك إمكانية أن تصبح إسرائيل مثل البرازيل ومثل المكسيك ومثل بعض الدول الأخرى التى أعلنت عدم قدرتها على دفع ديونها .

جـ : لا ، لا . ليس هناك خطر مثل هذا . كما أنك تجمع فى مبلغ واحد بين موضوعين مختلفين لكل منهما حكمه الخاص به والمختلف عن نظيره فهناك ديون لقروض طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل تتجدد بصورة منتظمة ليست هناك أى إمكانية وليس هناك أدنى خطر من أن تعلن إسرائيل أنها عاجزة عن دفع التزاماتها المالية . كما أن وضعنا مستقر وراسخ فى بنوك العالم . ولسوف نفى بكل ما علينا من التزامات .

ثانيا : أوضاع العمالة من الضفة الغربية وغزة فى إسرائيل

(١) تزايد عدد أبناء المناطق المحتلة الذين يعملون فى إسرائيل

دافار ١٩٨٣/٢/٨
بقلم : حاييم بيئور

يتعرض المقال لظاهرة تزايد عدد العمال العرب من الأرض المحتلة الذين يعملون بداخل إسرائيل ، ويحاول تفسير أسباب ذلك ، وهو يذكر عددا منها يتلخص و إحجام العمالة اليهودية عن العمل فى بعض القطاعات ، بالاضافة الى التزايد السريع فى عدد السكان العرب فى المناطق المحتلة : واخيرا تفضيل أصحاب الأعمال للعرب نظرا لعدم تكلفتهم المالية خاصة من ناحية التامينات والمعاشات . ويختم الكاتب مقالته بالتعرض لنتائج ذلك على المجتمع الاسرائيلى بشكل سلبى .

ترجمة : يوسف سعيد خلة .

قبل عشر سنوات لم يكن هناك أكثر من عامل عربى واحد مقابل آربعة عمال اسرائيليين ، وقبل خمس سنوات كان هناك عامل عربى واحد من سكان المناطق المحتلة أمام ثلاثة عمال اسرائيليين فى مصنع واحد . وإذا استمر الوضع على ماهو عليه فانه بعد بضع سنوات سيكون عمال المناطق المحتلة أغلبية فى المصانع الاسرائيلية .

إن زيادة العمالة العربية فى اسرائيل نجمت عن عدول عدد كبير من العمال اليهود عن العمل فى بعض القطاعات الانتاجية مما أدى الى دخول قوة عمل رخيصة من المناطق الى هذه القطاعات .

إن عدد العمال العرب المقيمين خارج حدود اسرائيل والذين يأتون للعمل فى اسرائيل آخذ بالازدياد ولكن عددهم غير معروف لأن هناك الافا من العمال يعملون عن طريق الاتصال بأصحاب العمل وليس عن طريق مصلحة العمل . ولكن حسب تقارير مكاتب مصلحة العمل بلغ عدد العمال من المناطق المحتلة فى فبراير ١٩٨٢ نحو ٥١,٤٦٢ عامل معظمهم يقومون بأعمال البناء وفى المشروعات الصناعية والزراعية والخدمات . بعد ذلك بشهرين ازداد عددهم الى ٥٢,٣٤٨ عامل . وفى أغسطس من نفس السنة ازداد عدد العمال من المناطق المحتلة الى ٥٥,٢٤٥ عامل وفى ديسمبر ١٩٨٢ عمل فى اسرائيل حوالى ٥٩,٧٩٣ عامل عربيا . وفى يناير ١٩٨٣ وصل هذا العدد الى ٦٣,٠٩٩ عامل . ولكن هذه الأرقام لاتشمل آلاف العمال الذين لايحاولون تسجيل أسمائهم فى مكاتب العمل . وإذا أضفنا هؤلاء يمكن القول أن مالايقل عن ٧٥,٠٠٠ عامل عربى يعملون حاليا فى اسرائيل .

إن اعادة سيناء الى مصر فى ١٩٨٠ خلقت نقصا مؤقتا فى العمل من المناطق فى المشروعات الصناعية فى الجنوب

ولكن النقص الذى سبب وقف خطوط انتاج معينة أمكن استكماله بسرعة نسبية من عمال قطاع غزة ومن عمال منطقة الخليل الذين حلوا محل هؤلاء العمال .

فى تقاطع طريق هاشونبر وطريق بتياح تكفا فى بنى براق فقط طوابير من العمال منذ الفجر حيث يعرضون أنفسهم للعمل . إن مصلحة العمل قلقة من ظاهرة العمل غير المنظم ولكنها لاتستطيع منعها أو التقليل من حجمها .

ويقول باروخ حكلانى مدير مصلحة العمل أن هناك بضعة آلاف من عمال المناطق لايمكن السيطرة عليهم وادراجهم فى سجل منظم لأنهم يقدمون خدمات ذاتية مثل الجناينية والمقاولين من الباطن . ويصل عدد هؤلاء الى خمسة الاف ومن الصعب أيضا السيطرة على العمال الآخرين الذين هم غير منتظمين لأنه يوجد تعاون بينهم وبين أصحاب العمل والقليل منهم يعملون فى الزراعة . إن الطرفين يرغبان فى إخفاء أرباحهم للتهرب من دفع ضريبة حقيقية . إن صاحب العمل لايرغب فى أن يحول لمصلحة العمل الفروق بسبب الأجازات والمعاشات وماشابه ذلك ، وأما العامل فانه يستطيع بذلك زيادة صافى أجره .

ماهى الأسباب التى أدت الى هذه الزيادة الكبيرة فى عدد العمال العرب المقيمين فى المناطق المحتلة والذين يأتون كل صباح للبحث عن رزقهم فى إسرائيل ؟ إن العمال اليهود وخاصة الشباب ليسوا على استعداد للعمل فى مصانع المواد الغذائية أو النسيج أو المعادن أو فى البنا أو فى الزراعة . إن العامل العربى هو أقل دلالا إنه على استعداد للعمل فى أى مجال بأجر متواضع ويعمل ورديات .

وهناك سبب آخر لزيادة عمال المناطق وهو الزيادة الطبيعية السريعة نسبيا لهؤلاء السكان . وهكذا ازداد عدد العمال العرب وهم يكونون غالبية فى عشرات من دور التعبئة فى حدائق الموالح وفى المناطق الزراعية وفى مئات الجراجات ، وفى محطات البنزين وعمليات رصف الطرق . فى المشروعات الصناعية غير العلمية تتراوح نسبتهم مابين ثلث الى نصف عدد العمال . فى أماكن البناء يعتبر عرب المناطق المحتلة أغلبية كبيرة بين المستوى التنفيذى وليس الادارى ، ويأتى من المناطق حوالى ٢٧,٠٠٠ عامل من بين ٦٩,٠٠٠ عامل أى حوالى ٤٠٪ . ان العامل من المناطق يتمتع بنفس شروط العمل التى يتمتع بها زميله الاسرائيلى نظرا لأن اتفاقية العمل تسرى على الطرفين .

إن مبدأ المساواة فى إجمالى الأجر وصافى الأجر حدد بقرار الحكومة الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٧٠ لأجل أن لايحدث اغراء لدى أصحاب العمل لتفضيل عمال من المناطق الذين تكلفتهم أرخص من تكلفة العمال اليهود . ولكن فى الواقع تختلف الأمور لأن عامل المناطق يوضع فى الدرجات المنخفضة فى سلم الأجور . كما أن قوة مساومته تجاه صاحب العمل ، محدودة أكثر من قوة مساومة اليهودى .

إن عامل المناطق يوضع بصورة عامة فى درجات ثابتة فى مكان العمل الموجود داخل اسرائيل . والسبب فى هذا ليس التنكر الى العمل ولكن لاعتبار سياسى أساسا وهو منع انطباع بضرورة ضم المناطق بسكانها .

وفى نطاق التأمين القومى يتمتع العاملون والعاملات من المناطق بالتأمين ضد اصابات العمل وتأمين الأمهات وتأمين ضد إفلاس صاحب العمل .

ولكن مع ذلك لايحق لهم التمتع بباقى أنواع التأمين مثل تأمين البطالة الشتوية ، العائلات كثيرة الأولاد ، كبر السن ... وبالاضافة الى ذلك فان العامل العربى من المناطق والذى يستقيل من عمله يخسر عندما يحصل على تعويض الاستقالة لأن المبلغ يحدد طبقا لمركزه كعامل يومية وليس كعامل بأجر شهرى . ان الزيادة المستمرة فى تيار سكان المناطق الذين يصلون للعمل فى اسرائيل هى عملية ايجابية من وجهة سياسية . ان حالة وجود عمالة زائدة بين سكان المناطق المحتلة أفضل من حالة وجود البطالة التى تؤدى الى التوتر والانضمام الى المنظمات المتطرفة .

ولكن تتوقع مصلحة العمل الاسرائيلية حدوث بطالة فى الاقتصاد الاسرائيلى ولهذا فانه من المناسب وضع حاجز مرن لانتشار قوة العمل من المناطق على قطاعات الصناعة والبناء والزراعة ... ومامن شك فى أن زيادة البطالة فى اسرائيل ستخلق بين الشباب الاسرائيلى حافزا للتحول الى العمل فى قطاعات الانتاج التى حتى الآن لم تلق رغبتهم فى العمل بها . ولهذا السبب يتبغى تنظيم تيار طالبى العمل من المناطق المحتلة كما يجب تشجيع الشباب اليهود للتحول الى قطاعات الانتاج من أجل منع اغراق المصانع الاسرائيلية بقوة عمل رخيصة من المناطق المحتلة ، وإضعاف اعتماد الاقتصاد الاسرائيلى على أيد ليست يهودية الأمر الذى يعتبر خطيرا من الوجهة الاجتماعية .

(٢) القوى العاملة من الضفة الغربية وغزة لم تعد رخيصة مثل الماضى

معاريف ١/ ٤/ ١٩٨٣
بقلم · ابراهام روتم

يناقش المقال وضع القوى العاملة العربية التى تأتى الى داخل اسرائيل من الضفة الغربية وغزة فى ضوء وصولها الى حوالى ٦ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى اسرائيل ومايسميه بسيطرتها على بعض المجالات مثل الخدمات والبناء وبشكل اضعف الصناعة . ويناقش الكاتب مدى التطور الذى حدث فى مجال هذه القوى العربية العاملة واحتياج الاقتصاد الاسرائيلى لها خاصة فى ظل ارتفاع اجورها التدريجى .

ترجمة : عادل مصطفى محمود

منذ عدة أيام أنهت لجنة من قبل منظمة العمل الدولية زيارتها لاسرائيل ، حيث أرادت أن تعلم ظروف عمل مواطنى الأراضى المحتلة والجولان فى حدود « الخط الأخضر » . ان مثل هذه اللجان تجتاح اسرائيل منذ عام ١٩٧٨ . قدمت اللجنة التى زارت اسرائيل فى العام الماضى تقريرا خطيرا لادارة منظمة العمل الدولية .

يقول مدير عام خدمة العمل باروخ حقلائى : « لقد سببت اللجنة لنا عبئا كبيرا حيث وصفت عمل العاملين فى الأراضى المحتلة بأنه عمل قهرى عديم الرجا » .

ويقول عضو ادارة منظمة العمل الدولية جدعون بن يسرائيل ، من اللجنة المركزية للهستدروت جدعون بن يسرائيل « أننى آمل ـ قبل محادثاتى مع أعضاء اللجنة ـ أن يكون التقرير هذه المرة متزنا » .. وهذا هو نفس اعتقاد مستشار وزير العمل لشئون تشغيل عمال الأراضى المحتلة فى اسرائيل .

ينتقل يوميا ٧٥ ألف من مواطنى الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل داخل حدود اسرائيل . لم تعد هذه القوى العاملة رخيصة مثلما كان الأمر فى الماضى . إن الاطارات والمبادىء التى تبلورت بمرور الوقت ، وضعت أسسا لأعمال عرب الأراضى المحتلة . على الرغم من ذلك ، مازالت المشاكل كثيرة ، ولم تحل بعد النزاعات بين الهيئات ، وهناك تساؤلات مازالت معلقة بدون إجابة .

منها مثلا ، مسألة استخدام أموال الفروق للعاملين المنتظمين بواسطة الحكومة أو مشكلة الأمن فى سكنى العاملين فى اسرائيل .. والتى تسببت أكثر من مرة فى حوادث مفزعة ، ناهيك عن المشكلة الأمنية ، أو مسألة « الرؤساء » و« أسواق العبيد » أو تشغيل الصغار .

● يظهر الاستقرار : يقول باروخ حقلائى مدير عام خدمة التشغيل : « أن المبدأ الذى يحدد تشغيل عمال الأراضى المحتلة فى حدود « الخط الأخضر » هو قرار حكومة اسرائيل الذى صدر فى اكتوبر ١٩٧٠ ، الذى يؤمن تطبيق حقوق أجورهم ، والظروف الاجتماعية ، وطرق الترخيص وتحديد الاطار للحد العددى لهؤلاء العاملين » .

لقد حدد القرار الأخير أن يكون الاطار هو ٤٠ ألف عامل . ان الرقم الرسمى للذين يعملون يصل فعلا الى ٥٠ ألفا ، بالاضافة الى ٢٥ ألفا آخرين غير منتظمين .

إن سوق العمل الاسرائيلى يحتاج الى المزيد من العاملين من الأراضى المحتلة ، وإن كان مدير عام خدمة التشغيل يعتقد أن فى الفترة الأخيرة يبدو استقرار فى عدد المشتغلين . يبدو التخفيض فى عدد العاملين الذين من خارج « الخط الأخضر » فى بعض شركات البناء ، وعودة العمال اليهود الى مجال أعمال البناء . يقول شلومو أمير : « أننى لست قلقا من البطالة لدينا ، والاستغناء عن مواطنى الأراضى المحتلة ، من الاقتصاد الاسرائيلى مشبع بالأيدى العاملة » . إن أساس القرار الذى صدر فى حينه وهو أن يتاح لهم ، كان الهدف من ذلك هو منع حالة الضغط ، التى قد تنفجر يوما ما وازدياد شكل كامل من العمل غير المنتظم » .

وصدر قرار آخر بأن يتمتع العمال فى اسرائيل بالمساواة فى الحقوق . يقوم صاحب العمل بدفع نفقات العمل للعامل من الأراضى المحتلة مثلما يدفع للعامل الأسرائيلى .. وقد خصص هذا المبدأ ليمنع أصحاب العمل من تشغيل العرب غير الاسرائيليين بشروط بخسة والحيلولة دون ظهور وضع ظالم أو شعور العامل من الأراضى المحتلة بالظلم بالنسبة لقرينه الاسرائيلى .

● **ينامون فى منازلهم .**

« ان الذين يعملون فى عمل منتظم غير ملتزمين بقبول كل العمل الذى يعرض عليهم . لقد نجحنا فى المبدأ أن نخلق وضعا يحول دون ظهور ظواهر سلبية تصحب العمال الأجانب فى بعض الأماكن من العالم ، مثل التوتر الذى فى ألمانيا بالنسبة للعمال الأتراك وفى الولايات المتحدة بالنسبة للمكسيكيين » .

ويشير مستشار وزير العمل الى انجاز آخر ـ حيث أن حوالى ٩٠ ٪ من العمال يعودون الى منازلهم ولاينامون فى اسرائيل . هكذا لاتظهر احياء عمالية ، ومهما كان حجم وجود هذه الظاهرة إلا أنها هامشية ، كذلك فان اجمالى العمال من الأراضى المحتلة يمثل ٥ ـ ٦ ٪ من القوة العاملة فى اسرائيل . « طبعا ، يجب أن نؤكد أن هذه النسبة لن تزداد . هناك بعض المجالات ـ خاصة البناء والزراعة والخدمات ـ تكون القوى العاملة فيها كلها معظمها من رجال الأراضى المحتلة » .

وتدل المعلومات الحديثة فى قسم الأبحاث والعلوم فى خدمة التشغيل على أن فرع البناء يضم حاليا أكثر من ١٩ ألف عامل مقابل ١٤ ألف فى عام ١٩٧٨ ، منهم مايقرب من خمسة آلاف يعملون فى مجال البناء فى منطقة القدس وأكثر من ٥٦٠٠ شخص فى منطقة تل ابيب وجوش دان ، وأكثر من ٢٠٠٠ فى حيفا ، وأكثر من ٨٠٠ فى إيلات ، والفين فى النقب والباقى فى الشمال وفى الشارون .

كذلك عدد العاملين من الأراضى المحتلة كبير فى مجال الزراعة ، خاصة العاملات ، ويصل الى خمسة آلاف ، معظمهم فى وسط البلاد وفى المقابل ، فى الصناعة فإن عدد العاملين من الأراضى المحتلة فى ارتفاع مستمر ، عاملين وعاملات ، فى مصانع الأغذية والنسيج بزيد عددهم على ٢١ ألف ، أغلبهم (أكثر من عشرة آلاف) فى تل أبيب وجوش دان .

● **يسيطرون على المجالات :**

لقد « سيطر » أيضا عمال الأراضى المحتلة على مجال الخدمات خاصة فى الفنادق والضيافة ، والمطاعم ، والنظافة ، ويصل عددهم فى هذا المجال الآن أكثر من عشرة آلاف ، أغلبهم من النساء . إن عدد النساء من الأراضى المحتلة فى جميع مجالات العمل فى اسرائيل لايزيد عن ثلاثة آلاف . وقد أصبح لعملهن تأثير ـ ليس فقط على مجال العمالة فى اسرائيل ، بل أيضا على شكل الحياة فى الأراضى المحتلة .

إن هذه المعلومات تسرى فقط على العمل المنتظم ، أى على العمال المسجلين فى مكاتب العمل ، فى الوقت الذى فى مجالات البناء والخدمات بل والصناعة ، توجد آلاف عديدة من العمال غير المنتظمين . يمكن تجنيد هؤلاء فى « الأسواق » التى ازدهرت فى ضواحى المدن بأنحاء البلاد إن الأسواق ، التى تسمى فى أوساط العامة « بأسواق العبيد » هى الجانب القبيح الذى نضطر لأن نواجهه ، ولاننجح تماما ـ هكذا يقول باروخ حقلائى .

ان العمال غير المنتظمين لم تعد أجرتهم اليوم رخيصة عن المنتظمين . الفارق يكمن فقط فى المبالغ التى تصل الى جيوبهم . إن العمال من الأراضى المحتلة يعرفون جيدا ماهو الأجر الذى يدفع حاليا فى الاقتصاد . إن هؤلاء وأولئك يطالبون بأجر متساو ، إلا أن أجر العاملين غير المنتظمين يدفع كاملا .. بدون خصم الاستقطاعات الاجتماعية وضريبة النقابة وبقية الخصومات التى تحصلها الحكومة ، بينما يتم خصم هذه الاستقطاعات من رواتبهم .

ان طرق وصول العمال متشابهة . ان الذين لايقطنون فى حدود « الخط الأخضر » ، أغلبهم فى حالة من السرية ، بواسطة سائقى ناقلات ، أو النقل العام الذى يعمل منتظما بين الأراضى المحتلة وبين اسرائيل تقوم شركات نقل كبرى بالعمل فى نقل هؤلاء مقابل رسوم باهظة . يحدث أحيانا أن العامل غير المنتظم لايجد عملا فى نفس اليوم ، يضطر للعودة من حيث جاء وأن يدفع من جيبه الخاص رسوم الانتقال ، والأمر ليس كذلك بالنسبة للعامل المنتظم الذى يقوم صاحب العمل بتمويل انتقالاته فى أغلب الأحيان » .

● **صراع « الرؤساء » .**

تتم عملية تشغيل العامل المنتظم بواسطة ضباط العمالة فى الادارة العسكرية وبواسطة مكاتب تشغيل فى المناطق . يقول باروخ حقلائى : « فعلا ، جميع مواطنى الاراضى المحتلة الذين يحضرون للعمل عندنا هم

بمثابة عمال اجانب ، يستلزم تشغيلهم الحصول على موافقة خاصة طبقا للقانون الاسرائيلي لتشغيل الاجانب . قمنا بحل هذه المشكلة عن طريق اعطاء تصريح عام من وزير الداخلية فى حينه ، يتيح لجميع مواطنى الاراضى المحتلة ، الذين يحملون بطاقات من الادارة العسكرية العمل فى اسرائيل » .

يقوم كل صاحب عمل ، وصاحب مزرعة أو مقاول مبانى بالبحث عن عمال ، والذى يعمل فى اطار القانون ، بالتوجه الى خدمة التشغيل فى منطقة سكنه ويطلب تزويده بالعمال المطلوبين . من ناحية خدمة التشغيل ، اذا لم يكن لدى موظف التشغيل طلبات من عمال اسرائيليين « يهودا أو عربا » يحاول العثور على العمال المطلوبين من المدن القريبة ، وبعد ذلك ، وفقا للوائح الداخلية ، يقوم بالتوجه الى ضباط التشغيل فى الضفة الغربية ، أو قطاع غزة ، وفقا لاقتراب المكان جغرافيا .

يقوم ضابط فرع التشغيل الذى يحصل على طلب خدمة التشغيل الاسرائيلية ، الى خدمة التشغيل المحلية فى احدى المدن أو البلديات فى المناطق المحتلة ويطلب تزويده بالعمال المطلوبين .

● توقف الميكنة .

يقول باروخ حقلائى : « وهنا تثار احدى المشاكل الاساسية ، التى تصاحب منذ سنوات نشاط خدمة التشغيل الاسرائيلية فى كل مايتصل بالتشغيل المنتظم لعمال الاراضى المحتلة فى اسرائيل . يدور فى الاراضى المحتلة صراع كبير بين « الرؤساء » وبين خدمة التشغيل حول القوى البشرية الموجودة . وينبع هذا من السلطة القبلية والتقليد العريق . لقد نجحنا ببطء فى جهودنا من اجل التقليل من ابعاد الظاهرة ، وان لم يكن القضاء عليها تماما » . يقوم الرؤساء بتزويد خدمة التشغيل المحلية بالعمال ، وفى بعض الاحوال يطلب ضابط الادارة العسكرية مباشرة من « الريس » ، الذى يقوم بجمع مجموعات من العمال ، اغلبهم ابناء اسرة واحدة ، رجال ونساء وايضا اطفال .

« مسموح داخل الاراضى المحتلة تشغيل الاولاد فى سن الرابعة عشرة . وفى اسرائيل يكون سن التشغيل هو سبع عشرة سنة ، إلا ان هذا الريس يقوم بارسال العمال غير المنتظمين وكذلك الاولاد الصغار . وعندما يكون المطلوب هو عمال منتظمون فانه يحضرهم لأماكن العمل ، وهو الذى يتلقى شيكات الاجور المحولة عن طريق خدمة التشغيل ، ويحصل منهم على عمولته .

ان وضع الرؤساء ليس سيئا ابدا . لقد غيرت اسر كثيرة فى الاراضى المحتلة انماط حياتها وتحولت من العمل الزراعى والعمل المؤقت الى العمل الثابت أو غير الثابت فى اسرائيل . لم تعد المرأة تعمل طوال اليوم فى بيتها ، ولم يعد الرجل يقضى وقته فى المقاهى » .

ويقول شلوموامير : « انها عملية ايجابية من وجهة نظر مواطنى الاراضى المحتلة ايضا . لقد قضى العمل فى اسرائيل على البطالة الظاهرة والخفية التى كانت فى الاراضى المحتلة . ان عملهم عندنا ضاعف الانتاج لديهم ورفع مستوى حياتهم . اتضح انهم قادرون على العناية بالمزارع الصغيرة واقسام التربية فيها ، نظرا لعملهم فى اسرائيل . صحيح ان هذا الوضع قد يمنع تطوير مصادر العمل فى الاراضى المحتلة نفسها ، وهناك ايضا مشكلة الانتقال للعمل خارج المنطقة السكنية ، بكل الاثار الاجتماعية النابعة من هذا . اننى اعرف التأثير الاجتماعى لهذه الظاهرة علينا . لقد اصبحت اغلب الاشغال « غير المرغوب فيها » فى ايدى مواطنى الاراضى المحتلة ، وهذه القوى العاملة منعت تطوير الميكنة فى عدة صناعات ، وخاصة فى البناء والنظافة . اننا نسعى للحفاظ على الوضع القائم ، اى عدم السماح لهذه الظاهرة بالاتساع اكثر مما يجب ، ولكن ان نحافظ فى المقابل على ظروف عمل مناسبة لعشرات الآلاف من العمال الحاليين ، من خلال تقليل عدد غير المنتظمين » .

ان سياسة الحفاظ على الاطار الحالى لتشغيل عمال الاراضى المحتلة قد ادت الى ان العمال الاخرين من الاراضى المحتلة والذين لم يجدوا عملا فى اسرائيل ويفضلون العمل المنتظم عن الانتظار اليومى لأصحاب الاعمال ، قد حصلوا على عمل فى الصناعات والخدمات فى دول الخليج . اكثر من هذا ، فان العمال الذين شبعوا من العمل فى اسرائيل وأنهوا فيها دورات التدريب المهنى ، التى تعقدها وزارة العمل ودورات التأمين التى تعقدها مؤسسة التأمين ، مفضلون بشهاداتهم فى الدول العربية وهذه الشهادات يحصلون عليها مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية .

يقول شلوموامير : « ان العمال الذين يشتغلون حاليا فى دول الخليج معروفون بأنهم ذوو خبرة كبيرة فى كل مايتعلق بحقوق وشروط العمل . وهذا نتيجة مباشرة لعملهم لدينا . اعتقد ان هذا انجاز يمكن ان نفخر به . انه يدل على الظروف التى نمنحها لهؤلاء العمال وعلى حرصنا على حقوقهم » .

يقول مدير عام خدمة التشغيل باروخ حقلائى : « بالنسبة للعمال غير المنتظمين على عكس مشكلة مثل هؤلاء فى الدول الاخرى ، عندنا تعد هذه هى مشكلتهم لاننا نتيح لهم العمل عندنا كعمال اجانب ، إلا انهم غير مهتمين بأن يعملوا بصورة منتظمة ويتهربون من الاطار الرسمى . اذا كانوا يواجهون ظروف عمل سيئة ، وتشغيل الصغار أو ظروف سكن غير مناسبة ، فهذه مشكلتهم . اننا نقوم ، من الناحية القانونية ، بأعمال الرقابة والتوضيح بقدر الامكان » . ويضيف باروخ حقلائى : « هناك مؤخرا حالة من اعطاء القانونية لتشغيل العمال . لقد اصبحت الرقابة التى تقوم بها خدمة التشغيل شديدة جدا ونحن نتيح لأصحاب العمل الذين ضبطوا يقومون بتشغيل قوى بشرية غير منتظمة بالحصول على اذن بأثر رجعى لتشغيل هؤلاء العمال . بهذا توسع من دائرة العمال المنتظمين ونقلل من عدد غير المنتظمين .

« من المستحيل منع نشاط « الرؤساء » ولكن احيانا يساعدون فى العمل المنتظم بالنسبة للنساء أو الفتيات البالغات اللائى يخرجن للعمل . هناك اسر ، والتى ترى ان الريس مسئول عن المرأة فى عملها خارج البيت ، وهناك ـ خاصة فى مجال الخدمات ـ احيانا يكون فيها الريس هو الساعد الايمن لمدير القوى العاملة ، فهو الذى يزوده بالعمال وايضا يحصل على اجر مثله مثل أى عامل مقابل هذه الخدمة .

ان هذا لايقلقنا ، ولو اردنا ان نمنع ذلك لما استطعنا ان نفرق أو نكشف لدى كشف عمال صاحب العمل من يكون الريس . يفضل اصحاب العمل ان يكون الريس هو رجل اتصالاتهم مع العمال ، ويرعى مشاكلهم ويحل نزاعاتهم » . ان عمل الريس يتم بسبب الوضع المتردى القائم المتعلق بمعالجة الهستدروت كنقابة مهنية لمشاكل عرب الاراضى المحتلة ..

القسم الثالث

التطورات الاجتماعية

التطورات الاجتماعية ـ عرض تحليلى

جمال عبدالجواد

الظاهرة الأكثر اتضاحا فى الفترة الأخيرة من حياة المجتمع الاسرائيلى هى ظاهرة الانحراف باتجاه اليمين ، هذه الظاهرة عبرت عن نفسها فى صعود مناحم بيجين وكتلة ليكود للسلطة فى صيف ١٩٧٧ . واستمراره فيها منذ ذلك الوقت ، بل وفى مزيد من التحول اليمينى فى داخل السلطة ذاتها وهو ماعبر عن نفسه فى استبدال الوزراء المعتدلين نسبيا وديان ، ووايزمان ، وياديين بالصقور المتعصبين . شامير ، شارون ومن بعده أرينز ودافيد ليفى .

ومانريد أن نؤكد عليه هو أننا نعنى بالتحول اليمينى معنى أوسع مما يشير اليه الفهم السياسى للمصطلح ، فالتحول ناحية اليمين الذى عبر عن نفسه سياسيا فى اسرائيل بنمو الدور الاقتصادى للقطاع الخاص ، وتقليص دور الدولة الانتاجى والخدمى ، ودورها فى التحكم باقتصاد البلاد ككل ، وكذلك بمزيد من ربط السياسة الاسرائيلية بالسياسات الأمريكية . هذا التحول إمتد ليشمل نظرة الأغلبية فى المجتمع الاسرائيلى لقضايا مثل الدين والهجرة والديمقراطية ، والنظرة للأخرين وخاصة العرب ، والموقف من قضايا الصراع العربى الاسرائيلى عموما .

أما الملامح العامة للموقف اليمينى فى هذه القضايا فيمكننا تلمسه اذا راجعنا ذلك الحديث الذى أجرته إحدى الصحف الاسرائيلية مع الحاخام المتطرف « مائير كاهانا » والمنشور ضمن المقالات الواردة فى هذه المجموعة ، وكذلك مقال « ما الخطأ فى ميثاق الاستقلال » الوارد فى نفس المجموعة . فالعقل اليمينى الصهيونى لايفهم معنى أن تكون يهوديا فى الشتات ، فاليهودى الحق هو الذى يهاجر الى اسرائيل ، ويقاتل من أجلها ، ولايكتفى فقط بدفع التبرعات عن بعد ، أما الدين اليهودى فهو قلب اسرائيل ومزيد من جرعات التعليم الدينى هو أمر حيوى لمستقبل اسرائيل واستمرارها ، ولدى العقل اليمينى الذى يزحف ليسيطر على اسرائيل ، فإن الديمقراطية كما هى مطبقة فى اسرائيل أوسع مما ينبغى ، وتفوت على المجتمع الاسرائيلى فرصة تحقيق التماسك الضرورى لمواجهة الأزمات التى تعرض له ، لهذا فإنه لابد من بعض الاجراءات لتقييد حدود الممارسة الديمقراطية . وفيما يتعلق بالعلاقة بين الطوائف اليهودية المختلفة ، فإن عددا من التطورات سنعرض لها حالا أسهمت فى تعميق التناقضات الطائفية فى المجتمع الاسرائيلى نحو مواقف عنصرية تزداد وضوحا اذا راجعنا المفاهيم التى طرحها المقالان المشار اليهما ، ومجموعة أخرى من المقالات المنشورة ضمن هذه المختارات فيما يتعلق بموقف طائفتى اليهود الشرقيين والغربيين من بعضهما البعض وبالموقف من العرب فى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وفى الأراضى المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ .

إن استخدام المصطلح « يمين » للتعبير عن التغيرات التى اعترت المجتمع الاسرائيلى قد لا يكون دقيقا ، وذلك أن اليمين ليس بالضرورة عنصريا أو معاديا للديمقراطية ، لذلك فقد يكون استخدام مصطلح « الفاشية » أكثر ملاءمة للتعبير من تلك التطورات . وهذه الملاحظة تفتح الباب لمزيد من التعمق فى فهم المرحلة الأخيرة من حياة المجتمع الاسرائيلى . ذلك أن ارتباط التحول نحو اليمين بالمعنى السياسى للكلمة تحولات عنصرية ومعادية للديمقراطية ، هو ظاهرة متميزة فى المجتمعات الانسانية ، فمن المعتاد فى

المجتمعات الديمقراطية فى عالم اليوم أن تحدث تحولات سياسية نحو اليمين تعبر عن نفسها فى نجاح أحزاب محافظة فى الوصول الى السلطة ـ الجمهوريون والمحافظون ـ فى الولايات المتحدة وبريطانيا مثلا ـ مع مايصاحب ذلك من توجهات مختلفة سياسيا واقتصاديا ، وفى نفس الوقت دون أن يرتبط ذلك بتحولات اجتماعية وثقافية على صعيد المجتمع ككل . أو بالأصح فإن التجولات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لتلك التحولات السياسية لاتكون من العمق بحيث تعنى دخول المجتمع فى مرحلة جديدة من تاريخه . وهذه الظاهرة تعكس وجود بناء اجتماعى وثقافى له درجة عالية من الاستقرار بحيث تبقى التحولات السياسية مجرد تغيرات تجرى على السطح لاتمس إلا فى أضيق الحدود جوهر البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع . هذا الجوهر الذى يتمتع بدرجة عالية من الثبات لاتجعله حساسا للتغيرات التى تحدث فى قمة البناء السياسى بتبادل أحزاب مختلفة تولى السلطة السياسية فى البلاد ، وهو الذى يحول فى نفس الوقت دون إحراز الأحزاب الراديكالية ـ يمينا أو يسارا ـ انتصارات حاسمة فى لعبة الكراسى الموسيقية التى تجرى حول كراسى الحكم فى البلاد .

وقد يحدث أن تشهد المجتمعات الديمقراطية المستقرة تغيرات جذرية فى علاقاتها وبنائها الثقافى والاجتماعى بحيث يرتبط التحول لأحد الاتجاهات سياسيا بتحول مماثل وفى نفس الاتجاه فى مختلف مجالات الحياة فى المجتمع . ومن ذلك تجارب صعود الفاشية والنازية الى السلطة فى بعض المجتمعات الأوروبية فى الربع الثانى من هذا القرن . وطبقا للدراسات العديدة التى أجريت على هذه المجتمعات ، فإن هذا التحول كان انعكاسا لتعرض المجتمع لأزمة عميقة فرضت عليه اجراء عدد من التحولات التى تمثل نوعا من التكيف للتمكن من مواجهة الأزمة ، والتى كانت فى التجارب المذكورة أزمة احتجاز النمو الناتج عن اقتسام الدول الأمبريالية القديمة للعالم فيما بينها . وأزمة المهانة القومية التى لحقت ببعض الشعوب الأوروبية كأحدى النتائج التى أسفرت عنها الحرب الأمبريالية العالمية الأولى .. ومن المهم التذكير بأن تحول هذه المجتمعات باتجاه اليمين كان له مظهر يسارى كاذب أخذ شكل الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا ، والنقابية فى ايطاليا ، وارتبط بزيادة دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى السياسى وليس تقليصه . وتبعا لبعض المناهج فإن جوهر هذه التحولات كان يمينيا بحكم أن الطبقات التى استفادت منه أكثر من غيرها هى الطبقات البرجوازية الكبيرة . ولكن على أى الأحوال وبغض النظر عن مدارس التحليل والدراسة المختلفة فإننا لانستطيع أن نجزم بضرورة ارتباط التحولات نحو اليمين سياسيا واقتصاديا فى هذا النوع من المجتمعات بتحولات مماثلة على المستوى الاجتماعى والثقافى إلا إذا كان تحولا نحو الفاشية .

وكما أن موقف الأزمة الشاملة والعميقة فى المجتمع هو أحد الحالات التى يحدث فيها هذا التحول ، فإن الحالة الأنتقالية التى يعيشها مجتمع ما ، وعدم تمتعه بثقافة دينية اجتماعية راسخة ، قد تجعله عرضة لمثل هذه التحولات العميقة والكلية فى مسار سعيه للاستقرار على صيغة وفلسفة معينة للمجتمع ، والمجتمع الاسرائيلى هو نموذج لهذا المجتمع الذى يعيش مرحلة انتقالية فعمر المجتمع الاسرائيلى لايتجاوز عمر قيام الدولة الاسرائيلية أى حوالى خمسة وثلاثين عاما . أو قل . أن عمره قد يرجع الى عشرينات هذا القرن عندما تزايدت أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين بشكل يسمح بالحديث عن مجتمع يهودى متميز فى البلاد . وخاصة أن موجات الهجرة التى أتت الى البلاد منذ بداية العقد الثانى من هذا القرن كانت مسلحة بأيديولوجية صهيونية منسجمة بلورتها مؤتمرات ومنظمات الحركة الصهيونية منذ بداية القرن . فالعمر القصير للمجتمع الاسرائيلى بالاضافة الى طابعه كمجتمع مهاجرين جاءوا من بلاد مختلفة يتجاوز عددها المائة دولة . كل هذا فرض على المجتمع الاسرائيلى أن يعيش مرحلة انتقالية قد تطول فى محاولة منه لصهر هذه الجماعات العرقية والثقافية المختلفة فى بوتقة هى بوتقة الهوية الاسرائيلية الواحدة . وحتى اذا نجح المجتمع الاسرائيلى فى الوصول الى هذه المرحلة المتقدمة من النضج الاجتماعى فإنه سيسبق ذلك مرحلة طويلة من الانتقال بين نماذج مختلفة للممارسة المجتمعية تحكمها فلسفات مختلفة ، وتقودها قوى اجتماعية وطائفية مختلفة .

فبعد حوالى الثلاثين عاما من سيطرة اليهود الغربيين على الحكم فى اسرائيل تمكنت طوائف السفارديم من تمييز نفسها بفلسفات ومنظمات مختلفة وتمكنت من تجميع تأييد أغلب أبنائها وراء اتجاهات حزبية محددة ، بحيث تمكنت من ايصال كتلة ليكود المعتمدة على قاعدة قوية من اليهود الشرقيين الى الحكم فى

مايو ١٩٧٧ ، والواقع أن ظاهرة دعم اليهود الشرقيين لليكود هى ظاهرة معقدة ذلك أنه لازال التجمع العمالى المعارض يجمع بين قياداته وممثليه فى الكنيست عددا أكبر من اليهود الشرقيين ، كما أن اليهود الشرقيين يشكلون الأغلبية الساحقة من الطبقات الدنيا من المجتمع الاسرائيلى فبينما تتمتع الشريحتان العشريتان الأوليان فى اسرائيل ـ وأكثريتهما من أصل أوروبى وأمريكى ـ بنحو ٤٤ ٪ من الدخل القومى ، تحصل الشريحتان العشريتان الأخريان واللتان يشكل اليهود الشرقيون ٩٠ ٪ من تعدادهما على ٦ ٪ فقط من الدخل القومى ، ومع ذلك فإن السياسات الاقتصادية التى تبناها الليكود والتى طبقها منذ وصوله الى السلطة بدعم من اليهود الشرقيين والطبقات الفقيرة أدت الى مزيد من الاختلال فى الأوضاع الاجتماعية لصالح الطبقات الغنية ولمزيد من تدهور الأحوال المعيشية للطبقات الدنيا وأغلبها من اليهود الشرقيين ففى سنة ١٩٨١ كان دخل الأسرة الحضرية من السفارديم أقل بنسبة ٢٠ ٪ من دخل الأسرة الحضرية من الاشكناز ، وهو فرق أكبر من الذى كان قائما قبل أربع سنوات ، فالعشرين بالمائة الأعلى من المواطنين المغاربة قد حققوا ٣٩,٧ ٪ من الدخل الاجمالى سنة ١٩٨١ ، وذلك بالمقارنة مع ٣٧ ٪ سنة ١٩٧٦ ، أما أدنى ٢٠ ٪ من المواطنين المغاربة فقد حصلوا على ٦,٧ ٪ من الدخل الاجمالى ، أى أقل من ٨,٣ ٪ التى تحققت سنة ١٩٧٦ ، وقد ذكرت مؤسسة التأمين الوطنى فى اسرائيل أن ٦ ٪ من الاسرائيليين فى سنة ١٩٨١ هم دون الخط الرسمى للفقر ، وذلك بالمقارنة مع ٣ ٪ سنة ١٩٧٧ عندما وصل بيجين الى السلطة وبالرغم من ذلك فقد أعطى السفارديم أصواتهم بكثافة ملحوظة لبيجين ، ففى انتخابات ١٩٨١ اعطى ٥٧ ٪ من الناخبين السفارديم اصواتهم لكتلة ليكود ، وأعطوا ١٠٨ ٪ لأحزاب أخرى مشاركة فى الائتلاف .

مما سبق يعنى أننا لانستطيع أن نفسر ظاهرة دعم اليهود الشرقيين لليكود على أساس قواعد التمثيل الضيقة ، ولاعلى أساس المصلحة الاقتصادية ، فطبقا لهذين الأساسين يصبح التجمع العمالى أولى بأصوات اليهود الشرقيين من الليكود . بما يعنى أننا نحتاج لمفتاح آخر للتوصل الى تفسير ملائم

لقد كان جوهر النظام الاجتماعى فى اسرائيل فيما يتعلق بمسألة صهر الطوائف والثقافات المختلفة فى هوية اسرائيلية واحدة طوال الأعوام التى حكمت فيها الأحزاب العمالية بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ هو فرض الثقافة والتقاليد الغربية التى جاء بها الاشكنازيم من أوروبا على المجتمع الاسرائيلى ، وقد تعرض السفارديم من جراء هذا الى مصاعب عديدة مثلا ، فبالرغم من أن اسرائيل دولة يهودية إلا أن معنى الدولة اليهودية لدى الأشكنازيم يختلف عنه لدى السفارديم ، فبينما يفهم اليهود الغربيون الدولة اليهودية بمعنى أقرب الى ان يكون قوميا علمانيا ، فإن السفارديم بحكم تمسكهم بالتقاليد الدينية وبحكم إنتماء أغلبهم لطوائف أرثوذكسية لايميزون بين دولة اليهود والدولة التى تقوم على أساس الدين اليهودى بما يعنى أن اليهود الشرقيين قد فوجئوا فى اسرائيل بدولة يهودية غير تلك التى تخيلونها .

أيضا فإن الاشكناز المهاجرين الى اسرائيل واجهوا قدرا أقل من المشكلات لأن معظم اليهود فى اسرائيل كانوا يتحدثون لغة اليديش وهى لهجة من اللهجات الألمانية التى تكثر فيها الكلمات العبرية والسلافية .. وتكتب بالحروف العبرية . فقد كان الوضع أسهل بالنسبة لليهود الذين جاءوا من أوروبا ، فقد استطاعوا التكيف مع المؤسسة الجديدة دون أية مشاكل . ولكن بالنسبة للسفارديم فإن النظام السابق كله قد تحطم فالنظام الاجتماعى لدى السفارديم إرتكز على الأسرة القوية التى كان لها أنظمة حازمة من التسلسل الأسرى الذى عرف كل شخص مكانه فيه بناء على الخبرة المفترضة التى تعطيه التقاليد حق ادعائها .

لقد تحطم هذا النظام لأن الأب الذى لم يكن يستطيع أن يقرأ أو يكتب العبرية لم يستطع أن يتعامل مع السلطات وفجأة وجد الأطفال الصغار أنهم أكثر تطورا ، فكانوا يفسرون الأمور لوالديهم .

إن العلمانية ومناخ الانفتاح والحريات الاجتماعية التى فرضها الاشكناز على المجتمع الاسرائيلى بمالا يتفق مع قيم وعادات اليهود الشرقيين . فى نفس الوقت الذى مورست فيه هذه السياسات بنوع من الاستعلاء والازدراء تجاه اليهود الشرقيين ، كل ذلك قد دفع السفارديم لتحين الفرصة لقلب هذه الأوضاع لصالحهم .

لقد ساعدت نتائج حرب ١٩٦٧ على تهيئة المناخ لحدوث الانقلاب فقد وضعت اسرائيل يدها فى حرب ١٩٦٧ على مساحة هائلة من الأرض تمثل أغلب أرض اسرائيل التاريخية كما جاءت بالتوراة والنبوءة

الدينية التى لاتعرف حدود فلسطين تحت الانتداب أو حدود قرار التقسيم ، واقتربت اسرائيل بهذه المساحة المضافة من النموذج الدينى الذى يعتقد فيه اليهود الشرقيون بشدة ، ولم تصبح اسرائيل مجرد الأرض الناتجة عن اتفاقيات الهدنة أو بعض أشكال التسويات السياسية وإنما ضمت تلك الأرض التاريخية والأماكن المقدسة لدى اليهود المتدينين فى القدس القديمة والخليل وغيرها ، وقوى هذا التطور من النعرات الدينية لدى اليهود الشرقيين والقوى الدينية فى اسرائيل ومنح ادعاءاتها التى كانت تضطر قبل ذلك لمواراتها درجة أعلى من المصداقية فتخلى اليهود الشرقيون قبل حرب ١٩٦٧ عن الفهم الحرفى لليهودية والنبوءة الدينية لحق اسرائيل فى ارضها التاريخية كان يمثل نوعا من التكيف مع الأمر الواقع . ودون أن يعنى خسارة أى قيمة مادية معينة ، أما بعد الحرب فإن الاستمرار فى التخلف يعنى ابتعادا عن الواقع الجديد الذى جاءت به الحرب . والتى تقدم النبوءة الدينية تفسيرا له وتفريطا فى مكاسب تم تحقيقها .

إنها عملية واحدة تلك التى رفعت من مصداقية التفسيرات الدينية لدى اليهود الشرقيين ورفعت فى نفس الوقت من مصداقية بيجين وحزبه ومجموعة الأحزاب الدينية والقومية المتطرفة التى نادت بأرض اسرائيل التاريخية أو التى كانت على استعداد لتغيير برامجها السياسية للمطالبة بها . ومن ثم تعلقت آمال السفارديم ببيجين والأحزاب القومية والدينية بإعتبارها الطريق الذى سوف يعيد لهم حلمهم بإسرائيل اليهودية ويوقف عملية تخليهم عن ثقافتهم ومعتقداتهم .

على الجانب الأخر فإن الاحتلال الاسرائيلى للأرض العربية وفرضها لسيطرتها على أعداد هائلة من السكان العرب قد أطلق موجة من الأزدهار الاقتصادى أعقبت أزمة منتصف الستينات فى اسرائيل . وكما كانت الفئات الدنيا فى المجتمع الاسرائيلى والتى تشكل اليهود الشرقيون أغلب أعضائها أكثر الفئات تضررا من الأزمة الاقتصادية فإنها استفادت كثيرا من الازدهار وارتفاع مستوى التشغيل الذى صاحب مرحلة مابعد حرب ١٩٦٧ .

الى جانب هذا ، وقد يكون أكثر أهمية منه أن اليد العاملة العربية من الأرض المحتلة والتى تم اجتذابها للعمل فى اسرائيل قد حلت محل اليهود السفارديم فى أداء الوظائف الدنيا والوضيعة التى كانوا مضطرين للقيام بها قبل ذلك . أما اليوم فإن قيام العمال العرب بأداء هذه الوظائف ارتبط به صعود اليهود الشرقيين الى وظائف أرقى فى السلم الوظيفى والاجتماعى وأصبح الموقف المتصلب الرافض لتقديم تنازلات فى الأرض العربية هو الترجمة الطبيعية لسعى اليهود الشرقيين للحفاظ على وضعهم الجديد . وكما ورد فى مقال « اسرائيل الجديدة اليهودى يقتل اليهودى » والوارد ضمن هذه المجموعة فقد شكا اسرائيلى شاب مغربى الأصل للروائى الاسرائيلى « أموز أوز » قائلا : طوال حياتى أنا هنا تحت وأنت هناك فوق ، انظر الى العار ، لقد أعطونا بيوتا وأعطونا عملا لامهارة فيه ، وأعطونا تعليما وأخذوا منا احترامنا لأنفسنا .. لماذا أحضروا والدى الى هنا ؟ إننى سأخبرك فى ذلك الوقت لم يكن لديكم العرب (عرب الضفة الغربية وقطاع غزة) كنتم تحتاجون الى أبنائنا كمنظفين وخدم وعمال يدويين أحضرتم أباؤنا حتى يكونوا لكم عربا » .. ويبدو أن الوضع المتدنى الذى تعرض له اليهود الشرقيون فى اسرائيل منذ اقامتها قد ولد لديهم استعدادا كامنا لتعويض الشعور بالنقص والدونية عن طريق ممارسة سلوكيات متعصبة وعنصرية ضد العرب الذين وقعوا تحت الاحتلال الاسرائيلى فى ١٩٦٧ بالاضافة للعرب الذين بقوا فى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

لقد تجمعت كل هذه العناصر السياسية المتصلبة التى تبعتها كتلة ليكود ومنذ وصولها الى السلطة فى ١٩٧٧ ، وتشجيعها للاستيطان واتباعها لسياسات عنيفة فى الأرض المحتلة والاستعداد الكامن لدى اليهود الشرقيين لممارسة سلوكيات عنيفة وعنصرية ضد العرب ، وكذلك اتباع سياسات ثأرية ضد اليهود الغربيين تعويضا لسنوات طويلة من الأضطهاد الذى مارسوه ضدهم . تجمعت كل هذه العناصر فأدت الى ظاهرة العنف الذى تفجرت مظاهره فى اسرائيل فى الفترة الأخيرة . والتى تدور حولها هذه المجموعة من المختارات من الصحافة الاسرائيلية .

فالعنصر الحاسم الذى فجر هذا العنف هو تحوله لسياسة رسمية تتبناها الحكومة . فقد صعدت الحكومة الاسرائيلية منذ وصول الليكود الى السلطة ممارسات العنف المنظم ضد السكان العرب فى الأراضى المحتلة والبلاد العربية المجاورة . وليس من الصعب التأكد من ذلك إذا تابعنا سجل حكومة بيجين الملوث

بالدماء ، بدءا من اجتياح جنوب لبنان فى ربيع ١٩٧٨ وتدمير المفاعل النووى العراقى والقصف الوحشى لبيروت فى صيف ١٩٨١ .

كما شهد عام ١٩٨١ قرار اسرائيل بضم الجولان فلما احتج العرب السوريون فى الجولان على هذا القرار ، ورفضوا الامتثال له ، مارست السلطات الاسرائيلية ضدهم حملة منظمة من العنف اللا إنسانى فتعرضت خمس قرى عربية فى الجولان للحصار ، حيث منع القرويون من الذهاب الى أعمالهم وحقولهم ، وقطعت جميع خطوط الهاتف والخطوط الكهربية ولم يسمح بدخول الطعام أو الماء أو الامدادات الطبية

أما سنة ١٩٨٢ فقد كانت سنة مريرة شهدت ذروة أعمال العنف الاسرائيلى ضد المواطنين العرب ، فحجم العنف والدمار الذى خلفته آلة الحرب الاسرائيلية وراءها فى لبنان ، كان هائلا الى درجة لم تشهد المنطقة مثله من قبل . فحسب الاحصائيات الرسمية للشرطة اللبنانية أدى الغزو الاسرائيلى للبنان الى مقتل مايزيد على ٢١ ألف شخص وتشوه الآلاف تشويها دائما ، حيث فقدوا السيقان والأذرع وتعرضوا للاصابة بالحروق والتمزقات الناتجة عن استخدام القنابل الفوسفورية والعنقودية المحرمة دوليا وفى حملة اعتقالات واسعة تعرض ١٥ ألفا من العرب الذين خضعت مدنهم وقراهم للاحتلال الاسرائيلى للاعتقال . أما عن ظروف ذلك الاعتقال فحدث ولاحرج عن معتقل الأنصار وغيره من المعتقلات فى جنوب لبنان وكذلك فى الأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

أما فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد تعرض السكان العرب لحملات بشعة من العنف المنظم ، والجديد فى الأمر أن السلطات الاسرائيلية خولت المستوطنين اليهود المدنيين فى الأرض المحتلة حق حمل السلاح وممارسة العنف ضد السكان العرب بدعوى حماية النفس وتطبيق القانون . لقد أصبح المستوطن الاسرائيلى فى الضفة يمنح نفسه حق استخدام العنف ضد الأخرين ليس فقط بعد أمر السلطات ولكن حتى دون استئذانها وهذا يؤدى بالضرورة الى غرس العنف فى عقل وسلوك المواطن الاسرائيلى ومتى أصبح العنف مكونا من مكونات السلوك البشرى فإنه يصبح رد الفعل التلقائى ضد أى نوع من الخلاف أو الانشقاق دون تمييز بين ضحايا هذا العنف سواء كانوا اسرائيليين أو غيرهم . فكما يقول أمنون روبنشتاين فى مقاله « مناحم بيجين ووزراؤه يقفون اجلالا للعنف الجسدى الذى يسود اسرائيل » والمنشورة ضمن هذه المجموعة فإنه « يخطىء من يعتقد أن هناك إمكانية للتمييز بين دم وآخر فى هذه المسألة بالذات » .

ويفاقم هذه الظاهرة أنها المرة الأولى التى يصبح فيها العنف فى اسرائيل نظرية لها أنصارها الذين يدافعون عنها فى مناحى الحياة المختلفة ـ فى الصحافة أو فى أوساط الرأى العام أو فى الجهات الرسمية بهذه الدرجة من الفجاجة والعلانية . ولنتأمل هذا التصريح الذى خرج به علينا رئيس الأركان الأسرائيلى السابق « رافائيل إيتان » فى السادس والعشرين من مارس ١٩٨٢ قبل غزو لبنان بقليل حين قال : « يجب انجاز الابادة الجسدية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولايعنى هذا بتر أصابع وأذرع المنظمة فى الضفة الغربية فقط كما نفعل الأن بقبضة من حديد . ولكن يجب تجاوز ذلك للوصول لقلب وعقل المنظمة فى بيروت » فإيتان يتحدث عن التصفية الجسدية وليس عن شىء آخر وذلك بكل ما تحمله كلمة التصفية الجسدية من معان جازمة وقاسية . فإذا قدرنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هى عبارة عن كيان يضم عشرات الألوف من البشر الذين يلقون تأييد مئات الألوف غيرهم من أبناء الشعب الفلسطينى . فهمنا بالتقريب ماذا تعنى التصفية الجسدية للمنظمة كما تحدث عنها إيتان .

كل هذا يتم فى اطار حملة من التحريض المكشوف ضد العرب تمارسه السلطات الإسرائيلية كما تمارسه الجماعات المتطرفة المرتبطة بها مثل جماعة جوش إيمونيم فعندما قتلت الطفلة اليهودية « نافة اليمبليخ » وجه رئيس الأركان السابق الاتهام الى العرب ، بينما رفض محققو الشرطة المختصون توجيه الاتهام الى أى فرد أو جهة أيضا فإن استخدام عبارات مثل « الصراصير المسمومة » داخل زجاجات لوصف العرب وذلك فى الأدبيات التى تنشرها وتذيعها الجماعات اليهودية المتطرفة يغرى السكان اليهود بارتكاب مزيد من العنف ضد العرب خاصة وأن السلطات الاسرائيلية تشجعهم على ذلك بالمعنى المادى للكلمة ، فرئيس الأركان الاسرائيلى السابق ايتان قام باخراج المستوطنين من أعضاء حركة « جوش إيمونيم » من وحداتهم

الاحتياطية ونظمهم فى سرايا كوماندوز ليتمكنوا من تنفيذ القانون بأيديهم وتحت ستار الزى العسكرى والأسلحة العسكرية الاسرائيلية كما أن الحاخام كاهانا قد حظى بهذا الشرف وجند فى الخدمة الاحتياطية الفعلية فى الضفة الغربية للمحافظة على النظام ، وكانت صورته بالملابس العسكرية وهو يتجول حاملا بندقيته فى يده فى المدن الفلسطينية فى الضفة الغربية أبلغ اشارة لاتباعه بأن الحكم العسكرى الاسرائيلى يقف الى جانب كاهانا وجماعته

والمشكلة التى تواجه اسرائيل الأن والتى ستأخذ أبعادا أكبر بكثير مما هى عليه الأن هى انتقال هذا العنف عبر الخط الأخضر الى داخل حدود اسرائيل ذاتها ، فهناك قطاع واسع من الاسرائيليين يختلف مع المتطرفين الصهاينة فى موقفهم من العرب والأرض العربية المحتلة ، بل أن بين الاسرائيليين من يتبنى مواقف واضحة التعاطف مع العرب ، فما الذى يمنع الاسرائيليين المتطرفين من ممارسة أساليبهم العنيفة ضد مواطنيهم الذين يخالفونهم الرأى بشأن الأرض العربية المحتلة وسكانها العرب ، وهذا هو ماحدث بالفعل . ولعل أبرز مظاهر ذلك الذى حدث فى أحد أيام شهر يناير من ذلك العام عندما تصدت مجموعة من المتعصبين اليهود بالعصى وبعض أدوات العنف الأخرى لمظاهرة نظمتها حركة السلام الاسرائيلية للمطالبة باستقالة شارون وزير الدفاع بعد أن أدانته لجنة التحقيق فى مذابح صبرا وشاتيلا ثم ليلقى أحد المتعصبين بقنبلة على المتظاهرين ليقتل أحدهم .. « إميل جرونزيج » ويصيب آخرين .

وحسب الكاتب الاسرائيلى فإن « الانفجار لم يؤد فقط الى قتل « جرونزيج » بل الى قتل الوهم المعروف فى اسرائيل بأن حرب اليهود لها حدود ، فلأول مرة منذ قيام اسرائيل قبل ٣٥ سنة قام يهودى بقتل يهودى آخر بينما كان يشارك فى مظاهرة سياسية سلمية . وكما صرح عضو الكنيست عن حزب العمل يوسف سريد بأن كل مايحدث فى الضفة الغربية الأن سيحدث فى اسرائيل وقد بدأ بالفعل وأضاف بأن اطلاق النار ووضع عبوة هناك ومضايقة السكان لايحتاج سوى الى وقت لكى يتكرر فى اسرائيل . وقد حان هذا الوقت فمن فشل فى العثور على الأشخاص الذين وضعوا العبوات الناسفة فى سيارات بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل سيجد صعوبة فى العثور مع قاتل المتظاهر من حركة السلام الأن » .

وعلينا أن نتذكر أن شكلا مشابها من العنف مارسته الجماعات اليهودية المتطرفة بل وبقيادة أحد الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحاكم ـ حزب تحيا ـ عندما تصدى المستوطنون فى ياميت بالعنف للقوات الاسرائيلية التى حاولت إجلاءهم وهو مايعلق عليه الكاتب الاسرائيلى أمنون روبنشتين بقوله « اذا كان من المسموح لحزب يشارك فى الائتلاف الحكومى برفع يده على جنود الجيش الاسرائيلى من أجل الدفاع عن قدسية ياميت .. فما وجه الخلاف المبدئى بين هذا التوجه وبين محاولة تحرير جبل الهيكل الذى يسيطر عليه من جاءوا الى بلاد صهيون بقوة سيف محمد ؟ !! » .

إن جنوح المتطرفين اليهود الذين يشكل اليهود الشرقيون أغلبهم نحو ممارسات عنيفة مكشوفة مناقضة بدرجة ليست قليلة للنهج الذى يسلكه اليهود الغربيون المتأثرون بالفلسفات والأفكار الانسانية والليبرالية الغربية ، بل إن تحول بعض قطاعات اليهود الغربيين الى هدف للمتطرفين من اليهود الشرقيين سيؤدى بالضرورة الى تعميق التناقضات الطائفية فى المجتمع الاسرائيلى .

فقد انتشرت فى اسرائيل فى الفترة الأخيرة وخاصة بعد حادثة « جرونزيج » النكات التى تسخر بالسفارديم ، كما انتشرت صفات مثل « بدائى » و« دون البشر » لوصف اليهود الشرقيين ، وراجت دعوات تطالب بالمزيد من هجرة الاشكنازيم لمواجهة الأغلبية من السفارديم . فقد كتب « أمنون دانكر » وهو كاتب حمائمى فى صحيفة هآرتس الليبرالية يقول « إننى أرفض أن أصف الجانب الأخر ـ يقصد السفارديم ـ بإخوتى .. إنهم يضعوننى فى قفص واحد مع قرد قبيح ويقولون لى حسنا .. إنكما الأن معا . بدءا فى الحوار .. أعذرونى ، انه يعض عنقى ، كيف أستطيع أن أتحدث معه ، إنه يجيش بالحقد الذى لااحس به .. لقد شجب وانكر السلوك البربرى والمتوحش لتلك الفئات التى تكره وتضرب المتظاهرين المسالمين وكتب أنه سيقاوم وقوعه بين أقدام المتوحشين .. وأضاف أن الثقافة الغربية باليهود أو بدونهم هى الثقافة المتطورة الثقافة التى أخذنا منها معظم قيمنا السياسية ومفاهيمنا الجمالية التى نحاول أن نواصل تبنيها .. أما شولاميت آمونى عضو الكنيست عن حركة حقوق المواطن فقد وصفت فى خطاب لها المتظاهرين المؤيدين لبيجين بالقوى القبلية البربرية التى دفعت كالقطيع بقرع الطبول وأخذت تهتف بيجين .. بيجين .. تماما مثل طبول تقرع فى قبيلة متوحشة .

ويبدو أن هذا الشقاق الطائفى العنيف ينحو باتجاه يزيد من التعقد . وذلك طالما استمر بيجين وجماعته فى الحكم ، وطالما استمرت الحكومة الاسرائيلية فى تشجيع اليهود المتعصبين على اتباع مزيد من العنف .. فإذا كان التناقض الطائفى قائما فى اسرائيل منذ نشأتها ، حيث كان اليهود الغربيون يمارسون أشكالا من التمييز والاستعلاء ضد اليهود الشرقيين .. فإن انتشار الأفكار الليبرالية والانسانية فى أوساط الاسرائيليين مع الاستمرار ـ ولو البطىء ـ فى تحسين الأحوال المعيشية للسفارديم ، وهو ماكان يحدث فى ظل حكم العمل ، كان كفيلا بتحجيم الشقاق الطائفى والنزعات العنصرية . أما اليوم فإن الأوضاع المعيشية للسفارديم تتجسد نحو مزيد من التدهور ، وهو الذى يدفع اليهود الشرقيين بالتالى الى مزيد من الشعور بالدونية تجاه الأشكناز ، وهى الدونية التى يتم تعويضها بتأجيج المشاعر والممارسات العنصرية والمتطرفة . فى نفس الوقت فإن الليبراليين من اليهود الغربيين والذين كان من الممكن أن يساهموا بدور كبير فى محاصرة موجة التناقض الطائفى هذه أصبحوا اليوم متورطين فى إعلان مواقفهم ومشاعرهم المعادية للسفارديم إذ أصبحوا يشعرون بمدى الخطر الذى يمثله اليهود الشرقيون المتطرفون عليهم ، وعلى اسرائيل التى يريدونها فراحوا يبدون إستياءهم وعداءهم لما يصفونه .. بردود الأفعال المتصلبة واللاعقلانية للجماهير غير المثقفة التى تؤيد سياسات مناحم بيجين المتصلبة .

كذلك .. فإنه يبدو أنه توجد علاقة مابين مجمل تطورات الصراع العربى الاسرائيلى من جهة وبين الموجة الحالية من العنف والتناقض الطائفى التى تسود اسرائيل فقد أدى الاختلال الشديد فى موازين القوى بين العرب واسرائيل وماأسفر عنه من هيمنة اسرائيلية على المنطقة الى إحياء وتقوية الآمال الصهيونية المتطرفة ببناء اسرائيل الكبرى « من النيل الى الفرات » .. كما يؤكد الحاخام مائير كاهانا ، والى اكساب الأفكار الصهيونية المتطرفة والنبوءات الدينية العتيقة مصداقية عالية ، وساهم فى احراج الاتجاهات الصهيونية المعتدلة وتصوير أصحابها على أنهم خونة للحلم الصهيونى والديانة اليهودية . والمشكلة فى اسرائيل وجود درجة كبيرة من الانسجام الطائفى والفكرى بين طوائف "يهود الشرقيين والأفكار المتعصبة من ناحية ، وبين طوائف اليهود الغربيين والأفكار المعتدلة من ناحية أخرى .. بحيث تتداخل الخطوط الطائفية والسياسية وتعمق الأزمة فى المجتمع .

وقد يحلو للبعض أن يربط بين ماحدث من سلام محدود على الجبهة المصرية وبين التناقضات المتزايدة فى اسرائيل .. ولكن يجب على هذا البعض أن يأخذ فى اعتباره أن المناخ الحقيقى الذى ولد هذه التناقضات هو مناخ الهيمنة الاسرائيلية والضعف والتفكك العربى فبالرغم من بعض النواحى الايجابية التى قد نجدها فى هذا الشقاق إلا أن الثمن الذى ندفعه لقاء ضعفنا وتفككنا يظل فادحا ..

أولا : العنف اليهودى ضد العرب فى الأرض المحتلة

(١) العرب مستوطنون فى أرض اسرائيل

هارتس

بقلم : أمنون روبنشتاين

نقلا عن الرأى الأردنية ١٩٨٣/٣/١٩

بسبب النتائج التى اسفرت عنها حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، ظهر الى سطح المجتمع الاسرائيلى عدد من الجماعات الدينية والوطنية المتطرفة التى تطالب بارض إسرائيل من النيل الى الفرات ، والتى ترد الصراع العربى الاسرائيلى الى جذور دينية وتاريخية . ما هى الأفكار الأساسية لهذه الاتجاهات ، وما هى الفروق بين جماعاتها المكونة المختلفة ، وما هى المخاطر التى قد تنتج عن نشاطها ؟ ذلك ما يناقشه هذا المقال ..

ان بروز المجموعات المتطرفة شبه السرية يعتبر ظاهرة مستقرة فى الأنظمة الديمقراطية ، وشهدت اسرائيل مثيلات لهذه الاتجاهات فى الخمسينات مثل « التنظيم الدينى » ولا يمكننا القول بان المخاطر الحقيقية قد تنجم من بروز هذه الظواهر لكن مجموعتى الحاخامين كهانا وايريئيل ظاهرة فريدة من نوعها وكأن من المفروض حظر نشاطها ، وبسبب مجمل التطورات التى نجمت اثر حرب العام ١٩٦٧ ، لم يكن من السهل التفاعل على هذه المجموعات كمجموعات تجاوزت الاطر القانونية لا سيما بعد أن حظى البعض منها على تأييد فى الكنيست ، ويبدو ان هناك الكثيرين من الاسرائيليين يتبنون وجهات نظر هذه المجموعات .

فكرتان مركزيتان ـ هذا فيما اذا جاز لنا استخدام مفهوم فكرة ـ تمثلان تطلعات هاتين المجموعتين وتتمثل الفكرة الاولى فى أعتبار العرب كعنصر لا يستحق الحصول على الحقوق الأساسية ، ويهدد أيضا الطهارة الجنسية لبنات إسرائيل ولهذا يجب طردهم من البلاد ، اما الفكرة الثانية فتتلخص فى وجوب استخدام القوة من أجل تنفيذ هذا الطرد .

ان تشريح موقع العرب فى إسرائيل مطروح بالتفصيل فى الكتيب الذى الفه حاخامو (جوش ايمونيم) وزعماؤها والتى أخذت بالبروز فى أعقاب تعاظم الاتجاه الوطنى الدينى أثر حرب العام ١٩٦٧ ، اما الحكم الذى قضته هذه الكتب على العرب ـ اليسوا أبناء اسماعيل : فهو نفس الحكم الذى اتخذ ضد عمالقة اليبوسيين ، ويتواجدون فى درجة ادنى من العداء لاتباع المسيحيين يجب ان لا يتمتع الاسماعيليون بأى حقوق سياسية وقد يعطى حق (أحمد) كعربى منفرد كما قال الحاخام تسفى يهودا كوك « ان صراعنا ليس قائما مع « أحمد » لكن مع الاسماعيليين » .

فى العدد الأخير من « نكوداة » وهى مجلة مستوطنات جوش ايمونيم ، يمكن الاطلاع على بعض الأسطر التوضيحية حول هذه المسألة ، والتى تعتبر الى حد ما معتدلة حول « حقوق المستوطنين العرب فى أرض إسرائيل »

لقد حاول عاموس عوز أن يوضح فى لقاء سابق له « يجب أن نذكر بان الذين عادوا الى بلاد صهيون لم يجدوا فيها نفس الرومانيين الذين أجبروا أجدادنا على الهجرة ، بل التقوا مع مواطنين عرب لم تكن لهم اية صلة باجلائنا عن أرضنا ولم يعملوا على تخريب الهيكل ... لكنهم استوطنوا هنا وأدت عودتنا إلى بروز ممثلين كبار من لدنهم أو صغار ذوى اتجاهات قوية » .

ان هذه الأقوال المعتدلة والمفهومة أثارت موشيه شافيرا على عاموس عوز ودعته إلى كيل التهم له . ان العرب لم يكن لهم أى حق بالاستيطان فى هذه المنطقة بل استوطنوا « بقوة تأثير الامبريالية العربية » ان أقوال عاموس عوز لا تعدو كونها مجرد خداع يتجاوز القيم الأخلاقية العامة لأنه يعطى بأقواله هذه شرعية « لما قام به سيف محمد » ان عوز وكل من على شاكلته « غير انسانيين » لأنهم « يتحالفون » مع الاتجاهات التى تدعو الى الحاق الضرر بالاتجاهات الوطنية » .

يعترف كاتب المقال بالحقوق الفردية والعقارية للعرب ـ والمستوطنات شاهد حقيقى على الرغبة فى التعايش بين الشعبين ـ لكن ليس لهم أى حق يتجاوز هذا الأطار ، وكتب الحاخام يعقوب ايرئيل من المدرسة الدينية فى ياميت نصوصا معتدلة نسبيا ، لكنها تمثل العالم الروحى الذى خرج منه الحاقدون الجدد .

« من الجدير بشعب إسرائيل من الناحية الأخلاقية ان يستوطن فى كافة بقاع أرضه مع الشعوب الأخرى وان يعيش بسلام ومساواه ، لكن هل يستوجب هذا الأمر طردا فوريا لجميع العرب وبالقوة الى البلدان العربية ؟ من الأفضل ان يتم تنفيذ ذلك ببطء ومن خلال السيطرة الدائمة على كل أرض إسرائيل خصوصا تلك المناطق التى تهددها أخطار السيطرة الأجنبية وفيما اذا وجدت أفضليات فى التوجه فى هذه المرحلة ولم تكن مسألة طرد العرب مسألة ملحة فى هذه الفترة فلماذا تثير ضجة حولها ؟ لماذا تثير الضغائن غير الضرورية الان ؟ لماذا لا نعيش حياة جوار سوية معهم »

ان التأكيد المطروح على كلمة مرحليا موجود فى النص الأصلى ، وفيما اذا كان هذا ما يطرحه المعسكر المعتدل والذى يسلم بوجود العرب فى أرض إسرائيل مرحليا ولأسباب تكتيكية فما هى الفوارق المبدئية بين موقفى الحاخامين يعقوب ايرئيل وإسرائيل ايرئيل ؟

كلاهما يعتقد بضرورة طرد العرب لكن الثانى يريد تحقيق ذلك من خلال « ضربة صاعقة » اما الأول فيتحدث عن ذلك من خلال اجراءات « بطيئة » وفق سلم « أولويات » مختلفة .

ان الحاخام مئير كهانا وأصدقاءه ، أبطال مستوطنة ياميت ، يمثلون اتجاهات أقل حذرا . وأكثر توضيحا لمواقفهم لكنهم يمثلون أيضا اوساطا واسعة من جوش ايمونيم والمقربين اليها .

اذا كانت احقية الاستيطان فوق القانون ـ كما يعلن عن ذلك زعماء جوش ايمونيم واذا كان من المسموح لحزب يشارك فى الائتلاف الحكومى رفع يده على جنود الجيش الاسرائيلى من أجل الدفاع عن قدسية ياميت ، فما وجه الخلاف المبدئى بين هذا التوجه وبين محاولة تحرير جبل الهيكل الذى يسيطر عليه من جاءوا الى بلاد صهيون « بقوة سيف محمد » والذين أصدر قرار مبدئى بطردهم ؟

تكمن خطورة أعمال وأقوال كهانا ايرئيل ليس من تطرفهم أو من نواياهم باستخدام قوة السلاح ، بل لكونهم تعبيرا عن تطرف سياسى كبير الحجم ذو تأثر لا مجال للطعن فيه على الحكومة الاسرائيلية

(٢) العرب فى اسرائيل قنبلة موقوتة

بماحنية

بقلم حايم كلاين

نقلا عن الراي الأردنية ٢٠/٣/١٩٨٣

كان البروفسير الاسرائيلي ارنون سوفر قد نشر دراسة عن السكان العرب فى إسرائيل تنبأ فيها بوصول نسبتهم الى ٢٠ ٪ من مجموع سكان إسرائيل قبل نهاية هذا القرن ، وإقترح طريقة معينة تتسم بالاعتدال للحيلولة دون أن يشكل ذلك الموقف وضعا متفجرا يهدد إسرائيل فكتب أحد اليهود الاسرائيليين ـ حاييم كلاين هذا الرد على دراسة الدكتور سوفر وإقتراحاته .

اننا لا نميل فى إسرائيل بشكل عام ، لمناقشة المسائل الأساسية الهامة ، لهذا فقد سررت كثيرا عندما قرأت سلسلة المقالات وسأشعر بسرور اكبر ، اذا ما نشرتم ردى على ما ورد فيها وارى انه من واجبكم اتاحة المجال لنا لابداء ارائنا حول الموضوع .

لذا فاننا سنعرض الرد الكامل لحاييم كلاين وإلى جانبه تعقيب البروفسور سوفر .

يقول كلاين : ان التحليل الذى ورد فى سلسلة مقالات البروفسور سوفر ، حول « عرب إسرائيل » جيد ودقيق لكن الاستنتاجات التى توصل اليها ليست مفهومة فالحل الذى يطرحه لا يمثل حلا للقضية العربية ، وانما هو هروب من الحل ، وقد استعصى على بشكل خاص فهم الفقرة التى يدعو فيها البروفسور سوفر إلى تحسين المستوى الاقتصادى لعرب إسرائيل والحفاظ على مستوى حياة مرتفع حتى نزرع فيهم الاحساس بوجود ما يمكن ان يفقدوه .

هل يستطيع البروفسور سوفر ان يفسر لنا التناقض بين اقواله هذه وبين الشعور بالقوة الذى يتولد لدى العرب نتيجة زيادة عددهم ؟ ان البروفسور سوفر نفسه يقول بانه عندما يزداد عدد السكان فى منطقة معينة ويصبحون اغلبية فان هذا يمثل بالنسبة لنا مشكلة واية مشكلة اذ ان الأغلبية تطالب بالاستقلال والحقوق المتساوية وحينها ستعزز احتمالات قيام دولة شبيهة ، بايرلندا وقبرص ، أى دولة تعيش على بركان يمكن ان ينفجر فى أية لحظة ويقود الى عمليات سفك دماء .

ان ارتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعرب ستواكبه زيادة فى التطلعات للحصول على حقوق قومية وهل نستطيع ان نمنع ذلك ؟ ان قيامنا بمنع ذلك سيخلق شعورا بالاحباط ولا ندرى بعد ماهى الحدود التى ستتوقف عندها مطالب العرب ، وهل صحيح انك لا تعرف حدود المطالب العربية يابروفسور سوفر ؟ ان الحدود هى : محو جميع آثار العدوان الاسرائيلى منذ بداية الغزو الصهيونى مثلما ورد فى الميثاق الفلسطينى وليس منذ عام ١٩٦٧ وانما منذ عام ١٩١٧ وهذه هى الحدود .

عليك أيها البروفسور ان تفتح عينيك جيدا ، لان هذه هى الحدود انك تقترح أيضا ، بان تمنح عرب إسرائيل الاحساس بأننا لا ننوى اجتثاثهم ، ومن الذى يستطيع ان يمنحنى انا واخوتى اليهود الاخرين الذين نعيش هنا على هذه الأرض المقدسة الاحساس بانهم لا ينوون اجتثاثنا من أرضنا ؟

ومن الذى يستطيع ان يقنعنا بانه لا توجد حرب حول وجودنا فى أرض إسرائيل ؟

ايمكن ان تكون أنت يا بروفسور سوفر ، أو الولايات المتحدة الدولة « الصديقة » ما الذى سيأخذه العربى وممن ؟ ماذا عن الشعارات التى يرفعها عرب إسرائيل « المخلصين » بالروح بالدم نفديك يا فلسطين . ما هى فلسطين ؟ وممن سيقومون بتحريرها ؟

وبعد ان يقوم البروفسور سوفر بتحليل القضية بصورة جميلة ، فانه يخرج باستنتاجات خاطئة ، وما السبب فى ذلك ؟ هل أنت واحد من الذين أسرتهم مواقف المؤسسة الحاكمة والذين يرون الخطر ويخفون رؤوسهم فى الرمال ؟

ان كل ما يتعين على العرب عمله هو ان يزيدوا عددهم حتى يصل الى نسبة ٤٠ بالمائة من سكان الدولة حينها تصبح فى إسرائيل « جهنم » واذا كان لا يوجد فى إسرائيل حاليا حزب عربى ، فان هذا لا يعنى انه لن يكون لهم فى المستقبل وحينها سيحصلون يا استاذى المحترم على ٤٠ بالمائة من مقاعد الكنيست أى سيكون لهم ٤٨ عضو كنيست عربى بالاضافة الى ١٣ عضو كنيست اخرين من أمثال يوسى سريد عندها ماذا سيكون عليه الحال ؟

اننى اؤكد لك ، بانك لن تكون فى ذلك الوقت قلقا على شكل الدولة وطابعها اليهودى ولا على النتائج الامنية فسحب ، وانما ستكون قلقا على حياتك ، حتى قبل أن يصبحوا أغلبية فى البلاد . اننى أعتقد بوجود طريقة واحدة فقط لحل مشكلة العرب فى إسرائيل .

ان الشعارات التى تطرحها لحل القضية لن تحل أية مشكلة وانما هى بمثابة صب الزيت على نار « الثورة العربية » أنه لا مجال الا لحل واحد فى هذه البلاد ، من بين حلين حقيقيين ، الاول : أغلبية عربية فى دولة إسرائيل وتحويل إسرائيل الى فلسطين مع اقلية يهودية ، تبقى بعد ان تتم تصفية غالبية اليهود ، وعودة عدد اخر الى دول المهجر الثانى : طرد العرب من أرض إسرائيل لأن بقاء العرب هنا مع اعطائهم الحقوق ، سيؤدى الى تصفية دولة إسرائيل بصورة ديمقراطية وبتمويل يهودى ، أو ان تنشب هنا ثورة عربية لا تعرف انصاف الحلول .

واذا ما نشبت هنا ثورة عربية فاننا لا نستطيع طردهم وانما سنضطر الى تصفيتهم مع ما يرافق ذلك من ضحايا فى الجانب الاسرائيلى .

انه لا مجال للتعايش سويا فى هذه البلاد ، واذا ما تنازلنا عن اهدافنا وحقوقنا فى أرض إسرائيل فلن تكون هنا دولة ثنائية القومية وانما دولة عربية ، ولهذا فانه من المستحسن ان لا نكون إنسانيين وطيبين وانما ان نكون بشرا فحسب .

انه لا مجال للتعايش مع العدو العربى ، فاما نحن واما هم

(٣) العصا والجزرة وعرب الجليل

معاريف ١/٤/١٩٨٣
بقلم : عمنوئيل روزن

فى هذا المقال يناقش الكاتب سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه العرب فى منطقة الجليل ، وهى السياسة التى جوهرها إهمال العرب ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ، كما يناقش رد الفعل العربى إزاء هذه السياسة إذ ينقسم الرأى العام العربى بين المتطرفين (القوميين) ، والمعتدلين (المتعاونين مع السلطات) . وكيف يشكو المعتدلون من أن سياسة الحكومة تدفعهم لتبنى مواقف المتطرفين . كما يعرض الكاتب لبعض مظاهر العنف والعداء اليهودى تجاه العرب .

ترجمة : محمد حسن عبدالنبى

تقوم العاملات العربيات بتنظيف مكتب الدكتور ماجد الحاج فى جامعة حيفا مثل أى مكتب آخر فى هذه الجامعة . ولكن ماجد لايضايقه سوى مطالب عرب اسرائيل للحصول على مساواة فى الحقوق وعلى مواطنية كاملة .

ويبلغ ماجد الحاج من العمر ٣٢ سنة وهو أب لولدين ، حسن المظهر ، مبتسم دائما ويتحدث العبرية بطلاقة ، وهو رئيس قسم العرب فى جامعة حيفا ودكتور فى علم الاجتماع . وهو يستطيع بلا صعوبة أن يكون رمز تقدم ونجاح العربى الاسرائيلى وأن يدحض الصورة المألوفة للعربى البدائى الذى يكتفى بالأرض لزراعة التبغ وبالعمل فى الجراجات والمخابز .

ويوجد اليوم طالب عربى من بين كل ثلاثة طلاب يدرسون حاليا فى جامعة حيفا حقيقة أن اسرائيل لم تعمل من أجل تقدم ورقى مواطنيها العرب مثلما فعلت ذلك لليهود ، وفى مقابل مدن التنمية العصرية مازال المواطن العربى يسكن فى قرى مهملة ذات مبان قديمة ومتهالكة . ومع هذا : ـ كان هناك ٩٢٪ من عرب اسرائيل أميين فى عام ١٩٤٩ ، وأما اليوم فيتعلم حاليا ٢٠٠,٠٠٠ فى المؤسسات التعليمية ، والكثيرين منهم فى مؤسسات التعليم العالى . وتلك هى علامة واحدة تدل على التقدم الهائل الذى طرأ على هذا المجتمع المستبد الضعيف . وماجد هو نتيجة لهذا التقدم .

* * *

محمد مناع رئيس مجلس مجدال كروم فى الجليل الغربى ، وهو ماتطلق عليه السلطات الاسرائيلية عربى معتدل . يبلغ من العمر أربعين سنة وأب لثمانية أبناء ، حصل فى الانتخابات الأخيرة على ٨٣٪ من أصوات الناخبين فى قريته ، التى تعتبر أكبر قرية فى المنطقة يبلغ تعدادها ٦٥٠٠ نسمة ـ كلهم مسلمون سنيون . إن محمدا الذى هزم فى الانتخابات ممثل راكح قد تعلم فى صباه فى كيبوتس مشمار ـ ومازال حتى يومنا هذا يزور اصدقاءه هناك . أحد أشقائه متزوج من يهودية . ويلقى محمد كل ثناء ومساعدة من السلطات لأنه معتدل . وقد تلقى خطاب شكر من قائد الشرطة فى المنطقة لعمله الرائع فى يوم الأرض الماضى . ويقول قائد الشرطة أن الأشخاص المعتدلين مثله هم نموذج لامكانية العيش سويا ـ فى سلام وهدوء .

ويعتبر محمد ضمن هؤلاء الذين يحاولون وقف موجات التطرف والعنف من جانب راكح من ناحية ومن جانب منظمات متعصبة مثل « أبناء البلد » من ناحية أخرى . إن كلماته عن الاهمال والاستخفاف من جانب السلطات التى لا تكافئه عن أعماله وتصريحه بأنه يدفع بالقوة الى احضان السياسة وأن راكح تنتظر فشله بفارغ الصبر ـ لابد وأن تضىء ضوءا أحمر عند كل من يعتقد أنه يجب علينا رعاية المعتدلين والمتعاونين من أجل فرملة هؤلاء الذين يريدون فتح جبهة ثانية لاسرائيل فى الجليل .

تسيفى رسكى رئيس مجلس روش بيناه منذ أربع سنوات والحاكم العسكرى السابق لجنين . وهو يعتبر

« الجار اليهودى » . ويعتقد رسكى أنه يجب رعاية العربى المعتدل بأى ثمن . وهو لا يرفض ايضا أسلوب العصا والجزرة » « العقاب والثواب » وهو الاسلوب الذى يمنح المتعاونين امتيازات كثيرة ويمنع تسهيلات عديدة عن المتطرفين ، فى إطار القانون . إنه متذمر من التباعد والخوف والكراهية ويعترف بأن اولاده ايضا لا يعرفون جيرانهم العرب .
إن رسكى هو مواطن قديم فى الجليل يعيش مشاكل المنطقة ويعايشها طوال أربعة وعشرين ساعة فى اليوم . هناك من يعتبرونه متخلفا ـ بسبب إعتقاده بأن الوقت ليس متأخرا لايجاد حل لكراهية الجيران بواسطة هيكل التعليم واجراء لقاءات مشتركة وإعلام جيد . إنه يشاهد العربى المعتدل ينجرف وراء التطرف المشهور جدا فى الشارع العربى وهو قلق لأن هذا سيكون فى نهاية الأمر على حساب روش ـ بيناه . وعندما يتحدث تسيفى رسكى عن حل المشكلة العربية فى الجليل فانه يقصد المشكلة اليهودية ؟ ! قال حاييم وايزمان بأن الأقلية العربية فى ارض اسرائيل هى مشكلة اليهود

* * *

إن اسرائيل كنيج المسئول القديم عن المحافظة الشمالية من قبل وزارة الداخلية هو الاجابة الاسرائيلية على المشكلة العربية فى الجليل . إن مشكلة تهويد الجليل تزعج كنيج جدا وكذلك النية الخفية للعرب للسيطرة على هذا الجزء من الأرض عندما يحين الوقت. إنه مستعد تقريبا لعمل أى شىء من أجل الحيلولة دون حدوث مثل هذه التراجيديا .

إن كنيج نفسه قد برهن عن نفسه فى « وثيقة كنيج » المشهورة التى تسببت حينذاك فى فضيحة كبرى . إنه لا يتردد فى القيام بكل قوته ونفوذه لسد الفراغ الذى تركته حكومة اسرائيل فى الجليل . كنيج هو ملك الجليل والولد المدلل للسلطات . إنه حيوى لتهويد الجليل ولكن هناك من يعتقدون أنه لابد من وجود شخص آخر يشكل ثقلا مضادا يقوم بالاهتمام « بالقنبلة الاجتماعية » للمواطنين العرب . لقد استمع الصحفيون الذين قاموا مؤخرا بجولة فى الجليل إلى مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية بنيامين ـ جور اربيه وهو يقول أن كنيج يخرب عمله ويضر بالمصلحة الاسرائيلية التى تهدف إلى احلال السلام الداخلى فى المنطقة . ويقول عنه مسئول حكومى كبير . ـ « إن كنيج هو ذئب منعزل ولا يمكن العمل معه . هناك هدف واحد فى رأسه ومن أجل هذا الهدف نجده مستعدا للسير حتى النهاية ـ وتدمير كل شىء . إن كنيج يحارب الاشخاص باستمرار وإذا أحدثت له ضررا لا ينسى لك هذا العمل أبدا .

إن سلام الجليل مرتبط بهذا التوازن الدقيق السائد فى هذا المربع ـ الحاج ـ مناع ـ رسكى ـ كنيج ـ وداخل مربعات مماثلة . وطالما أن المعتدلين والمتطرفين ، الواقعيين والمتعصبين يكتفون بتبادل إتهامات وحروب كلامية فإن مشكلة عرب الجليل ستظل مشكلة ضمنية . وفى اليوم الذى سيتم فيه خرق هذا التوازن ـ هذا مايعتقده كل من يعالج الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر ـ سوف تبدأ حركة عصيان مدنى داخل الخط الأخضر .

إن الصراع بين العربى المعتدل والمتطرف هو صراع يومى ويجرى معظمه فى الخفاء بعيدا عن أعين ممثلى السلطات . ويعارض ماجد الحاج بالفعل هذا التقسيم الاستبدادى بين المتطرفين والمعتدلين ولكنه يشير إلى ميل جديد لدى العربى الاسرائيلى إلى ما يطلق عليه تغليب الطابع الاسرائيلى وتغليب الطابع الفلسطينى . « يقول الحاج ان العربى الاسرائيلى يعترف حاليا بحق دولة إسرائيل فى البقاء وبحكم الأغلبية اليهودية ولكنه لا يتخلى بأى حال من الأحوال عن حل المشكلة الفلسطينية . والدليل على ذلك : ـ هناك أكثر من ٥٠٪ إقترعوا لجانب أحزاب صهيونية فى انتخابات ٨١ « ولكن » ماجد يحذر قائلا إنكم أنتم أيها اليهود تدفعوننا نحن المعتدلين بالقوة الى أحضان المتطرفين . يجب أن تعرفوا أنه كلما إبتعدتم عنا وتجاهلتمونا ومن ناحية أخرى تمنحوننا الثقافة وتمكنوننا من تطوير وتنمية مداركنا ـ فاننا سنبتعد عنكم وسيزداد التباعد وسوف تظهر عدم الرغبة فى التعاون حتى من جانب هؤلاء الذين كانوا متحمسين لذلك فى الماضى » .

يتحدث ماجد الحاج عن تداخل كامل وهذا يعنى : ـ « أن يتمكن أبنى من الحصول على نفس الفرص التى يحصل عليها إبنك ويتنبأ ماجد الحاج بأن إحدى النتائج الأولى للشعور القاسى الذى يسيطر على العرب بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ستكون اقامة حزب عربى مستقل . وليس من الصعب أن نفهم من كلماته أو أحد العاملين من أجل إقامة مثل هذا الحزب . وهذا التهديد لم يحدث أى مفاجأة لمستشار رئيس الوزراء لشئون العرب : ـ « لقد تحول العربى المثقف فى السنوات الأخيرة لسياسى كامل وبدأت السياسة

تزداد تطورا عنده » . ويقول جور أربيه أنه إذا قام مثل هذا الحزب فإنه سيضر بالعربى الاسرائيلى الذى يستطيع حاليا - الانضمام لأى قائمة يهودية . إن عضو الكنيست إمنون لين (من المعراخ) وهو آحد أعضاء الكنيست القلائل الملمين بهذا الموضوع المعقد والذى يهتم منذ سنوات كثيرة بمشكلة عرب الجليل - واثق من قيام مثل هذا الحزب بواسطة المعتدلين المثقفين ولكنه يعتقد أن « نواياهم الطيبة » ستتحول بسرعة إلى سيف ذى حدين وذلك لأن مثل هذا الحزب سيصبح من اللحظة الأولى مجال صراع بين المتطرفين والمعتدلين ، والشيء الواضح من تلقاء نفسه ان المتطرفين سوف يفوزون بهذا الحزب

* * *

ولكن ماجد الحاج لا يتنازل أنه يريد أن يعرف - لماذا لا يوجد ولو عربى واحد فى أى منصب فى مكتب بنيامين جور أربيه ؟ على الأقل سائق أو موظف ؟ وهو يوضح ذلك قائلا : - « لست مستعدا لأن يقوم أخرون بتحديد مستقبل العرب » إننى أريد أن نشترك نحن على الأقل فى ذلك أعتقد وآمل أن نتحد جميعا عندما يحين وقت ذلك فى بوتقة عمل واحدة وجادة ، فى مجموعة ضغط جادة ومتحدة . لقد تعلمنا ذلك منكم انه بواسطة الضغط فقط يمكن أن نحقق هنا شيئا ما » .

إذا كانت كلمات محمد مناع من مجدال كروم صحيحة وصادقة فإن دولة إسرائيل ستفقد لصالح المتطرفين احد رؤساء المجالس « المعتدلين » . وبالطبع يفضل مناع الأ يصف نفسه كمتطرف أو معتدل (إننى مصدر إرتياح لهم جميعا ، مرة يعتقدون أننى أعمل لصالح السلطات ومرة أخرى يعتقدون آننى أعمل لصالح راكح ولكن فى نهاية الأمر - كلهم سعداء بى) . ولكن الأهم هو أنه موجود ضمن المعتدلين فى قائمة السلطات

يقول أصدقاء مناع من اليهود والعرب أنه يقوم فى تلك الأيام بعملية حساب مع النفس . يعتقد أمنون لين أنه على وشك التحطم . ويقول بنيامين جور أربيه « أن تلك هى سياسة من جانبه » . ولكننا أدركنا المصاعب التى يعانى منها مناع أثناء إجتماع المجالس فى الجليل الذى عقد مؤخرا فى طبريه وساعد على إلتقاء رؤساء المجالس اليهود والعرب . إن هذا الاجتماع الذى كان من المقرر أن يكون بمثابة حوار بناء ، قد تحول بسرعة لمنبر سياسى عادى ومتوتر . لقد قال أحد المتحدثين ، رئيس مجلس دبورياه المعروف بعلاقته الطيبة مع السلطات الاسرائيلية أنه قبل أن نردد إدعاءات سياسية يجب أن ندرس ما يقوم به المجلس من أجل رفاهية سكانه . « هل تم وضع شبكة صرف صحى فى القرية ؟ » - سأل رئيس مجلس سيكنين وكانت الاجابة فى الحال : « نعم وضعت ولكننا نعرف من الذى تمثله أنت هنا » ... وصمت رئيس مجلس دبورياه ..

ويقول مناع « هل تعرف أنه حتى لو رغبت فى أن تكون معتدلا لن تستطيع . بدلا من مساعدتنا وتأييدنا يوجهون إلينا كل صور الاستنكار ويدافعون عن كل خطوة تقوم بها الحكومة يقدمون لنا الحلويات هنا وهناك لنلتزم الهدوء ولكن بشكل عام لا يوجد فرق بين معاملة المعتدلين والمتطرفين إننى أشعر والمس تصرفا غير طيب تجاه العرب المعتدلين وأنا أخشى أن يتدهور ذلك ويصل إلى درجة العنف » .

ويرى تسيفى رسكى أن هذا التدهور يتفاقم من يوم لأخر ولا يتردد فى الاعتراف قائلا « إن هذا بسببنا » إنه يقول : - « إن التطرف يسيطر اليوم فى الشارع العربى وخاصة فى القرى وفى المدن الكبيرة . يقف المعتدلون جانبا ويرون أنه لا فرق بين الاعتدال والتطرف . إن المواطن العربى يرى اليوم أنه من الأفضل له أن يقف بجانب المتطرفين ، حينئذ سيعتبرونه عظيما وبطلا . لن يخاف أبدا من رد فعل من جانب المتطرفين وسوف يستطيع أن يبرهن أنه ليس ضمن المتعاونين مع السلطات . توجد بجانب روش بيناه قرية صغيرة إسمها طوف أفرادها يؤيدون إسرائيل بحماس بل وحاربوا إلى جانبها فى عام ١٩٤٧ ، لا يوجد فى هذه القرية حتى اليوم طريق ممهد ، لا توجد هيئة محلية ولا توجد مدرسة . وهذا ليس هو المثال الوحيد .

فى ظل هذا الوضع المعقد يبدو أن بنيامين جور اربيه المستشار والمنسق هو الانسان الوحيد الذى يحاول إبراز مشكلة عرب الجليل وجيرتهم مع اليهود كمشكلة قومية . ولكن جور أربيه مثل سابقيه فى المنصب مضطر إلى تقديم وعود وهمية فى ظل حكومة لم تعقد طوال خمس سنوات ولو جلسة واحدة لمناقشة هذا الموضوع . ذات مرة كان الوزير إرليخ مسئولا عن القطاع العربى - وحاليا لا يوجد مثل هذا الأمر ، يفضل جور أربيه عدم الاجابة على السؤال كم مرة إلتقى مع رئيس الوزراء لاجراء مناقشات جادة وأساسية حول الموضوع . إن هذا لا يروق له ، إنه ليس سياسيا ، وما زال يلقى القبول لدى الجميع ، يعرف العرب أنه

الوحيد الذى يناضل من أجلهم وهم ينسبون إليه جزءا كبيرا من تقدمهم فى السنوات الاخيرة ، واليهود يعتمدون عليه بأنه لن يهمل تهويد الجليل على حساب العرب . ولكن من يعرف بنيامين يستطيع آن يقول أن الرجل يعانى منذ فترة طويلة من الاحباط والاستياء يشعر أن منصبه عديم القيمة وأنه لا يوجد شخص يهتم بنصائحه . إنه يجرى من وزارة إلى وزارة ، من وزير إلى وزير ، يطفىء حرائق ويسجل إنجازات طيبة ، لا يمكن الحديث عن سياسة منظمة وعن رؤية شاملة .

إنه يصف إنعدام السياسة تجاه عرب الجليل بأسلوب فلسفى ويقول : ـ « إن هؤلاء الذين يتحدثون عن سياسة لا يفهمون معنى وجود دولة ديمقراطية تعامل الجميع بصورة متساوية إن العرب هم جزء لا يتجزأ منا ومشاكلهم هى مشاكل الدولة كلها ، هل توجد مساواة بين اليهود والعرب ؟ هل الاسكان والصرف الصحى هي مشاكل سياسية ؟

إذا كان بنيامين جور آرييه يعتقد أنه لا توجد مشكلة عربية فى الجليل فلماذا بذل كل ما فى وسعه وأقام بأموال طائلة معهدا فى القدس يعلم الشبان اليهود والعرب كيفية التعرف على الطرف الثانى ؟ لقد أقام جور آرييه هذا المعهد منذ ثلاثة أشهر وذلك لأنه أدرك أن المشكلة تتفاقم ولأنه عرف أن الأمل الكبير لخلق تقارب بين الشعوب وكسب المعتدلين ـ وإقامة جمعيات صداقة وإخاء ـ هذا الامل فشل وخمدت أنفاسه .

عندما قامت تلك الجمعيات فى أيام حكم المعراخ (وينتمى معظمها بالفعل لحزب العمل وكوادر الهستدروت فى القطاع العربى) كان هناك أمل بانه قد تم إيجاد ثقل مضاد للمتطرفين وملاذ للأغلبية الصامتة والمعتدلة ، وكان عام ١٩٧٩ هو عام الذروة لأكبر جمعية يرأسها سليم جبران وعضو الكنيسيت أمنون لين . وخلال الاحصاء الذى تم فى نفس السنة بين ٥٤ الف عربى يعيشون فى إسرائيل أعلن ١٥ ٪ من بينهم عن إستعدادهم للعمل فى إطار الجمعية . وحاليا يعترف عضو الكنيسيت لين أن تلك الجمعية قد لفظت أنفاسها وحتى رابطة عضو الكنيسيت السابق دافيد كورن من قبل حزب العمل التى ركزت نشاطها فى الجليل الغربى . فقدت الكثير من نشاطها التى إمتازت به منذ بضعة سنوات . فشلت الروابط وقفز المتطرفون لملء الفراغ الذى ظهر والسبب الأساسى للفشل مقبول لدى الجميع دون أى إختلاف : ـ وهو أن اليهود لم يرغبوا فى وجود تلك الروابط .

عندما كانت رابطة لين فى ذروتها إمتاز نشاطها فى إصدار جريدة وإجراء لقاءات مستمرة وإجتماعات ومحادثات بناءة . ولكن الصورة التى ظهرت تقريبا من البداية أظهرت . أن اليهود لم يحضروا للاشتراك فى اللقاءات . ويعترف لين بأن اليهود يكرهون العرب . اليهود لا يريدون أن يسمعوا عن أى نشاط إيجابى فى هذا الاتجاه . وكل من يحاول القيام بأى شيء يلقى فى الحال الجزاء الذى يلقاه كل من يحب العرب » .

ويقول أيضا دافيد كورن أن « إستعداد اليهود للاشتراك فى اللقاءات التى كنا نعقدها كان محدودا للغاية ، لقد إعتبروا العرب همجيين ولم يهتموا بذلك . »

وليس هذا إلا خلاف ثانوى إذا كانت هناك خمسة وعشرون أو ثمانية وثلاثون رابطة تعمل ـ ولا تعمل بين الجمهور العربى ، ليس هناك أى خلاف فى أن الأسلوب قد فشل وليس فقط بسبب الفيتو اليهودى يقول بنيامين جور آرييه : ـ إن إدراك أهمية الروابط والصداقة موجود تقريبا فى القطاع العربى فقط . اليهود راضون عن أنفسهم وهم لا يحتاجون إلى هذا . إن ضعف وفشل الروابط قد نبع أيضا من طريقة عملها السطحية والروتينية : ـ لقاءات ، محادثات ، كلمات بلا هدف ، لماذا فشلت رابطة أمنون لين ؟ ليس لأنها لا تمتلك ميزانية بل لأنها لم تتمكن من ضم أعضاء جدد إلى صفوفها ، شبان فى القطاع العربى لم يشترك فى اللقاءات الأخيرة سوى الشيوخ لذلك لم نجد ما يدعو إلى تأييدهم » .

ويحدد ما جد الحاج : ـ « إن الأغلبية لا تحتاج إلى الأقلية ولذلك فإن كل هذه الروابط قد تحدثت وخاطبت المقتنعين ولم تخاطب الأشخاص الواجب إقناعهم ولذلك لم تساهم تلك الروابط ويقول أن الحل موجود فى المنطقة ، إنه واثق تقريبا من أن الوقت ليس متأخرا للبدء فى العمل الذى لم نقم به خلال الخمسة وثلاثين سنة الأخيرة ، لقد إلتقى منذ اسبوعين مع وزير التعليم زبولون هامر وسأله لماذا لا تقوم وزارته بتنظيم لقاء بين الشعبين ؟ .

« يجب الذهاب إليهم ، التحدث معهم والجلوس معهم وأن نشاركهم أفراحهم وأحزانهم ، إننى لا أحتاج إلى روابط لكي يقوم تلاميذ المدارس بزيارة عرافا وسيكنين »

إن كل فرد فى الجليل يستطيع اليوم أن يفعل ما يحلو له يوجد أشخاص يجلسون ويتحدثون سويا ولكن هناك أيضا من يطلقون النار على الماشية التى يمتلكها العرب .. وهناك من يتجاوزون الحدود ـ مثل تلك

الحوادث تهدم أى محاولة لبناء الجسر ، يقول رسكى « إن اليهودى مطالب بأن يظهر بأنه قوى » وأن العربى يعرف أنه قوى ولكن الصداقة ليست ضعفا ـ بل العكس : ـ إذا لم أتعرف على جارى سأظهر فى نظره كجبان »

فى ٢٢ سبتمبر من العام الماضى قام جزء من عرب إسرائيل بالرد على أحداث صبرا وشتيلا بصورة أطلق عليها بعد ذلك « أنها بوادر عصيان مدنى » لقد هاجموا خمسة مراكز شرطة أحرقوا بعضها وقاموا بإغلاق الطرق . والسؤال ـ ماذا سيحدث فى يوم الأرض القادم يقلق الكثيرين ؟ .

وماذا يقول الساخرون ؟ أن حدوث شغب فى يوم الأرض يمكن أن يوقظ قادة الدولة على حقيقة أن برميل البارود فى الجليل لن يظل خامدا إلى الأبد .

---

(٤) قانون دعم العائلات اليهودية كثيرة الانجاب ، قانون عنصرى

جيروزاليم بوست .
بقلم/ يوسف جويل
نقلا عن الرأى الأردنية ١٦/ ٤/ ١٩٨٣

يحتج الكاتب فى هذا المقال على حرمان العائلات العربية من الاعانات التى تقدمها الحكومة للعائلات كبيرة العدد ، ويرى أن ذلك التمييز يعكس سياسة عنصرية ، ويفند الحجج التى يقدمها انصار هذا التمييز لتبرير موقفهم .

ورد فى القانون الاسرائيلى ، ان الحكومة الاسرائيلية لا تميز بين مواطنيها على أساس التقاليد ، مما يجعل المبادرة البهلوانية لحرمان الأطفال العرب من المخصصات التى تمنح للعائلات كثيرة الأولاد أمرا يدعو الى السخرية .

وكل ذلك بدأه حزب « تامى » وهو أول حزب اسرائيلى عنصرى يتمكن من دخول الكنيست والوزارة ، وهذا الحزب الذى رأى ان فرصته فى الحصول على أصوات الناخبين أصبحت ضعيفة أصدر انذاره النهائى لحكومة بيجين ، قائلا إنه مالم يتم الموافقة على تشريع منح مخصصات للأسرة كثيرة الاولاد قبل نهاية هذا الشهر ، فانه ينسحب من الائتلاف الحكومى . والحقيقة الغريبة هى أن ائتلاف بيجين لا يعتمد على أصوات أعضاء الكنيست الثلاثة الذين ينتمون إلى حزب تامى .

وعلى أى حال ، فبعد محاولات باسلة وفى بعض الأحيان ملتوية من قبل وزير المالية يورام أريدور ليدافع عن الخزينة ، فانه تقرر انه ليس هناك خيار إلا الخضوع لانذار « تامى » وحزب القوميين المتدينين .

ولان الغرض من هذا العمل هو شراء أصوات العائلات كثيرة الأولاد لتامى ولتشجيع نسبة الولادة عند اليهود فقد وضع هذا التشريع فى إطار بحيث لا يستفيد من المخصصات إلا العائلات اليهودية ، وبسبب ارتفاع نسبة الولادة بين « الاسرائيليين العرب » فان الأطفال العرب المؤهلين لأخذ هذه المخصصات يساوون فى عددهم الأطفال اليهود تقريبا . فان شملت هذه الصفقة الأطفال العرب فهذا يعنى مبلغا إضافيا تصرفه وزارة المالية يصل الى ٢ بليون شيكل فى السنة .

ولدى مناقشة الكنيست لهذا الموضوع تقدم المدعى العام اسحق زامير ، وقال إن تمييزا عنصريا مكشوفا يوجد فى هذا التشريع وهذا التمييز صارخ لدرجة أنه غير مقبول ، وقد كانت وجهة نظره مقنعة الى حد ما ، ولكن ليس إلى الحد الذى يجعل من الممكن شمول الأسر العربية بالحصول على هذه المخصصات ، وقد استطاعت العقول الخصبة أن تجد حيلة مريحة لحرمان العائلات العربية .

سبق لحكومة حزب العمل عام ١٩٧٠ أن سنت قانونا يقدم اعفاءات ضريبية خاصة بالعائلات كثيرة الأولاد شريطة أن يكون أحد أفراد العائلة التى تحصل على الاعفاء يعمل فى الجيش الاسرائيلى . فيتضح

من هذا ان حكومة حزب العمل كانت تمارس التمييز العنصرى ضد العرب شأنها شأن حكومة الليكود والذى يدل على التمييز العنصرى ان الطلاب المتدينين من أجودات اسرائيل والذين لايخدمون فى الجيش ، لم يحرموا من الاعفاءات الضريبية كما حرم العرب ، والان فان حكومة الليكود سوف تعطيهم الزيادة الممنوحة للأسر كثيرة الاولاد ، وعليه فان العرب هم الوحيدون الذين لن يستفيدوا من تطبيق هذا القانون .

والان فعام ١٩٨٣ ليس عام ١٩٧٠ ، ولكن نرى ان عضوى التجمع وهما محمد وتد ، وحمد خلايلة طلبا من محكمة العدل العليا أن تصدر أمرا تمنع فيه هذا التمييز الذى لا يتفق مع الدستور .

وقد قدمت حجتان تدعمان هذا القانون الذى يتضح فيه التمييز العنصرى ، فالأولى هى ان الشعب اليهودى بعد ان تفرق فى الأرض وتناقص عدده له الحق أن يشجع من بقى من شعبه حيا ان يكون منتجا وأن يتكاثر . ولكن المشكلة أنه بالرغم من الاعفاءات الضريبية التى حصلت عليها الأسر اليهودية ، فنسبة الولادة لم يطرأ عليها تغيير يذكر . وكذلك فالنساء اليهوديات المولودات فى دول شرقية أصبحن مثل اليهوديات الغربيات فى عدم الرغبة فى كثرة الولادة ، ومما يجدر بالذكر ان الشابات العربيات أصبحن يملن الى تكوين أسر حديثة يكون عدد افرادها قليلا .

لقد كانت هناك اقتراحات ان تؤخذ الأموال التى تدعم الأسر كثيرة الافراد من الوكالة اليهودية ، ولكن المشكلة هى ان حزب تامى لايستطيع ان يضغط بها على الحكومة .

أما الحجة الثانية التى تدعم هذا التمييز العنصرى المكشوف ضد العرب فقد قدمها بدون خجل الدكتور اسرائيل الداد ، حينما كتب فى جريدة « هارتس » مقالة بعنوان « التمييز العنصرى الذى له ما يبرره » وجاء فى المقالة أنه من الخطأ الحكم على اسرائيل حسب المقياس المتبع فى الدول الغربية ذات المجتمعات الحرة ، فاسرائيل لا زالت تحت تأثير ثورة قومية ، ولذلك يجب الحكم عليها بمقاييس ومفاهيم مختلفة عن تلك الموجودة فى الدول الغربية .

إن هذه الحجة التى تقدم بها الدكتور اسرائيل الداد ، هى نفس ما احتجت به حكومة جرابسكى البولندية ، وهذا أمر لا يخفى على الدكتور اسرائيل . فقد قامت حكومة بولنده فى ذلك الوقت بشكل متطرف من أشكال التمييز الاقتصادى اللاسامى ضد الاقلية اليهودية فى بولندا مما أدى الى هجرة كثير من يهود بولندا بما فيهم قسم من اليهود البولنديين الذين هاجروا الى اسرائيل . وكان الدافع وراء تصرف البولنديين بهذه الطريقة ان بولندا فى ذلك الوقت كانت حديثة الاستقلال ولا يمكنها أن تتحمل استمرار تحكم الأقلية اليهودية فى تجارتها واقتصادها .

ومما يشابه ما احتجت به بولندا ، موقف الألمان من اليهود فى الثلاثينات من القرن الحالى ، ورومانيا حينما استقلت فى القرن التاسع عشر .

وفكرة الداد مبنية على مبادىء مشابهة لما حصل فى أوروبا ضد اليهود ، وهذه هى العدالة الاجتماعية حسب وجهة نظره .

إن اليهود الذين قدموا الى اسرائيل من مجتمعات كانت تمارس التمييز العنصرى ضدهم يجب ان يكونوا حساسين حين تطبيق نظام عنصرى ضد العرب ، ويجب عليهم أن يقاوموا مثل هذه الممارسة .

ويجدر بنا فى عيد الفصح الذى يرمز الى تحرر الشعب اليهودى من العبودية ان نستمع لما نص عليه تراثنا من وجوب تطبيق نفس القانونعلى الغريب بنفس الطريقة التى يطبق فيها القانون على اليهودى .

(٥) بين الاستسلام والهروب

هارتس ١٩٨٣/٣/٤
بقلم بولس

يستعرض هذا المقال مظاهر مقاومة العرب فى الارض المحتلة للأحتلال الاسرائيلى ويرى ان هذه المقاومة مشروعه بقدر ماكانت مقاومة « اليشوف » للأنتداب البريطانى مشروعة . ثم ينتقل لاستعراض مظاهر السلوك العدوانى والعنيف الذى يسلكه المستوطنون اليهود فى الارض المحتلة ضد السكان العرب ، وتشجيع الحكومة بكافة هيئاتها لهذا السلوك بما يهدد الطابع الديموقراطى والليبرالى لاسرائيل .

ترجمة : يحيى محمد عبدالله

لايكاد يمر يوم حتى تطالعنا الصحف بأنباء عن عمليات الرشق بالحجارة للعربات الاسرائيلية ، وعن مظاهرات التلاميذ وما شاكل ذلك من الاحداث . كما نسمع ايضا عن القاء قنبلة هنا أو هناك ولكن احداث الرشق بالحجارة هى الطابع الغالب لهذه الاحداث . أما المحاولات التخريبية عن طريق وضع العبوات الناسفة فانها نادرة جدا أو تكاد تكون معدومة وذلك باستثناء مايحدث على الجانب الغربى للخط الاخضر .

فهل كفت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة محسوبة عن العمليات التخريبية فى المناطق المحتلة حتى لاتعرض حياة السكان العرب للخطر ؟ أو ربما يمكن ان يكون ايعازا بعدم وجود مثل هذه العمليات التخريبية لنشاط خدمات الامن الاسرائيلية وعملها الدائب ؟ .

على أى حال : فالاثارة والتحريض بالضفة الغربية ـ وهى قليلة فى قطاع غزة ـ لم تتوقف . وليس هناك مبرر للتقليل من قيمة ووزن هذا العمل ، كما لايجب ان نستنتج من بروز تلاميذ المدارس والطلاب . ان السكان الكبار فى الضفة الغربية يوافقون على الاحتلال الاسرائيلى . فالكبار اشد حذرا بطبعهم ، ولكنهم ممعنون فى تأييد مظاهر العدوان التى يمارسها الشباب فهل هناك احتمال آخر ؟

ان عرب الاراضى المحتلة لايردون على الاحتلال الاسرائيلى بشىء مختلف عن طابع رد « اليشوف » اليهودى على سياسة الكتاب الابيض لحكومة بريطانيا عام ١٩٣٩ ، وعلى اغلاق الارض امام الهجرة اليهودية عن طريق سلطات الانتداب البريطانى ، وعلى تقليص عمليات شراء الارض . واذكر الان ظهور « برل لوكر » رحمه الله امام اللجنة المركزية لحزب « هجرة جديدة » فى « تل ابيب » فى منتصف سنوات الاربعينات . وقد دار الجدل بين الضيف والمضيف حول مسألة ارهاب المنظمات « إتل » و « لحى » .. وقد كان هناك اتفاق فى الرأى حول معارضة افعال هذه المنظمات الارهابية ولكن مع ذلك رأى « برل لوكر » الذى كان آنذاك مقيما فى لندن وركز كل اهتمامه على العلاقات مع حزب الاحرار « ان تل ابيب لن تقبل حاكما عربيا » .

فعلى أى اساس يتوقعون لدينا ان « غزة » و « الخليل » و « بيت لحم » و « رام الله » و « نابلس » (شخيم) و « جنين » يجب ان تقبل حكاما يهودا لها منذ مايقرب من ستة عشر عاما ؟!

لقد سارع الشباب اليهودى وراء المنظمات السرية على اختلاف انواعها عندما تخوفوا فقط من احتمال قيام حكومة عربية بعد مضى بضع سنوات يكون الشباب اليهودى خاضعا لرحمتها . أما الحكم العسكرى الاسرائيلى فهو حقيقة قائمة منذ يونيو عام ١٩٦٧ .

ان عدد السكان العرب فى الضفة الغربية يناهز حوالى ٦٠٠ ألف شخص ـ بالتقريب مثل عدد سكان « اليشوف » اليهودى فى الارض فى الاربعينات ـ وليس هناك سبب فى العالم يستطيع ان يوضح لماذا يوافق السكان العرب على حكم دولة اجنبية .. فالطريق الطبيعى هو معارضة حكم هذه الدولة والبحث عن طرق للأعراب عن هذه المعارضة .

وليس هناك فارق أو اختلاف رئيسى بين رؤساء بلديات لديهم الاستعداد للتعاون مع سلطات الاحتلال بهدف عدم اعطاء هذه السلطات الذريعة لفصلهم أو تعيين ضباط من جيش الدفاع الاسرائيلى مكانهم ، وبين طلاب وتلاميذ ينتظمون فى مظاهرات وفى محاولات تخريبية ضد اليهود من العسكريين والمدنيين على السواء .

وقد قال « موشيه سفيه » رحمه الله فى مستهل الصراع وفى بداية تأسيس حركة التمرد بانه لايقصد ان يحمل السكان اليهود السلاح ضد القوات البريطانية ، ولكن اذا تم ارسال محاربى حركة التمرد الى المقصلة فان علينا ان نبدى تضامننا معهم . فقد طالب « سفيه » « بسلامة اليشوف » . ومن ذا الذى لايذكر ان الاضراب عن العمل لمدة يوم واحد قد تحول الى واحد من اسلحة الصراع فى ذلك الوقت .

وبعد الانتصار فى حرب الايام الستة على الفور لم يفهم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة على انه ظاهرة دائمة . وقد امتنعت حكومة الاتحاد الوطنى بزعامة « ليفى اشكول » فى ذلك الوقت عن ان تقترح على الاردن التفاوض على اساس الحدود الدولية مثلما اقترحت ذلك على مصر وسوريا ، ولكن ليس هناك اساس للقول بأن هذه الحكومة قد فكرت فى ضم الضفة الغربية كلها . حقا تبنت هذه الحكومة « مشروع آلون » . ولكن بقدر ما أثقلت هذه الخطة ـ خطة آلون ـ التى نادت من الاساس بغرس المستوطنات اليهودية فى البقاع الاردنى من اجل فرصة للوصول الى سلام مع الملك حسين يوما ما . وقد اخذت حكومات « المعراخ » حذرها من توسيع نطاق المستوطنات اليهودية فى منطقة الجبل ، ومستوطنة « قادوم » و« عوفيرا » لاتثبتان العكس .

والسكان العرب بعد ان ادركوا ان محاولات اثارة الوقيعة والتحريض العام تصطدم برد فعل جاد وافقوا على الاحتلال على انه ظاهرة مؤقتة . وسعى وزير الدفاع « موشيه ديان » فى ذلك الوقت الى تحديد الوجود الاسرائيلى الى اقصى حد كلما كان ذلك ممكنا . وقد استطاع الاعلام الاسرائيلى فى ذلك الوقت عرض حكم « ديان » على انه حكم ليبرالى للغاية لدرجة ان وسائل الاعلام الدولية ايدت ذلك .

وقد بدأت اوجه الامور تتغير من يوم ان قال « مناحيم بيجين » انه سوف تكون هناك اكثر من « ايلون موريه » . فقد بدأت حكومة اسرائيل فى تنمية مستوطنات « جوش امونيم » فى انحاء « يهودا وشومرون » وما تم فعله عن طريق خطوات مترددة ايام حكومة « بيجين » الاولى لاقى رواجا بالغا ايام حكومته الثانية وقد ركز « عيزر وايزمان » وقت ان كان وزيرا للدفاع معظم نشاطه بقدر لم تنله وزارة الدفاع ذاتها على دفع عجلة السلام مع مصر وكرس للأراضى المحتلة اهتماما محدودا فقط . وعندما قتل ستة من مستوطنى « كريات أربع » بواسطة مجموعة من المخربين بداخل « الخليل » استسلم « وايزمان » لضغوط مستوطنى « كريات اربع » وطرد رؤساء بلديات « الخليل » و « حلحول » الى حدود لبنان .

اما « آرئيل شارون » وقت ان كان وزيرا للدفاع فقد اتبع سياسة اليد القوية . فهل اضعفت هذه السياسة من معارضة السكان العرب للأحتلال ؟ .. كلا ..

ومن المحتمل أن « شارون » لم يتوقع على الاطلاق حدوث هذا الضعف لقد أعطى ثقته لروابط القرى التى تم تأسيسها على أنها عنصر عربى محلى من الممكن أن يكون نواة للمجلس الادارى لنظام الحكم الذاتى ، وكم كانت هذه المحاولة مصطنعة الى حد كبير عندما أدركنا فى الآونة الأخيرة ذلك عندما اقال رئيس الادارة المدنية الجديد الذى خلف البروفيسور « ميلسون » أهم هذه الروابط وطالب بتعيين أحد ثقاته .

فى تلك الآونة بدأ المستوطنون فى الرد على مظاهر العداوة من جانب العرب مع الأخذ بزمام القانون بين أيديهم . ولسنا مبالغين إذ نقول أن مستوطنى « جوش إمونيم » يرون أنفسهم جديرون بمعاقبة المتظاهرين والمشاغبين العرب كما يحلو لهم . وقد كانت هناك حالات بادروا هم من جانبهم بإرهاب العرب عن طريق عمليات العنف ـ خطف ، إعتقال ، ضرب ، إطلاق النار ، وحملات عفوية بداخل القرى العربية .

وأخذت هذه الأفعال فى التوالى جنبا الى جنب مع إغلاق بعض المناطق لضرورات أمنية ومع مصادرة الأراضى لأغراض إستيطانية جديدة ولاعجب فى أن العديد من العرب يفسرون مجموعة هذه الظواهر على أنه علامة لاهتمام الحكومة الاسرائيلية بجعل حياة العرب لاتطاق حتى يروا انفسهم مضطرين الى الابتعاد الى الأردن والى سوريا والى دول الخليج حيث الملاذ هناك . ورجال حركة « كاخ » ليسوا إلا التعبير الصارم بل وكذلك أيضا التعبير الصريح والصادق لهذا الهدف . وإن الفوارق الأيديولوجية بين عضو الكنيست

حنان بوران » (جوش إمونيم ـ تحياه) والحاخام « موشى ليفنجر » والحاخام « مائير كاهناه » ليست فوارق ذات مغزى من ناحية السياسة العملية . كما أن الشرطة الاسرائيلية والقيادات العسكرية لاتطبق بالضرورة سياسة الادارة المدنية ولكن حيث أن هذه الادارة قد شكلت طبقا لرغبة وزير الدفاع السابق ، فقد رأت الشرطة والقيادات العسكرية ضرورة فى أن تطابق نفسها مع الخط المحلى من الجهات العليا . كما أن الرأى الشخصى لرئيس الأركان أضفى شيئا من الاقناع على رغبة « أرئيل شارون » ، وليس ذلك إلا أمرا طبيعيا فى مثل هذه الظروف أن ترتدع العناصر الأمنية عن تطبيق القانون أيضا على المستوطنين . فإما أنها فعلت ذلك بأمر من الادارة المدنية أو أنها أدركت مسبقا وحوب فعل ذلك من تلقاء نفسها ، عندما كانت مطالبة بالتحقيق فى عمليات الاستفزاز الصادرة عن المستوطنين ضد السكان العرب .

وقد غض رئيس الوزراء طوال هذا الوقت نظره عن ذلك كله وكأنه لم ير أو لم يسمع شيئا كما امتنعت الحكومة عن مناقشة الوضع فى الأراضى المختلفة ، كما أن لجنة الأمن والخارجية التابعة للكنيست لم تتطرق الى تفاصيل الموضوع . من ناحية أخرى قلص التليفزيون الاسرائيلى بصورة ملموسة تقاريره عن الوضع فى الأراضى المحتلة ، وهو الذى أغضب أعضاء الكنيست من حركة « حيروت » وجزء فقط من الصحافة يحرص على أداء مهمته ورسالته الجماهيرية بكتابة التقارير عن تسلسل الأمور وتطورها فى الضفة الغربية وقطاع غزة . مرة أخرى أقول إننا لانستطيع المباهاه أو المفاخرة بحكم الاحتلال الاسرائيلى الذى يتدخل كما هو واضح فى حياة السكان المحكومين . وحيث أن معظم رؤساء البلديات والمدن العربية الهامة الذى إختيروا بواسطة السكان قد أقيلوا من مناصبهم أو طردوا أو ألزموا مساكنهم فلا ينبغى التحدث بعد عن حكم ليبرالى .

إن الحكومة تزيد من تمسكها بالحكم الذاتى الشخصى لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لاتفاقيات « كامب ديفيد » ولكن ينبغى أن يكون الانسان أعمى حتى لايعرف أن العناصر التى تعمل الحكومة تحت تأثيرها قلقة بسبب تعطل المفاوضات حول الحكم الذاتى . وكلما زاد تعطل هذه المفاوضات فمن الممكن تكثيف المستوطنات القائمة ، وإقامة مستوطنات أخرى جديدة ، وغرس مواقع جديدة « للناحال » وزيادة دعم شعور المستوطنين بأنه عن طريق سياسة اليد القوية سواء بالمبادأة أو بالرد فإنهم يعملون طبقا لهوى الحكومة .

لقد إحتفظت حكومات إسرائيل ذات مرة بالأراضى على الأقل كوديعة إستعدادا للتفاوض حول السلام مع الدول العربية ـ خصوصا فى الضفة الغربية كوديعة للتفاوض مع الأردن . وبالفعل فإن الحكومة تتصرف منذ التحول الذى حدث فى سنة ١٩٧٧ كما لو كانت هى وريثة الانتداب البريطانى : فهى كما هو واضح تؤدى واجب الانتداب من تشجيع للاستيطان اليهودى المكثف فى أرض إسرائيل غرب نهر الأردن . ومنذ أن شغل « أرئيل شارون » منصب وزير الدفاع توقفت الحكومة عن التصرف على أنها صاحبة الانتداب وبدأت فى الاعداد لضم الأرض المحتلة .

ومرة أخرى تتحدث « عناصر سياسية بالقدس » عن الحكم الذاتى كحل أمثل للمشكلة الفلسطينية وكأن إتفاقيات « كامب ديفيد » لاتتحدث عنه كحل إنتقالى أمثل لفترة خمس سنوات فقط

ويقول نائب وزير الزراعة السيد « ميخائيل ديكل » بلاحياء إنه بعد أن يكون هناك ١٠٠ ألف يهودى فى الضفة الغربية بعد عامين ، فسوف يوجد وضع يستحيل معه إعادة الأراضى الى الحكم العربى .

فإذا تحققت هذه النبوءه . فسوف تتحول دولة إسرائيل الى دولة مزدوجة القومية « الجنسية » ولكن لن تكون دولة يحكمها قانون واحد بصورة عادلة بين شعبين ، فى هذه الدولة سوف يحكم شعب واحد شعبا آخر وسوف تواجه الأقلية خيار الاستسلام أو الهروب . فإذا مااستسلم عرب الأراضى المحتلة فمستقبل دولة إسرائيل هو إضاعة طابعها كدولة يهودية وكدولة ديموقراطية . وإذا ماهرب عرب الأراضى فسوف تخلق مشكلة لاجئين جديدة تصعب على إسرائيل أن تقف فى وجه ضغوط العداوة الدولية الآخذة فى التزايد . ومن المهم أن نتعلم ونعرف كيف ستكون سياسة وزير الدفاع الجديد الذى إكتسب الحنكة من منصبه كسفير لاسرائيل فى الولايات المتحدة سواء من اليهود أو من غير اليهود تجاه الأراضى المحتلة على ضوء هذا الخيار الظاهر جليا أمام ناظريه .

(٦) دم اليهود ثمين والدم العربي رخيص

يدبعوت أحرونوت
بقلم/ جاوليئور

نقلا عن الرأى الأردنية ٢٨/ ٥/ ١٩٨٣

يستعرض الكاتب في هذا المقال الممارسات الوحشية التى يرتكبها المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ضد السكان العرب هناك . وكيف ان السلطات الاسرائيلية تعطل تنفيذ القانون في هذه المناطق وتتعمد ابطاء إجراءات التحقيق والمحاسبة لهؤلاء المستوطنين المتطرفين

● بينما كانت اسرة عبد العزيز نيروخ تجلس مساء يوم السبت الواقع في ٢٦ ايار في العام ١٩٧٩ في بيتها الواقع في البلدة القديمة في الخليل سمعت دوى انفجار كسر زجاج نوافذ البيت قبل ان يعلم اصحابه مصدر الانفجار وبعدها اقتحم غرفة الجلوس عدد من الشبان يتكلمون بالعبرية حيث قالوا « جئنا لكى نخرجكم من هنا من هذا البيت الذى كان وسوف يظل لليهود » وسيطر الذهول والدهشة على أبناء الاسرة الذين كانوا جالسين على مقاعدهم فاغرين افواههم ولم يتحرك احد منهم ، وقام رب الاسرة وطلب من الاشخاص الذين اقتحموا بيته ان يجلسوا ليتحدث معهم لكن الزوار غير المتوقعين لم يأتوا للحديث بل حضروا للعمل .

بعد لحظات معدودة قام الزوار بضرب اصحاب البيت بقسوة بما في ذلك النساء والاطفال وحطموا جهاز التليفزيون والابواب والمائدة والكراسى واستمر الاعتداء لمدة ساعة في الوقت الذى كان فيه اصحاب البيت يتوسلون طالبين الرحمة من الزوار وعندما ادرك الزوار بان شيئا في البيت لم يبق على ما كان عليه تركوه بعد ان هددوا اصحابه بان عدم مغادرتهم له تعنى تكرار هذه الزيارات .

لم يكن البيت الذى تملكه اسرة نيروخ هو البيت الوحيد الذى شهد اعمال عنف في تلك الامسية فقد زاورا بيت عمر عيسى في البلدة القديمة ايضا ، وقد ابلغ هذا الشخص الشرطة بقصة مماثلة لقصة عبد العزيز نيروخ كما قام اثنان من سكان الخليل براوية نفس القصة للشرطة في تلك الامسية .

كان رد قائد الشرطة في منطقة الضفة الغربية على تلك الشكاوى بانه ينظر الى هذه الاعمال بخطورة بالغة وانه سيجرى تحقيقا جذريا في الموضوع

وقد نجح العرب في وصف المعتدين وساعدوا في تركيب صور شبيهة لهم لكن عدل عن التحقيق مع عدد من المشبوهين لم يتم عمل شيء فلم تقم الشرطة باعتقال احد كما لم يحاكم احد في هذه القضية ولم يعاقب الاشخاص الذين قاموا بالعملية حتى يومنا هذا .

وعلمت الحكومة في اليوم التالى بتفاصيل ما حدث وكان ذلك في اليوم الذى قامت فيه اسرائيل باخلاء مدينة العريش ولم يكن لدى بعض الوزراء الوقت الكافي لسماع التقرير حول احداث الخليل وكل ما فعلته الحكومة انها شجبت ما حدث واعلن احد الوزراء عن عميق اسفه لما جرى .

كان هذا الحادث واحدا من عشرين حادثا قام عدد من القضاة بتقديم تقرير مفصل عنها الى المستشار القانونى للحكومة طالبين التحقيق فيها لمعرفة كيفية قيام عدد من المستوطنين اليهود بتولى زمام القانون بايديهم والتهجم على السكان العرب في الضفة الغربية دون ان يتم اعتقالهم او محاكمتهم على هذه الاعمال .

ان استقالة المحامية يهوديت كارب مساعدة المستشار القانونى للحكومة من اللجنة التى اوكلت اليها مهمة متابعة تحقيق هذه الحوادث ربما كانت خطوة ناجحة عن يأس او خيبة امل لكن هذه الاستقالة قد تؤدى الى تحريك العربة التى توقفت في مكانها منذ اشهر طويلة .

ان محاولة تحريك العربة جرت في منتصف العام ١٩٨٠ ، حين اجتمع في بيت البروفيسور مناحيم يعريه في احدى الامسيات الصيفية مجموعة من الضباط الذين انهوا خدمتهم العسكرية في المناطق المحتلة

. بالاضافة الى القاضي اورئيل بروكتشيه وهو القاضي الوحيد الذى حضر الاجتماع وابلغنى بتفاصيله حين قال بان الحاضرين لم يصدقوا فى بداية الامر ما قيل لهم وانه خرج من الاجتماع مصعوقا من كثرة ما سمع من قصص تقشعر لها الابدان حول ممارسات المستوطنين ضد السكان العرب فى الضفة الغربية دون ان يتهموا باية مخالفة ، كما اتضح انه فى بعض الحالات لم تجر حتى محاولات بسيطة للبحث عن مرتكبى المخالفات او اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة

لقد فتح ذلك اللقاء الباب امام لقاءات اخرى فى بيت البروفيسور ميخال برونو وكانت الاقوال التى قيلت هناك اشد قسوة من تلك التى سمعت اول مرة ومن بينها قصة حول مستوطنين اقتحموا عددا من البيوت فى احدى القرى العربية وقاموا باعمال شبيهة التى وقعت فى البلدة القديمة فى الخليل ، وقصة اخرى حول اقتحام المستوطنين لمدرسة ابتدائية وتحطيم الاثاث والاجهزة التى كانت فيها ، وقصص اخرى حول ضرب العرب فى الشوارع وتحطيم زجاج عدد كبير من السيارات .

واضاف القاضي انه اتضح لهم بان ما حدث هو عملية نقل القانون الى ايدى اشخاص معينين فى الوقت الذى تقوم فيه السلطة الحاكمة بتحقيقات لانتائج لها .

لخص المجتمعون الوضع كالتالى : لقد تحول الدم اليهودى فى المناطق المحتلة الى دم غال واصبح الدم العربى رخيصا .

وتساءل المجتمعون ما اذا كانت هذه هى حقا الديمقراطية التى تمنح السكان الذين يعيشون تحت السلطة الاسرائيلية الحماية اللازمة ؟

وتحدث عدد من القضاة فى تلك الامسية وطالبوا بضرورة عدم السكوت عن الامر وتوجهوا بالفعل الى المستشار القانونى للحكومة فى ٢٧ تموز ١٩٨٠ مطالبين بالتحقيق فى ٢٠ حادثة قام بها اليهود بالتهجم على السكان العرب فى المناطق المحتلة .

وكتب القضاة فى ذلك الحين للمستشار القانونى بانه يبدو بان الشرطة الاسرائيلية والجيش لا يعملان ما فيه الكفاية للكشف عن الجناة ، كما تم اغلاق ملفات تحقيق ضد المستوطنين فى مراحل التحقيق الاولى نتيجة للعلاقات التى تربط المستوطنين ببعض ضباط الشرطة وضباط الحكم العسكرى وحتى فى الكنيست والحكومة كان لهؤلاء المستوطنين عدد من الاصدقاء كما لم يتم التحقيق فى قضايا اخرى نتيجة لعدم قيام السكان العرب بتقديم شكاوى « لا يوجد حاجة لتقديم شكاوى فى حالة وقوع عمل جنائى »

وقد انهى القضاة رسالتهم بقولهم بانه اذا كانت الامور تسير بهذه الصورة حقا فان ظلالا من الشك تقع على حقيقة تطلع معظم الاسرائيليين الى العيش فى ظل القانون .

لكن العربة بقيت غارقة فى الوحل فقد تبين بان الشرطة لم تعد بقيام هيئة مدنية بتحقيق فى اسلوب عمل اقسامها بمعالجة الاحداث التى تم فيها المساس بالسكان العرب كما رفض مفتش الشرطة العام السابق استقبال البروفيسور بروكتشيه ورفاقه على الرغم من ان المستشار القانونى للحكومة اوصى بعقد هذا الاجتماع ، كما لم تسرع الشرطة فى تحقيقاتها الرسمية وحاولت تاخيرها على الرغم من التوصية التى اصدرتها الحكومة بهذا الشان فى ٢٧ ايار ١٩٧٩ فى اليوم الثانى لاحداث البلدة القديمة بعد مرور عام على الطلب الذى تقدم به القضاة رد المستشار القانونى للحكومة قائلا بانه قرر ان يشكل طاقما خاصا لتحقيق ومتابعة الموضوع برئاسة المحامية يهوديت كارب احدى المحاميات القديرات فى وزارة العدل .

استمرت التحقيقات زهاء العام وكان التقرير الذى اعدته من الوثائق السرية جدا فى اسرائيل حتى ان وزيرى العدل والداخلية امرا بعدم نشره بعد ان اطلعا عليه . لقد كشف التقرير عن صورة بشعة لغاية حول عجز القانون عن العمل ضد اليهود فى الضفة الغربية كما اظهر بان شريعة الغاب هى التى تسيطر هناك فلا توجد تحقيقات والاعتقالات نادرة وكذلك المحاكمات .

كما اكد التقرير بان التحقيقات التى اجرتها الشرطة سطحية نتيجة للعلاقات غير المتينة بين الجهات الامر الذى منع فرض القانون فى المناطق المحتلة على المستوطنين . وقد تم خزن التقرير فى احد ادراج وزارة العدل ويبدو ان احدا لم يحاول انقاذ العجلة التى غرزت فى الوحل .

يقول البروفيسور اسحق زامير المستشار القانونى للحكومة بان الاتصالات جارية لتحسين ظروف العمل فى التحقيقات وايجاد سبل افضل لعمل المحققين لكن المشكلة هى التعاون بين العناصر المشاركة فى التحقيقات .

وكان رد يحزقيل كراتى رئيس شعبة التحقيقات فى الشرطة على سؤالى حول رضاه عن ادارة التحقيقات

التى تتم مع المستوطنين فى الضفة الغربية بانه غير راض لكن يجب ان يعى كل شخص بان التحقيق فى المناطق المحتلة من الامور الصعبة لان الامر يتعلق بقانون اخر وسكان اخرين ولا يشبه التحقيق الذى يتم داخل منطقة السيادة الاسرائيلية .

واضاف ان الشرطة تبذل كل ما فى وسعها واذا كان هناك من يعتقد بانه يستطيع العمل بصورة افضل فعليه ان يقوم بذلك .

كما نفى كراتى ان تكون الشرطة قد تجاهلت شكاوى سكان المناطق المحتلة العرب كما قال رجال القانون الذين طلبوا تشكيل طاقم التحقيق .

اما رد المحامية يهوديت كارب على سؤالى فقد كان بان المسئولين عنها منعوها من الحديث مع الصحافة .

المستوطنون يتولون زمام الامور .

وعقب البروفيسور بروكتشيه على التقرير قائلا بأنه اثبت كافة الامور التى اثرناها فى طلبنا الذى تقدمنا به الى المستشار القانونى للحكومة فهناك ظاهرة تولى المستوطنين زمام الامور بايديهم وعدم قيام السلطة بفرض القانون على الجميع .

واضاف بانه طالما تم تشكيل طاقم واصدر هذا الطاقم تقريره يتوجب العمل على ضوء التقرير لان العمل بسرية يبعث على الشك فى مدى مصداقية التحقيق .

ثلاث سنوات مرت والعربة غارقة فى الطين لكن هناك امرين قد يساعدان على تحريكها وهما استقالة المحامية كارب من رئاسة الطاقم وتحرك الرآى العام من آجل اعادة الاسس الحقيقية للديمقراطية خاصة المساواة امام القانون .

ثانيا : العنف والانقسام فى المجتمع الاسرائيلى

(١) كيف يفكر الحاخام كاهانا ؟

يديعوت أحرونوت

نقلا عن الراى الأردنية ١٠/٣/١٩٨٣

هذه المقابله مع الحاخام مئير كاهانا تبين بوضوح إلى اى مدى وصلت الجماعات اليهودية المتطرفه فى عنصريتها . وإلى إى حد ينعكس ذلك على موقفها من اليهود الاخرين المعارضين لها .

ولد مير مارتين كهانا البالغ من العمر ٥٠ عاما فى نيويورك وانضم إلى حركة « بيتار » وتلقى تعليمه فى مدرسة دينية واصبح حاخاما ودرس القانون لكنه فشل فى امتحان نقابة المحامين . انشأ رابطة الدفاع اليهودية فى الولايات المتحدة ارتبط اسمه هناك ، بعمليات تفجير سيارات الدبلوماسيين والتشويش على الفنانين والممثلين السوفييت والمتاجرة بالاسحلة . انشأ فى إسرائيل حركة « كاخ » خاض الانتخابات للكنيست الاسرائيلى ثلاث مرات وفشل فيها . شارك فى الكثير من الحوادث فى الضفة الغربية ووزع المنشورات والرسائل التى دعا العرب فيها إلى مغادرة « أرض إسرائيل » وقد مثل أمام المحكمة حوالى ٥٠ مرة ، وتحصن رجاله فى أحد الملاجىء بياميت وهددوا بتفجير أنفسهم وعندما كان فى سجن الرملة كتب كتابه الاخير « إلى نابلس تحت أعينكم » .

فيما يلى نص المقابلة التى أجرتها معه « يديعوت احرونوت » :

س : بن نر ـ مئير كهانا ، لقد خضت الانتخابات للكنيست الاسرائيلى ثلاث مرات منيت فيها بالفشل . لا نستطيع ان نحكم على الاوضاع فى إسرائيل وليس من المستبعد ان تنجح فى المرة القادمة ، فما هى مطالبك التى لن تتنازل عنها فى الاتفاق الائتلافى ؟

ج : علينا أن نغير التعليم اولا ، وندمجه باليهودية ، فمنذ اللحظة التى تم فيها فصل اليهودية عن الصهيونية ، اصدروا حكما بالموت على الصهيونية ، وليس على اليهودية الأمر الثانى هو ضرورة سن تشريع لاخراج العرب من هنا ، لانهم سيشكلون الاغلبية اذا بقوا ٣٠ سنة أخرى اما الأمر الثالث فهو الهجرة إلى البلاد ، فأنا اريد من بيجين ان يقول ما قاله استاذه رئيس حركة « بيتار » ليهود المهجر . اهربوا فليس لكم أى مستقبل هناك .

س : انسكى ـ قلت ذات مرة : اننى مضطر إلى طردهم من هنا ، حتى لا نقتلهم ، مثلما يقتلون الايرلنديين فكيف سيكون اسلوب الطرد ؟

ج ان هذا الأمر ، متعلق بمن سيكون رئيس الحكومة ومن سيكون وزير الدفاع ، ولنفترض بأن العرب هنا سيسمعون غدا بان مئير كهانا هو وزير الدفاع ، فاننا سنصل منتصف الطريق ، لانهم يعرفون بأن عليهم الامتثال للطلب والخروج اذا قلت ذلك : لهذا فانا مستعد لتخييرهم : فمن يريد أن يخرج من تلقاء

نفسه نقدم له التعويضات المالية عن كل ما لديه . ومن لا يريد نقوم باخراجه بالقوه فنحن الذين نملك القوة وليس هم .

س بن نر ـ مادا تقصد عندما تقول نخرجه ؟ بالدبابات ؟

ـ ج لا داعى للدبابات يا سيدى فالاموال يمكن آن تحرجهم وكذلك الخوف . اذ انهم يخافوننا وهذا كل شىء .

س انسكى : من اين لنا بالمال للتعويضات ؟

ج من يهود العالم . وانا واثق انه اذا ما قال بيجين او بيرس او شارون او اى شخص فى منصب رئيس الوزراء ليهود العالم . اننا محتاجون للاموال ولدينا الامكانيات فانهم سيقدمونها بالتأكيد ..

ليتنا فعلنا ذلك عام ١٩٦٧

س انسكى ـ ان الامر يتعلق بنصف مليون عربى فى إسرائيل ومليون ونصف فى الضفة الغربية ؟

ج . ربما كان العدد اكثر من ذلك ..

س : بن نر والمسيحيون العرب ؟

ج بالتأكيد نعم . اذ لا فرق بينهم . لان جورج حبش مسيحى .

س . بن نر . هذا يعنى انه لا يمكن العيش معهم ابدا ؟

ج . ان العربى لا يعيش على الخبز وحده انه انسان له كرامة ، ولا يريد ان يكون جزءا من الدولة اليهودية وانا احترمه لانه يحترم نفسه

س : بن نر ـ ان كنت تحترم العربى حقا . فان طرده من هنا سيعزز من مشاعره الوطنية وحينها سنضطر للدعوة إلى ابادته ؟

ج لا . لا داعى لذلك .

س بن نر ـ تقوم انت ورجالك بتوزيع خرائط (ارض إسرائيل) على اليهود والعرب فى الضفة الغربية ، وتشتمل على منطقة واسعة جدا من النيل إلى الفرات يتراوح تعداد سكانها ما بين ٣٠ ـ ٥٠ مليون نسمة ، هل تعتقد انه يتوجب علينا ان نرثهم ونطردهم ونقتلهم ، من اجل السيطرة على الارض التى نقول بان الله وعدنا بها ؟

ج لا مجال للشك فيما ورد فى التوراة وان ارضنا هى من النيل إلى الفرات انني لست مستعدا لخوض الحرب هذه الايام ولكن اذا ما قاموا هم بذلك مثلما حدث عام ١٩٦٧ فاننا سنحرر هذه المنطقة بالتاكيد .

س . بن نر لكن هذه الحرب ستكلف الكثير من الضحايا .

ج اذا ما بدأوا فان علينا ان نرد عليهم ونحرر اى جزء من ارض إسرائيل ويا ليتنا فعلنا ذلك عام ١٩٦٧ .

س . انسكى عندما يسمع العرب بان مئير كهانا هو وزير الدفاع فان نصف العملية ستنتهى لانهم يعلمون بانك ستنفذ اقوالك اتعتقد انك تخيفهم كثيرا ؟

ج اعتقد ذلك وعندما تكون هناك كراهية فانك ستشعر بالمتعة نتيجة خوفهم منك ، وحتى لو كان العرب مثالا للصدق والاستقامة فانهم سيجبرونك على الانتقام نتيجة الاحساس بالكراهية .

س انسكى قلت انك تشعر بالأسف لان رجالك لم يكونوا هم الذين تعرضوا لحياة بسام الشكعة وكريم خلف ؟

ج : انني ابارك من اعماقى اولئك الذين قاموا بالعملية .

س . انسكى . ما الذى يمنعك اذن من فعل نفس الشىء غدا ؟

ج . ان احدا لم يتألم خلال الحرب العالمية الثانية لسماعه عن موت اى نازى . وبسام الشكعة نازى .

س بن نر والحاخام كهانا ؟

ج ان كهانا ، يهودى جيد .

خيبة امل شديدة من مناحيم بيجين

س . بن نر هل سبق وان اطلقت النار على عربى ؟

ج لا وساقول لك لماذا ، قبل عام اديت فترة الخدمة الاحتياطية فى رام الله ، وقد اطلقوا النار وقتلوا اشخاصا عرب فى نابلس والخليل وجنين . الامر الذى لم يحدث فى وحدتى لانهم خافوا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

س : انسكى : أنك تحبَ الشهرة والخطوات التظاهرية وحاولت وضع حجر اساس للاستيطان فى مدينة نابلس ؟
ج : نعم .
س : انسكى : وقفت فى ساحة بلدية رام الله وطلبت مفاتيح المدينة ؟
ج : نعم .
س : انسكى هل تؤمن بالتضحية الحقيقية من أجل الفكرة ؟ ومن اجل تقديس الاله ؟
ج : ان التوارة تامرنا بذلك .
س : انسكى . اتؤمن بذلك حتى النهاية ؟
ج : بالتأكيد حتى النهاية .
س : انسكى : اذن قل لى من فضلك لماذا قمت بمنع الشبان من اعضاء حركتك الذين تحصنوا فى أحد ملاجىء ياميت من السير حتى النهاية ؟
ج : (كهانا يتردد ويرتبك) هناك زمان ومكان للانتحار ، كما ان الدين يحرم الانتحار .
س انسكى : اتشعر بخيبة الأمل تجاه بيجين ؟
ج نعم فقد كان يوم انتخابه بمثابة عيد عندى ، كان انسانا توقعنا منه أن يحدث ثورة لكنه لم يفعل شيئا .
س انسكى : هل توقعت ان يبدأ عملية اخلاء البلاد من العرب ؟
ج ليس هذا فقط .
س : انسكى: هل كان لديك آساس للاعتقاد بان بيجين سيحاول طردهم ؟
ج : بالتأكيد .
س . انسكى : على ماذا تستند ؟
ج : لست أنا فقط وانما هم آيضا
س : انسكى : من تقصد ؟
ج : العرب ، واذكر أنهم التزموا الصمت لعدة آشهر لانهم شعروا بالخوف منه لاعتقادهم بانه بيجين .

يجب ان نقتل ونبيد حتى النهاية

س : بن نر . لقد اردت الانتقال إلى موضوع حرب « سلامة الجليل » على فكرة هل شاركت فى هذه الحرب ؟
ج : لا .
س : بن نر . هل شاركت فى أى من حروب إسرائيل ؟
ج : نعم فى حرب سيناء .
س : بن نر : فى حرب سيناء وماذا فعلت ؟
ج : كنت فى سلاح المشاه .
س : بن نر : سلاح المشاه وفى سيناء نفسها ؟
ج : نعم .
س : بن نر : هل قاتلت ؟
ج : لا .
س : انسكى : ما هى اوجه النجاح والفشل فى حرب « سلامة الجليل » حسب رآيك ؟
ج : لقد اخطأ بيجين منذ اليوم الاول عندما اعلن باننا سنصل إلى مسافة ٤٠ ـ ٥٠ كم فقط .
س : انسكى : حسنا ولكن هذا الخطأ تم اصلاحه فيما بعد ؟
ج : عندما يكذب الانسان مرة يصعب تصديقه ثانية ، لا تكذب وقل الحقيقة من البداية ، تقول ان هؤلاء النازيين يقتلون الرجال والنساءوالأطفال وها نحن الان نعمل على قتل وابادة منظمة التحرير الفلسطينية وهذا خطأ كبير ، اما الخطأ الثانى فهو السماح لرجال المنظمات بالخروج من بيروت لأنهم حولوا هذه العملية إلى نصر وكان يجب أن تقتل ونبيد حتى النهاية .
س : انسكى : ذكرت فى بيان وزعته تعقيبا على مذابح صبرا وشاتيلا ، أننا لا نبكى على المذابح ، لانها

انتقام الاله من المسلمين وما كان يجب علينا تنفيذه بانفسنا فعله اشخاص اخرون ، هل شعرت بالرضا عندما وصلت إلى مسامعك انباء المذابح ؟

ج . نعم شعرت بالرضى ، اذ ان للفلسطينيين هدف واحد وهو ابادة شعبنا وهذا هو الوجه العربي وهكذا كان يمكن ان يفعلوا بنا ، اذا ماتيحت لهم الفرصة لذلك .

س : بن نر : ان الكثيرين من حاخامات اليهود ينظرون إلى اليهودية باعتبارها قيما انسانية واخلاقية ويحترمون انسانية الانسان هل ترى اليهودية غير ذلك دون رحمة أو شفقة ؟

ج . انني لا أعرف أى يهودى متدين ليس على استعداد للقول بان ما فعلناه بالكنعانيين ايام يهوشع لم يكن عادلا وعندما يقول الرحمن . انني آمر بفعل كذا وكذا ، فهذه هى الرحمة .

س : انسكى : هل تؤيد اجراء المفاوضات مع العرب ؟

ج : نعم .

س : انسكى : وهل يستطيع العربى الذى يؤيد ذلك البقاء هنا ؟

ج : نعم ولكن ليس كمواطن ، لانه ورد فى التلمود ، ان من يريد البقاء هنا ا يقبل على نفسه وضع العبودية ..

س : انسكى : ماذا تقصد بذلك ؟

ج : لقد قال الحاخام موشى بن ميمون وهو احد المتقدمين بهذا الخصوص : عليهم ان يكونوا فى الدرجة السفلى ، وان لا يرفعوا رؤوسهم فى وجه إسرائيل وانما يجب أن يكونوا خاضعين لسيطرتها .

س : انسكى : لقد فهمت جيدا معنى فكرة الدولة النقية ، لكن هناك مشكلة تتعلق بنا نحن اليهود ، فماذا سيكون مصير اليهودى الذى يعارض « دولة كهانا » هذه ؟ ان هناك من يؤمن بالديمقراطية وهناك العلمانى ، الذى لا يؤمن بالنصوص التوراتية ويوجد من يدعو ، الى حل القضية عن طريق المفاوضات ولدينا بيوت دعارة أيضا ، فماذا سيكون المصير ؟

ج : سيدى أن من يحظى بالاغلبية هو الذى يملك القوة .

س : انسكى . ماذا سيكون حال اليهودى الذى ينتمى إلى حزب صغير معارض هل يستطيع ان يعيش بسلام ويتمتع بالحرية ؟

ج : تماما مثلما ، كان هناك اناس ، عانوا مدة ٣٠ عاما من اعضاء ماباى وجاء بيجين ليحررهم ، وعندما يصبح مئير كهانا رئيس حكومة فان هؤلاء اليساريين سيعشون تحت سلطته ويعانون بدورهم .

س : انسكى : اذا ما اصبح كهانا رئيسا للحكومة فهل ستكون هناك معسكرات اعتقال ؟

ج : لا سمح الله .

س : بن نر . هل ستعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ؟

ج : اذا ما حظيت بالاغلبية وهذه ديمقراطية استطيع من خلالها ان اقول بانه يجب ان يتم يوم السبت كذا وكذا ، وقانونى هو الذى يجب ان يسود ، ان شعبنا لا يحترم القوانين بدون الديمقراطية .

س : انسكى . سبق وان قلت بانك ستتولى السلطة اذا ما حظيت ب ٤٠ بالمائة من الاصوات ؟

ج : هذا غير صحيح .

س : بن نر : اتستطيع ان تصف لى مصير عدد من المؤسسات فى الدولة التى ستكون رئيس الحكومة فيها ، وهل ستبقى المحكمة العليا ؟

ج : بالتأكيد لكننى ساضع رجالا جيدين يختلفون عن الرجال الحاليين .

س . بن نر : هل ستغير وثيقة لاستقلال يا حاخام كهانا ؟

ج : ان هذه الوثيقة تشتمل على تناقض ، اذ جاء فيها : دولة يهودية فى أرض اسرائيل ، وكذلك المساواة لكل الافراد ، وهذا تناقض ساغيره .

س . بن نر : اى ان الدولة اليهودية تتناقض مع وجود مساواة مع المواطنين العرب ؟

ج : هذا غير ممكن .

س : انسكى : بعد تسعة أشهر ونصف قضيتها فى سجن الرملة ، أعلنت بان هدفك هو إقامة دولة نقية فماذا تقصد بذلك ؟

ج : أقصد دولة يهودية جيدة كتلك التى حلموا بتحقيقها .

س : انسكى : والان بعد اذنك ، نريد شيئا عن شخصك وعالمك الروحى ، هل تذهب للسينما ؟

ج لا
س : انسكي . الم تشاهد فيلما في حياتك ؟
ج . لقد شاهدت
س : انسكي . ما هو اخر فيلم شاهدته ؟
ج : لا اذكر
س بن نر : هل تشاهد التليفزيون
ج لا املك جهاز تليفزيون
س بن نر حاخام كهانا ما الذى تفعله في الساعات التى لا تصارع فيها او تكتب ؟
ج : اتعلم التوارة .
س . بن نر : اليست لك هوايات ؟
ج . هذه هى هوايتى
س : بن نر . هل هناك مبدعون او زعماء روحيون او كتاب او موسيقيون او مصورون كان لهم تاثير على شخصيتك ؟
ج . بالنسبة للحاخاميين فهناك جابوتنسكى اما بالنسبة للفنانين والموسيقيين فلا
س بن نر في وقت ما . كنت اقل تعلقا بالحياه الدينية . واجريت مقابلة مع مجلة « بلاى بوى » الجنسية الم يزعجك ذلك ؟
ج . اردت الوصول عن طريق المجلة إلى اليهود .
س . بن نر . هل يقرا اليهود هذه المجلة ؟ هل هذا يعنى انه هذه هى احسن الوسائل ؟
ج اعتقد ان هيئة ال « بى . بى . سى » اكثر سوءا وخطورة من هذه المجلة .
س : بن نر : حاخام ، هل يمكننى ان اسالك عن مصدر رزقك ؟
ج : اننى اكتب لصحيفة « جويش بريس » في نيويورك .
س : بن نر . هل يكفيك هذا ؟
ج . اولا بأول والحمد لله
س : بن نر من اين تتلقى حركة « كاخ » الدعم المالى ؟
ج . من رجال طيبين من يهود امريكا في غالبيتهم واسافر إلى الخارج مرة او مرتين سنويا لهذا الغرض .

س انسكى : مير كهانا . هناك بعض الاسئله لدى عدد من الاشخاص الموجودين معنا في القاعة منها : من هى الجهة التى اهلتك لان تكون حاخاما ؟
ج : مدرسة هير الدينية في نيويورك .
س : انسكى : من الواضح انك ستعارضها لكن الى اى حد ستقف في مواجهة مع اليهود ؟
ج : طالما ان هناك حكومة وقانون فان هذا سيكون من واجب الحكومة .
س . انسكى . لكن القانون لا يعمل لصالحك وقد تاكدنا من ذلك ؟
ج : القانون لا يعمل لصالح اليهودى .
س : بن مير : هل هناك يهود خونة في نظرك ؟
ج : نعم فيلنر خائن .
س : بن نر : ومن غيره ؟
ج شارلى بيطون . لكن هذا لا يعنى شيئا . ان فلنر خائن حقيقى . لانه ليس غبيا مثل بيطون . فهو ذكى ويعرف جيدا ما الذى يفعله انه خائن .
س : بن نر . هل كنت ستعاقبه لو استلمت السلطه ؟
ج : لا ولكننى ساخرج حزب « راكاح » من الكنيست .
س : وماذا بخصوص اورى افنيرى ؟
ج : انه مسكين والحقيقة انه يشعر بالاحباط ويراد يبحث عن ياسر عرفات هنا وهناك انه انسان غير متزن ..
س . بن نر . ولكنهم يصفونك ايضا بالاحباط ؟
ج حسنا ليقولوا ما يشاءون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

س بن نر حاخام كهانا . لقد قال مستشار الحكومة لشئون الارهاب قبل فترة اننا سنواجه مائة عام اخرى من الارهاب بينما قال بيجين نفسه . انه جاء بالامن إلى إسرائيل لمدة ٤٠ عاما . فما هو رأيك انت ؟
ج اننى اعتقد واننا باننا نقف على عتبة الخلاص النهائى ان مائة عام من الارهاب . تعبير عن الغباء وليس لدى شك بان المسيح سيأتى خلال ٥ ـ ١٠ سنوات .
س انسكى سؤالى الاخير لك . حاخام كهانا ان لك اربعة ابناء وتسكن القدس حاليا وهاجرت إلى البلاد وانت فى الثلاثين من عمرك وهذا يعنى انك قضيت سنين طويلة فى المهجر .
ج كان هذا خطئى وجريمتى ..
س : انسكى هل ستبقى فى البلاد وتناضل من اجل مبادئك ؟
ج بالتأكيد

اتصالات مع المافيا

س : بن نر قال صحفيون امريكيون فى حينه ان جو كولومبو من زعماء المافيا فى نيويورك كان على اتصال معك . وان المافيا ساعدت وساهمت فى تمويل نشاطات الرابطة وحركة « كاخ » ؟
ج نعم . هذا مؤكد .
س بن نر ما هى طبيعة علاقتك مع « كو بلون كلان » ؟
ج : انى لا أشك فى مدى خطورة هذا التنظيم .
س . بن نر لكنك كنت على اتصال معه ؟
ج ليس معه وإنما مع « جون بيرتس » .
س : بن نر . اليس هو تنظيما عنصريا متطرفا . والتقيت برجال جون بيرتس ؟
ج : نعم
س بن نر ما هى مصلحة المافيا بالتعاون معك ؟
ج . ليس لدى فكرة .
س بن نر لماذا تتملص من الاجابة الم يكن محاميه هو الذى اخرجك من السجن بكفالة مقدارها ٤٥ الف دولار .
ج هذا صحيح لكنه اراد بذلك تغيير صورته بعض الشىء .
س : انسكى أين يكمن الخلاف بين رجالك فى الخليل وبين الحاخام ليفنجر ؟
ج اننى ابحث عن الأرض منذ عشر سنوات . وقد طلبت ذلك من إسرائيل جاليلى قبل عشر سنوات لكنه رفض طلبى كما اجتمعت مع شارون قبل عدة سنوات ورفض هو الاخر . وقبل نصف عام سمعنا ان هناك قطعة ارض بالخليل ووصلنا الى هناك مع الرجال والنساء والاطفال وأصبحت هذه القطعة جزءا من كريات اربع التى يسيطر عليها الحاخام ليفنجر . انه يهودى طيب وليس لدى اية نية للدخول فى مواجهة معه . لكنه ومنذ شهر تموز الماضى يمنع جماعتى من استلام البيوت . والمبانى
س انسكى هل يخاف منكم ؟
ج أعتقد ذلك . انه يخاف من تاثير رجال حركة « كاخ »
س بن نر ايخشى ليفنجر ان يتحول رجال كريات اربع إلى اعضاء فى حركة كاخ ؟
ج ان « لجوش ايمونيم » تجربة مع حركة « كاخ » من المؤكد ان ليفنجر يخشى ذلك .

(٢) ما الخطأ في ميثاق الاستقلال ؟

ملحق معاريف ١٩٨٣/٤/١٤
بقلم : نوريت دفرت

يستعرض الكاتب وقائع نقاش دار في احد فصول الدراسة الثانوية باسرائيل حول ميثاق الاستقلال الذى صيغ قبل خمسة وثلاثين عاما ، بغرض اكتشاف اتجاهات الطلاب تجاه ما يجب تعديله وما يجب استمراره في هذا الميثاق . وفي هذا السياق يعرض الكاتب لآراء الطلاب في قضايا مثل الهجرة والشتات ، الديمقراطية ، الدين ، المساواة بين الطوائف اليهودية ، الحدود ، والعرب .

ترجمة / عادل مصطفى محمود

قد تندهشون ، ان ميثاق الاستقلال ، يعد العرب والفلسطينيين بدولة مستقلة في جزء من ارض اسرائيل . لقد ورد في الميثاق صراحة ، ان الدولة اليهودية سوف تبذل كل جهدها من اجل ان تتوصل الى وحدة اقتصادية مع الدولة العربية التى ستقوم وفقا لقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

لقد تعجب شباب المدرسة الثانوية في منطقة تل ابيب منذ اسبوع من قصر رؤية الاجداد المؤسسين ، وكذلك من بعض الفقرات الاخرى في الميثاق والتى حددت طابع دولة اسرائيل عند تأسيسها منذ خمس وثلاثين سنة . ولو كانت عملية الصياغة قد احيلت الى ايدى ابناء السابعة عشرة والثامنة عشرة الذين سيجندون العام القادم للخدمة العسكرية بجيش الدفاع الاسرائيلي ـ لكان لهذا الميثاق صورة اخرى ، تختلف في الغرض اذ كانوا سيدخلون عليه اضافات أو تعديلات ، منها مثلا :

- ان تمتد دولة اسرائيل على ارض اسرائيل الكاملة ، بما فيها هضبة الجولان ، وتكون القدس الموحدة هى عاصمتها للأبد .
- تكون دولة اسرائيل دولة يهودية ، ولا يكون لمواطنيها من العرب اى حقوق متساوية في الانتخابات للكنيست .
- ان تقوم دولة اسرائيل على اساس التسامح الدينى ، وعلى المتدينين الذين يبغون اسلوبا متزمتا من الحياة ان يعيشوا في مناطق منعزلة .
- ان تكون دولة اسرائيل دولة ديمقراطية ، ولكن يجب وضع حد لحرية الصحافة وعدم نشر اى شىء ضد الدولة وخاصة المظاهرات اثناء الحرب .

لقد وقع الاختيار على الفرقة ١٢ بمدرسة ميترانى الثانوية في حولون ، بمحض الصدفة لمناقشة ميثاق الاستقلال . لقد ولد التلاميذ داخل ارض اسرائيل الكاملة . خرجوا الى العالم قبل حرب الايام الستة بسنة وأو سنتين . وكان التقصير في حرب يوم الغفران احد انطباعات الطفولة الاولية . كانت كلمة العرب ترتبط دائما في آذانهم بمنظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين والارهاب .

ان فصلا مختلطا لهدف بيولوجى ـ اجتماعى . اغلبه من الفتيات والقلة من الفتيان . جزء منهم من حى نيئوت راحيل ، وهو حى ذو مستوى جيد ، وبعضهم من حى جيبى كوهين ، وهو من الاحياء الفقيرة . اى يوجد تداخل . كذلك التقسيم الطائفى بين الشرق والغرب متساو تقريبا . اغلبهم علمانيون قليلون منهم يحافظون على التقاليد . اما الذين ينفذون التعاليم الدينية بالفعل فلا يوجد .

لقد كان الدرس الخاص بميثاق الاستقلال مفاجأة لهم . ان الميثاق الاسرائيلي وهو ليس كالامريكى ، لايتبع المواد الدراسية حيث يجب حفظه شفويا . ربما لأنه لم يأخذ ابدا الشكل القانونى ، فان اغلب فقراته « وحتى مضمونه الكامل » غير معروف لأغلب الشعب . فما بالك بالنسبة للجيل الصاعد .

كانت جريدة معاريف هى الداعية الى هذا الدرس . لقد اردنا ان نقف على وجهة نظر الشباب بالنسبة

للخطوط الاساسية الاصلية للدولة مثلما رآها دافيد بن جوريون وزملاؤه فى مجلس الشعب والحكومة المؤقتة الاولى لدولة اسرائيل . كيف ينظرون اليها من على بعد زمنى ، وما هى التعديلات التى يريدون ادخالها قبل ان يتحول هذا الميثاق الى وثيقة قانونية يلتزم بها .

قام معلم ومدرس كتاب العهد القديم ، يوسى اراز ، بتوزيع صيغة الميثاق على تلاميذه ، وقام بتقسيم الفصل الى ثلاث مجموعات ، وطلب من كل واحدة ان تصيغ « ميثاق الاستقلال » حسب وجهة نظرهم والواقع الذى تربوا فيه والذى يعيشونه . بعد ذلك عرضت كل مجموعة موقفها ودافعت عنه . فى المرحلة الاخيرة ، عندما طلب منهم ايجاد صيغة وسط موحدة ، لم يصلوا الى عمق المقارنة . وخلال السطور القادمة سوف نحاول ان نعرض مختارات من الاراء التى قيلت .

ليس هناك جدل حول الافتتاحية التى فى الميثاق ، والتى تتكلم عن حقنا التاريخى فى ارض اسرائيل . لقد دارت المناقشة كلها حول البنود العملية ، التى لم تنجح كلها فى اختبارات الواقع .

● **الهجرة : كلمات جميلة .**

« ستكون دولة اسرائيل مفتوحة للهجرة اليهودية وجمع الشتات » ـ يعد هذا البند احد تمار جوز الهند التى من الصعب تفتيتها . انه يبدو فى نظر الشباب ، بناء على الواقع ، ككلمات جميلة ولكنها خاوية من آى مضمون . تقول راحيل سلمن : « يجب التاكيد فى الميثاق على الا يكون هناك صهاينة فى الشتات . لانكتفى بالتبرعات المالية يجب ان يتواجد الصهيونى هنا . يجب ان يقال اننا سنتيح لكل يهودى المجىء الى هنا » . ولكنها تقول ، وربما لاتعلم هذه العبارة ، فكم حساسة النقطة المستخلصة فى كلمتى « لكل يهودى » والتى تمثل نواة الجذل حول قضية « من هو اليهودى » والتى تثير الدولة المرة تلو الاخرى . وتعضد داليا هرشكوبيتس هذا الرأى ، وتطالب ان يتضمن ميثاق الاستقلال الجديد نداء للشعب اليهودى ، بشكل صريح ، ليهاجر إلى اسرائيل وعدم السماح لاخواننا فى الشتات ان يتهربوا من مسئوليته والوقوف بجانبنا على بعد . وتقول داليا وميراف : « يجب ألا نبدو مثل الذين يجمعون الهبات » . « يجب ألا يحصل النازحون على اية امتيازات نظرا لأستعدادهم للعودة . طالما انهم غير موجودين هنا لايعدون اسرائيليين » . ولكن الجميع غير موافقين . ان رونيت مونتا تتكلم لصالح الشتات وتقول : « ان نصف هذه الدولة بنى من اموال الذين فى الشتات ان هناك يعيش مليونيرات ، ونحن نعيش هنا بفضلهم » . ولايستطيع كثير من التلاميذ ان يدعوا هذا الكلام يمر بهدوء . وتلخص ميراف كرجان هذا الاعتراض الشديد بنداء : « اننا نعيش هنا بفضل الذين يعيشون هنا » .

واضح ان صياغة وثيقة مقبولة لدى جميع الاطراف ليست بالمهمة السهلة . ولكن لايوجد تدريب افضل من هذا حتى نعلم مواطنى الغد درسا فى العمل الديمقراطى ومشاكله . واحدى هذه المشاكل هى التغلب على الفجوات بايجاد صيغة وسط تجمع حولها الجميع . وتقترح رالى برنجلر : « من الافضل ان يكون هناك يهود فى الشتات يعملون من اجلنا ، سواء بالمال وسواء بالتأثير . انه اسلوب ايضا لتحقيق الصهيونية » .

● **الديمقراطية : مقيدة ومبالغ فيها :**

« ستقوم دولة اسرائيل على اسس الحرية ، العدل والسلام » ـ ورد ذلك فى الميثاق الاصلى للأستقلال . هل طبقنا كل هذا بالفعل ؟ هل هناك حرية بالقدر الكافى فى مجتمعنا ؟ وهل توجد داخلنا حرية مبالغ فيها ويجب الحد منها ؟ كيف كان ابناء هذا الجيل سيصيغون هذا البند فى هذا العهد ؟؟

تقول اورنا صبرى : « يجب ان نكون مرنين ولا نسير وفق عقائد ومبادىء » . وتقول ليئات راتسون : « من المستحيل تنفيذ كل ما هو مكتوب . عندما نبالغ فى ذلك ، فان هذا سيمثل مساسا بالديمقراطية » .

وبالفعل تخترق قضية ـ هل مسموح ام محظور القيام بمظاهرات احتجاج ضد العرب اثناء الحرب ـ تخترق الفصل مثلما تخترق الجماهير تقريبا . هناك من يرون ان حرية التعبير هى فوق كل شىء ، وهناك من يؤمنون بنفس الحماس بأنه وقت الطوارىء يجب ان يكون مصحوبا بقيود معينة على الكلام الذى قد يمس الروح المعنوية للمقاتلين على الجبهة او اسرهم فى المؤخرة بالضرر .

يقترح كوبى جرين : « من المسموح به تقييد الحرية اذا كانت ستمس امن الدولة . ولكن للمفاجأة انه كان رأى الاقلية . طالب اغلب زملائه بتقييد حرية الصحافة اذا كان ماتنشره يضر الدولة او ضدها ووضع قيود على المظاهرات اثناء الحرب ، بل ونزع شرعية بعض الاحزاب مثل « كاخ » .

وتطرح ايلت كلاينمان وصفا محددا اصليا للحرية الزائدة وتقول : « الديمقراطية تقضى على

الديمقراطية ـ وعلى **الدولة** » . ما الذى تريدين بدلا من ذلك ، هل تريدين الشيوعية ام الفاشية ؟ ـ كانوا يسألونها من كل جانب . لم ترتبك . قالت بشكل واضح وناضج انها لاتعارض الديمقراطية فى كل اشكالها .

ولكن الديمقراطية التى لدينا . وقالت مطالبة : « ان كثرة الحرية قيدت الحياة . ما الخطأ فى ديمقراطية اقل ، ونظام اكثر ؟ » فلم يحتجوا على ذلك .

● **الدين : تسامح متبادل** .

« حرية الدين » ـ بهاتين الكلمتين يلخص ميثاق ١٩٤٧ البرنامج المعقد والحساس الذى كان سيستخدم كأساس للتعايش المشترك بين الدينيين والعلمانيين فى الحياة اليومية . اذا كنا نتخيل ان مناقشة بند الدين فى مدرسة علمانية لم تكن حامية ، فهذا تخيل خاطىء . ان فريق الصياغة الشاب الذى يعيش فى واقع ينعدم فيه التسامح الدينى من الجانبين ، واقع قذف الحجارة من جانب ، وعلاقة عدائية من جانب آخر ، يحاول ان يدخل على هذه الفقرة تغييرا اساسيا .

تتساءل داليا هرشكوبتس قائلة : يجب ان يراعى ميثاق الاستقلال ماتريده الاغلبية فى الدولة . ولكن ليس الوضع كذلك . لقد كتبوا بندا عن الحرية الدينية ـ حرية لمن ؟ هل الذى يريد ان يسافر بالطائرة يوم السبت ؟ لمن يريد التنقل بالاتوبيس اذا لم يكن يتملك سيارة ؟ لمن يريد ان يجلس فى مقهى أو يذهب لمشاهدة فيلم ؟ ام المقصود هو حريةمن جانب واحد ، تلزم الاغلبية ان تتقبل قوانين وقيود الاقلية المتدينة ؟ .. « ان ميثاق الاستقلال اتاح لنا ، كما تقول هى ، ان نختار بحرية اسلوب الحياة اما متدين أو علمانى » . من لايريد ذلك فليذهب الى الصحراء ويعيش هناك .

بالطبع مع مثل هذه الاقتراحات من المستحيل الذهاب الى بعيد عندما يكون المقصود هو صياغة وثيقة مشتركة . وتقترح رونيت كوفمان صيغة معتدلة : « فى فقرة الدين يجب ان يوضع فى الحسبان انه يعيش هنا متدينون وعلمانيون . يجب ان يتعلم الجانبان المزيد من التسامح الدينى . حتى اذا كان هذا لايريح احد الاطراف ، إلا انه يجب عليه ان يضع فى الحسبان ان هناك اناسا آخرين يعيشون هنا » . ويتحفظون على ذلك . ان المتطرفين المتدينون لن يقبلوا بالطبع حلا وسطا يدعو الى وضع العلمانيين فى الحسبان . يجب التصميم على ان يلزم هذا البند المتدينين بأن يدعوا العلمانيين يعيشون كما يريدون . لهذا يجب توسيع الاحياء السكنية للمتدينين ، والسماح بالمزيد بالحرية فى بقية انحاء البلاد .

وهنا تاتى المفاجاة . تقول إيلت كلاينمان « إننى اريد ان يكون هناك تاكيد بالذات على التعليم الدينى ، عن حضارة وجوهر اليهود ، لن يزعجنى آن يكون فى هذه الدولة نظام حكم يهودى دينى . ماذا سيحدث لو ألزمونا بأن نصلى كل صباح ؟ انه شيىء جميل . لقد درست كتاب الصلاة فى المدرسة الثانوية وكان آمرا ممتعا بالنسبة لى الى جانب هذا ، فإننى أعلم عن اليهودية اكثر مما يعرفه الآخرون إنه ليس بالطبع امرا سيئا . على الأقل أن نعرف ما الذى ندوسه بأقدامنا . نحن يهود ـ اليس كذلك ؟ يجب أن يكتب بند يحافظ على طابعنا اليهودى » . ويتساءل أحدهم : ماذا تريدين ، دولة بأسلوب الكتاب المقدس ؟ . ولكن لم تنزعج آيلت لأن رأيها كان وحيدا .

فى نهاية الأمر ، وربما تحت ضغط الجرس ، نجح أفراد المجموعات الثلاث فى ان يتحدوا مرة أخرى حول صيغة مشتركة ، تدعو الى « خلق الامكانيات التى تساعد فى الحفاظ على الحرية الدينية لكل جماعة » ، مع إضافة طلب: بأن ينفذ هذا البند كما هو عليه ـ ولو بواسطة القانون .

● **المساواه : ظلم فى كلا الجانبين** :

يقول ميثاق الاستقلال القديم أن : « دولة إسرائيل سوف تعمل على المساواة فى الحقوق الاجتماعية والسياسية التامة لجميع مواطنيها ، بدون تفرقة دينية ، وعنصرية ونوعية » بدون وجود تعبيرا اقرب بكثير لكلمة « طائفة » ، كان من شأن هذا البند آن يحول دون ظهور بعض الظواهر مثل الفجوة الطائفية فى العهد الذى لم يعرفوا فيه بعد هذا التعبير . لقد نجح تلاميذ الفصل ١٢ بمدرسة ميترانى الثانوية ، الذين يمثلون مجموعة صريحة ، فى أن يتفهموا ان الحياة خارج صفحات الميثاق ، هى واقع مختلف تماما . أن الصورة التى إتضحت من المناقشة تكشف التناقضات العميقة بين الزملاء الذين يدرسون معا أن الاحساس بالظلم ، الذى تضخم أثناء سنوات الدولة ، يثير فى رايهم ضرورة وجود بند رئيسى وواضح فى ميثاق الاستقلال ، يحول دون الفجوات ويربط بين الآراء المختلفة . تعتقد اورنا صبرى أن « الطوائف تبدو للوهلة الأولى متساوية . ويبدو آن هذا ما أعتقده الذين قاموا بصياغة ميثاق الاستقلال . وربما لهذا لم يضعوا

تفصيل كثيرة . واليوم نعلم أن الأمر ليس كذلك . هناك مشكلة عدم المساواة هناك فوارق . يجب أن نكتب اليوم بصورة واضحة أكثر أنه يجب منع ذلك » . وترتفع نغمة المناقشة أكثر عندما قالت ياعيل بلوتشتاين : « إن هناك الكثير من الحقوق للطوائف الشرقية ، والاشكنازهم المظلومون » . وتؤيد زميلتها رونيت هذا الرأى ، حيث تعتقد هى الآخرى إننا « نقدم للطوائف الشرقية كل مالدينا ، بينما لانقدم شيئا للاشكناز . لماذا لاأحصل على مايحصلون هم عليه ؟ السبب هو أن أبى جاء من أوربا » .

يقوم المدرس يوسى أراز بدور المهدىء ، ويسأل ماإذا كان أبناء الطوائف الشرقية يحظون بنفس نقطة البداية التى يحظى بها الاشكناز . تعتقد دكلا أوشرى أنه « ليس كافيا الاهتمام بالطوائف المختلفة التى وصلت الى إسرائيل مع ثقافات وأساليب مختلفة . يجب التعبير عن هذه النقطة فى ميثاق الاستقلال . ربما لو كان هذا القرار آتيا من أعلى ، لانصعنا له » .

توافق برنجلر على أن ذلك مذكور بصعوبة فى الميثاق الأصلى . وتتساءل . « لايدركون أنه ليس المقصود فقط بالمساواة فى الحقوق ، بل أيضا الاهتمام بالثقافات والعادات المختلفة . كيف سيساعد هذا فى الحديث عن ضمان المساواة فى الحقوق ، إذا لم نكن نضمن المساواة فى الفرص ؟ » .

الوقت قصير ، والجرس سيدق بعد قليل . فى النهاية يوافقون على صيغة جديدة تعبر عن الحاجة لسياسة رفاهية .

● **الحدود : أرض إسرائيل الكاملة .**

« دولة إسرائيل على إستعداد للتعاون مع المؤسسات وممثلى الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وستعمل على الوحدة الاقتصادية لأرض إسرائيل بكامله » ,, إن هذا البند فى ميثاق الاستقلال ، الذى يعترف بدولة إسرائيل فى داخل حدود التقسيم فقط ، مع التعاون الاقتصادى مع الدولة العربية المجاورة لهذه الحدود ، والذى يفاجأ به أبناء هذا الجيل الذين لم يعرفوا سوى الحدود الموجودة حاليا ، وحيث أن أرض إسرائيل بحدودها الحالية تعد هى الخريطة الوحيدة .

كما كان متوقعا فقد أثار إقتراح كل من كوبى جرين وياورن عرمون بأن تدخل الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان ضمن حدود دولة إسرائيل ، أثار نقاشا حاميا ، لم يكن يجعل ذويهم يخجلون ، وبالتدخل الكبير والوعى المفاجىء الذى أظهره التلاميذ . يقول ياورن عرمون بتأثر : « أن ميثاق الاستقلال ليس دستورا . أن البند الخاص بالعرب ليس ملزما . لو كنت ملتزما ، بإسم القانون ، بقبول هذا الأمر ، ربما ماواصلت الحياة فى هذه الدولة ، التى قامت لتكون دولة يهود » . أن يقترح عدم إعطاء العرب حق الاقتراع للكنيست . وماذا سيكون بشأن العرب ؟ هل سيعيشون بلا دولة ؟ يجب أن تكون لهم جنسية ما ـ وتناقشوا معه من جميع الاتجاهات .

يقترح ياورن عرمون تغيير البند الذى يتعلق بعرب إسرائيل . يجب أن يتاح لهم العيش فى حرية ، وحقوق ، ولكن ، كما يقول ، لاتتساوى حقوقهم بحقوق اليهود . ويؤيده كوبى جرين والقضية التى تشغل جنود الغد : « كيف يتكلمون عن المساواة إذا يجب على أن آخدم الجيش وأن أقاتل ، بينما يستطيع هو أن يتصرف فى ذلك الوقت كما يحلو له وإن يعيش حياته ؟ » .

● **العرب : بلا حق الاقتراع :**

يقول الميثاق الأصلى : « إننا ندعو ـ حتى أثناء الهجوم الدموى الذى يقع علينا منذ عدة شهور ـ لأبناء الشعب العربى مواطنى دولة إسرائيل ، الحفاظ على السلام والمساهمة فى بناء الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية وعلى أساس تمثيل مناسب فى جميع مؤسسات الدولة ، الدائمة والمؤقته » .

ولكن ماذا عن اليوم ؟ منح عرب إسرائيل الحقوق المتساوية من عدمه ، فإن هذه القضية تثير دائما أبناء الجيل الصاعد ، الذين أمامهم كل مستقبلهم فى هذه الدولة .

تقول رونيت بونتا : « إننا لم نطبق الموضوع العربى ، ولم ننفذ هذا البند كما هو . يجب أن نؤكد أكثر فى ميثاق الاستقلال حق عرب إسرائيل فى المساواة ، مثل الدروز » . إنهم يتحملون جزءا من ديون الدولة ، ويجب الاهتمام ـ عن طريق القانون ـ بأن يحصلوا على حقوق متساوية » .

ولكن أغلبية الفصل . تميل الى رأى برنجلر التى تقول : « لن أوافق على البند الذى يقطع بالحقوق المتساوية للعرب . إننا نعطيهم الكثير جدا وهم لايقدرون ذلك . إنهم يشتموننا ، يعرضون بنا ، لايبغون

العيش فى سلام معنا . إذن مافائدة أن أوقع على فقرة تعطيهم الحق فى آن يكونوا مثلنا ؟ إن الذين كتبوا هذا الميثاق يعلمون أيضا أن هذا كذب . مجرد نفاق » .

مرة آخرى يبحثون عن حل وسط . ويتوصلون الى صيغة مشتركة : يمكن لأبناء الشعوب الأخرى ، الذين يعترفون بدولة إسرائيل كدولة يهود ، ان يعيشوا فيها مع حقوق متساوية » .

إن ساعة دراسية واحدة لاتكفى من أجل ان نصيغ من جديد ميثاق الاستقلال الذى سيتضمن كلاما أقل جمالا ويلبى إحتياجات الحاضر . أن أبناء الجيل الصاعد الذين يصوغون يعرفون مالم يعرفه أصحاب الصياغة الأصلية منذ ٣٥ سنة ، من أن الوثيقة التى كتبت عشية قيام الدولة ، والذى كان معدا من آجل أن يصبح دستور إسرائيل ، لم ينجح فى إختبار الواقع . ولكن لأن نعرف فهذا اول شيىء ـ وآن نصيغ البنود الشاملة والمناسبة ، فهذا أمر آخر فى النهاية الى اين يمكن ان نتوقع آن يتمادى شباب ، على شفا المواطنة ، بروح طيبة ؟ وحقا ، بدون صيغة موحدة ومشتركة ، وعلى صوت الجرس الذى أنهى المناقشة الجميلة والهامة ، قاموا بحل المسألة ـ فهل سنبقى رغم كل هذا ميثاق الاستقلال على ماهو عليه ؟

(٣) لماذا إختفت القومية من الاحصاء الجديد ؟

بقلم / ميخائيل هرسفور

نقلا عن الدستور الأردنية ٢٤/٦/١٩٨٣

هذا المقال عبارة عن رسالة نشرها احد القراء فى واحدة من الجرائد الاسرائيلية يعبر فيه عن استيائه من إستبدال السؤال عن القومية بالسؤال عن الدين فى إستمارات الاحصاء الرسمى الذى تجريه الحكومة الاسرائيلية ، وهو التغيير الذى يعبر عن خضوع الحكومة الاسرائيلية لرغبات المتطرفين الدينيين .

استمارات احصاء السكان التى تديرها مؤسسات الدولة حسب اوامر حكومة الليكود ، هى تعبير صارخ للغرض الدينى .

حتى الآن ، فى الوثائق الرسمية ، ميزات زاوية القومية ـ الانتماء القومى ـ يهودى ، عربى ، نرويجى . واختفت القومية من احصاء السكان الحالى ، سئل السكان اذا كانوا يهودا مسلمين او كاثوليك اى ان حكومة الليكود استجابت للمطالب الارتوذكسية فى قمة النظام الدينى ، ـ وطابقت ـ بين الانتماء القومى والانتماء الدينى ، صيغة الاستمارة تعتبر ضربة لمئات الاف اليهود القوميين الذين يرون انفسهم ابناء للشعب اليهودى ـ لكن ليس كمؤمنين ـ بالدين اليهودى ـ كم بالحرى حين لا تعترف حكومة اسرائيل بدور ـ الدين اليهودى ـ انما بالصيغة المعروفة ، التابعة للحاخامية الكبرى ، لأجودات يسرائيل وللمفدال ، وهذه ايضا ضربة باخواننا اليهود المحافظين والاصلاحيين . اختفاء مصطلح ـ القومية ـ من استمارات احصاء السكان كانت اصابة ليست اقل خطورة بضمير الاف الصهاينة الذين لم يكونوا ليقدموا الى البلاد او ليبنوا بينهم هنا لو ان التفسير الوحيد للمصطلح ـ يهودى ـ كان متدين ارثوذكسى حسب تفسير النظام الأوليجاركى ـ الارثوذكسى ـ الحاخامى الذى يحاول كل لحظة فرض ارائه على من لا يوافق عليها .

احصاء الجماهير الذين صيغت اسئلتهم بهذا الشكل ، يعتبر خداعا للجماهير ، ونتائجه لا قيمة لها لانها لم تنبع عن توجه علمى للمشكلة البشرية ، كل يهودى قومى وكل يهودى صهيونى ، وكل اسرائيلى يتعاطف مع قول بنامين زئيف هرتسل ـ نحن شعب ـ لايستطيع الاجابة على هذه الاستمارات الموجهة .

الدمج بين الدين والقومية يعيدنا الى الطريقة المتبعة فى الامبراطورية العثمانية ، ومن المبالغ فيه الى حد

السخرية ان تعيدنا الحكومة التى تعتبر نفسها من حكومات الدول المتقدمة والمتطورة الى الوراء بهذا الشكل ، يجب الا نوافق مع هذا الفرض الضميرى بأى شكل ، يجب اجراء استفتاء جديد تستعمل فيه استمارات مصاغة بشكل آخر والاستمارات التى يحاولون فرضها الآن على السكان غير المتدينين ، الذين يشكلون الاكثرية الساحقة فى اسرائيل مرفوضة من اساسها .

(٤) العنف يزحف على اسرائيل

هآرتس
حاييم تصادوق
نقلا عن الرأى الأردنية ١٩٨٣/٧/١٠

يستعرض الكاتب فى هذا المقال الاثار المدمرة على الديمقراطية الاسرائيلية الناتجة عن الممارسات التمييزية ضد السكان العرب فى الأرض المحتلة ، ويرى ان الخط الأخضر لن يحول دون إنتقال العنف الذى يمارس ضد السكان العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عنف شامل يمارس ضد السكان اليهود فى اسرائيل ذاتها . وهو الذى عبر عن نفسه فى بعض حوادث العنف واشهرها حادثة مقتل « جرينسفايج » .

نحن نفاخر لاننا مجتمع ديمقراطى ، فلنا برلمان يتم انتخابه بطريقة حرة ولنا حكومة تستند على ثقة الكنيست المسئولة عنها وعندنا سلطة قضائية غير مرتبطة وجريئة تحرس حقوق المواطن ولنا رأى عام وقوى التأثير ، وفى الأونة الأخيرة تم تعيين لجنة التحقيق للتحقيق فى مذابح صبرا وشاتيلا وتم العمل بموجب توصيات هذه اللجنة ، وهذان امران قدما دليلا قاطعا على حيوية الديمقراطية الاسرائيلية .

لكن يجب أن لا ننظر بتاتا الى الديمقراطية كشىء مفهوم تلقائيا ، وانها نظام اجتماعى مضمون بدهيا وينسبون الى تومس جفرسون ، وهو احد الاباء المؤسسين للولايات المتحدة ، القول المأثور : اليقظة الدائمة هى ثمن الحرية ، وهذه اليقظة مطلوبة دائما وخصوصا فى هذه الايام حيال ظواهر مقلقة معينة فى حياتنا نجمت عن ضم توترات الى المجتمع الاسرائيلى لاشبيه له فى العالم ، توترات ومشاحنات بين اليهود وبين الطوائف الاسرائيلية المختلفة والتناقضات ما بين اصحاب مستويات المعيشة المختلفة المتفاوتة والمشاحنات بين المتدينين والعلمانيين ، واخيرا وليس آخرا المشاحنات ما بين أصحاب المعتقدات السياسية المستيقظة .

ان احد اسس المجتمع الحر هو سيادة القانون وتساوى الجميع امامه ، ونحن نفاخر لأن هذه المبادىء معمول بها فى اسرائيل .

ومع هذا فى اعقاب تجمع ظروف تاريخية وامنية وقانونية وضعنا فى موضع لا تجسد فيه هذه المبادىء بصورة تامة فى كل المناطق الخاضعة للسيادة الاسرائيلية .

ففى داخل اسرائيل تسرى قوانين هى تعبير عن ارادة الشعب السلطوية بواسطة الكنيست والحكومة - حسب اقوال اعلان استقلال الولايات المتحدة - تستمد سلطتها من موافقة المحكومين .

ونجد فى المناطق المحتلة شبكة قوانين سارية هناك تختلف تمام الاختلاف عن تلك التى فى اسرائيل ، ولا تتلاءم مع اعلان الاستقلال الامريكى ، فالحكم فى المناطق المحتلة يستمد سلطته من السيطرة العسكرية وسيبقى هذا الوضع حتى يعين نظام قانونى جديد لهذه المناطق ، لكن حتى مع العلم ان سلطة اسرائيل فى المناطق ، لاتستند على موافقة المحكومين - يجب ان نقيم فيها سلطة قانونية ونضمن تساوى الجميع امامه ، ونضمن تنفيذ القانون بصورة موحدة على الجميع ، فهناك دلائل مقلقة - بالتعبير وبالاعمال

وبالغفلات ـ تفيد ان فرض القانون فى المناطق المحتلة لا يتم على الجميع بصورة واحدة ـ على العرب واليهود يخيل الى ان هناك جماعات تعتقد انها تتمتع بحصانة أمام عمليات السلطة ـ وهذه الحصانة غير ناجمة عن قانون وانما هى حصانة عملية ، واعضاء هذه الجماعات يؤمنون على مايبدو ان خرقهم للقانون لن يؤدى الى رد من جانب السلطة او ان خرقهم للقانون سيؤدى الى رد هامشى فقط من قبل هذه السلطة .

وفى هذه الايام سيدرس المستشار القانونى للحكومة الاسرائيلية والوزراء المختصون بالامر ـ نتائج لجنة بحثت مسألة فرض القانون فى المناطق المحتلة .

ونحن ، حتى الآن ، لا نعرف كل تفاصيل المعطيات التى فصلتها هذه اللجنة لكنا نعرف ان نقدر تماما ما هى روح هذه المعطيات وما هو اتجاهها ، ومن المنطق ان يوجه مبدأ تساوى الجميع امام القانون ، هذه الدراسات والابحاث حتى يعاقب كل خارق قانون وكل مهدد وماس لسلامة الجمهور ـ سواء كان عربيا ام يهوديا حسب معايير موحدة .

وهذا لس امرا سياسيا بالمرة ، فهذا امر يمس سمعة ومظهر اسرائيل مهما كانت سياستها ، تجاه هذه المناطق .

ان الخطر عظيم فيجب ان لا يتوهم اى شخص انه يمكن على طول المدى التعامل بمقاييس مختلفة ومميزة فى فرض القانون فى المناطق المحتلة بينما يسرى تطبيق القانون فى اسرائيل بمقاييس موحدة .

فلن يقف « الخط الأخضر » حاجزا امام خطر التلوث ، فالمقاييس الظالمة المجحفة فى المناطق المحتلة لابد وان تتغلغل الى داخل حدود « الخط الأخضر » وتمس احدى « القيم » الاساسية لحياة « الشعب الاسرائيلى » .

علينا ان نحافظ على حق اساسى واحد : حق المعارضة ، وهذا الحق هو حجر الزاوية فى كل مجتمع حر ، فاكثرية الحقوق الاساسية للفرد حرية التفكير وحرية الكلام وحرية الدين وحرية الضمير ، وحرية البحث والتدريس ـ كل هذه تستمد قوتها وقانونيتها من حق المعارضة .

وحق المعارضة هو حق قول « لا » لكل صاحب سلطة ، ولكل مفوض فى مجالات الأدب والفن والعلم والدين ، والسياسة ، وهذا هو حق معارضة الاكثرية وحق معارضة البديهيات المتفق عليها ، فى امور ضمن نطاق الاجماع القومى ، وهى حق ان تكون مختلفا عن غيرك او شاذا عنهم .

وهذا هو حق توجيهك الانتقاد الى حكومتك بدون ان تتهم بانك غير مخلص للدولة التى تعيش فيها ، وهذا الحق ليس فقط حق التفكير والتعبير برأى مناهض ، وانما هذا هو حق العمل والتظاهر والتنظيم ، من اجل الرأى المخالف ، اسلب حق المعارضة تسلب روح الديمقراطية .

وفى الأونة الأخيرة ظهر فى مجتمعنا العنف السياسى ـ وهو استخدام العنف الجسدى للحصول على اهداف سياسية ، وهنا معادلة بين العنف الكلامى ـ عنف اللسان ـ وبين العنف الجسدى ، وهذه معادلة مغلوطة ، فالعنف اللغوى هو استخدام كنايات واوصاف نابية سليطة مبتذلة متطرفة مؤذية من اجل دفع الخصم بالمهانة والحقارة وصب جام الحقد والكراهية على رأسه ، ولا يوجه اى معسكر او حزب سياسى لم يخطىء فى وقت او آخر وبمقياس كهذا او ذاك فى باب العنف الكلامى ، وهذه هى ظاهرة مرذولة وواجب قادة الجمهور من كل الشيع والاحزاب والمعسكرات ان يعملوا على اقتلاعها من جذورها ضاربين مثلا يقتدى به للباقين من اجل الثقافة السياسية ، وكلما كانت التأثيرات على السواء أعظم ـ كانت مسؤولية هذا المؤثر اعظم واكبر .

لكن من يقول ان العنف الكلامى والجسدى هما سيان ـ وان الأول هو والد الثانى ـ ويحاول ان يستنبط من هذا أن ـ الكل مذنبون ـ فانه يفسد مجالات المسؤولية فالعنف الجسدى ليس فقط موضوع الشجب الجماعى ، وهو يلزم بمحاصرة ومداهمة كل جماعة وكل شيعة ينبت هذا العنف الجسدى وبين ظهرانيها ، وهو يلزم بتشغيل كل قوة الدولة لوضع اليد على مرتكبى اعمال العنف والمهددين بارتكابها ، ولالقاء القبض على المحرضين على ارتكاب هذه الاعمال فكل هؤلاء يجب تقديمهم الى القضاء ومعاقبتهم بمنتهى الشدة القانونية لكن العنف السياسى يختلف فى ماهيته عن العنف الجزائى ، فالمخالف السياسى لايستخدم العنف كوسيلة لخدمة مصالحه ، وانما كوسيلة لتقدم هدف جماعى ، ويمكن ان يرى هذا الشخص كانسان ايجابى يستعد للمخاطرة بنفسه من اجل فكرة وهو يتمتع بنوع من التأييد فى الجمهور القريب منه فكريا .

وفى حالات التطرف ، يرتدى العنف السياسى شكلا من اشكال التنظيم السرى من اجل المس والحاق

الاذى بالخصم السياسى ـ واهداف جماعة كهذه تقف فوق القانون وفوق مؤسساته المسؤولة . وفى بعض الاحيان ترى هذه الجماعة انها تعمل بناء على امر علوى كل الوسائط متاحة من اجل تنفيذ هذا الامر ، وفى جماعة كهذه ، يكون الانتقال من اعمال غير قانونية تظاهرية الى اعمال العنف ، ومن اعمال العنف الى الارهاب ، ضد العرب ومن اعمال الارهاب ضد العرب الى اعمال الارهاب ضد اليهود الموصوفين كخائنى الفكرة المقدسة ـ ليس هذا الانتقال الا نتيجة طبيعية ومنطقية .

فليس اخطر على كيان المجتمع الحر من التسامح تجاه هذه الجماعات فهم ـ وهكذا نسمع احيانا ـ ليسوا مجرد مخالفين فهم وطنيون وايديولوجيون ولذلك يجب عدم التشدد بالتعامل معهم قانونيا ، لكن يجب ان لاننسى ان التاريخ المعاصر حتى ايامنا هذه مزروع بامثلة هذه الجماعات الوطنية والايدلوجية التى هدمت سيادة القانون وخربت شخصية الحكم الديمقراطى فى بلادها ، ان اذى هذه الجماعات لاسس المجتمع الديمقراطى اخطر بكثير من اذى المخالفات الجزائية لهذه الاسس .

وهذه اخطار على عتبة بيتنا ولا توجد اية دولة فى العالم حصينة امام اخطار كهذه ، واسرائيل ليست خارجة عن هذا القياس ، فحتى يومنا هذا يغطى الخجل وجه كل امريكى محترم عندما ينظر الى الخلف ، الى فترة مكارسى التى اعتبر فيها حق المعارضة مهانة لقد اوقع العنف السياسى ضحايا كثيرة فى بلدان مختلفة ـ مثل ايطاليا والمانيا الغربية ـ كانت فيها قوة التناقضات والمتناحنات الداخلية اقل بكثير مما هى عليه فى اسرائيل ويجب ان لا يقول قائل هنا لا يمكن ان يحدث هذا ، فهذا يمكن ان يحدث فى كل مكان ويمكن ان يحدث ايضا هنا ، لقد قال ذات مرة فيلسوف امريكى شهير : نهاية الديمقراطية لا تكمن فى ان يغتالوها من كمين ، وانما نهايتها قد تجيء عن طريق النزع البطيء المستمر ونتيجة لعدم الاكتراث . ولذلك على شعب اسرائيل ان يتخوف من عدم الاكتراث هذا لأنه العدو الحقيقى للديمقراطية والحرية .

(٥) بيجين وزملاؤه يغذون إجلالا لظاهرة العنف التى تسود اسرائيل

هارتس
بقلم امنون روبنشتين

نقلا عن الرأى الاردنية ١٥/٢/١٩٨٣

ينتقد الكاتب موقف الحكومة الاسرائيلية من ظاهرة العنف التى تسود المجتمع ويعتبر ان سياستها كانت من الاسباب التى شجعت على نمو هذه الظاهرة

ليس هناك اى امر اكثر الحاحا هذه الايام من استذكار « العنف الناد » ان معنى هذا المفهوم يتضمن العنف الجسدى والعنف المعنوى . ان العنف فى اطاره العام يشكل ظاهرة معروفة فى اسرائيل . لكن القاء القنبلة على مظاهرة حركة « السلام الآن » لم يتم فقط كرد على كلمات وقحة لقد القيت بسبب بروز ظاهرتين متمايزتين التحريض على القتل بما فى ذلك التهديد بالقتل . وتجاوز القانون للاعتداء الجسدى وذلك يمس بالممتلكات لقد استخدمت عبارتين قانونيتين للتوضيح بان الحديث يدور عن ظاهرتين اجراميتين مغايرتين لاستخدام العنف المعنوى

ان التحريض الذى يتضمن تهديدا بالقتل ، ويتجاوز الاطار البرلمانى للحوار ، يصبح ذا خطورة كبيرة . لقد سادت اسرائيل مفاهيم مثل – كلنا متهمون – انهم جميعا من نفس النوعية – ومن واجبنا فى هذه الفترة بالذات ان نضع حدودا فاصلة بين استخدام الكلمات المجردة وبين الاعمال الاجرامية .

فى البداية علينا ان نذكر بان سيادة العنف فى المجتمع الاسرائيلى اصبح ظاهرة منذ تسلم الليكود للسلطة . لقد اخذ البعض يستخدم العنف من اجل منع مظاهرات مناهضة الليكود . حتى أصبح عضو الكنيست شمعون بيريس غير قادر على القاء خطاب فى كريات شمونة دون حماية الشرطة . واغلقت مناطق كاملة امام اى فرد من غير مؤيدى الليكود .

كما اصبحت ظاهرة الاعتداء على مراكز كتلة التجمع حركة السلام الان وحركة شينوى ظاهرة طبيعية ومستديمة . يسيطر اليمين على أروقة جامعتى القدس وتل ابيب من خلال استخدام القبضات وجنازير الدراجات الهوائية والهراوات وعندما تحاول سلطات الجامعات التهديد باستخدام اضعف الاساليب تاثيرا للحد من اعمال عنف اليمين . يهدد الاخير بتفجير أروقة الجامعات . لقد اصبح اى تجمع مناهض لليكود امر يحمل فى طياته الكثير من الخطورة وعندما تسمع ولو كلمة نقد واحدة ضد حكومة بيجن فى الاعمال المسرحية يتم اخراسها من خلال الصراخ والتهديدات

اضافة الى كل هذا من المتوقع ان يتعرض كل من يتحدث بما لا يتفق ورأى الليكود وبشكل خاص ضد ارئيل شارون لسيل من التهديدات بالقتل ، سواء عن طريق الهاتف او فى الشارع ومن خلال وسائل تهديده ان كل الذين لم يوافقوا على تصرفات شارون ادركوا منذ البداية ماهية النتائج التى سترتب على مهاجمتهم له . والتى تتمثل بسلسلة من التهديدات بنفس نموذج – شترايمر – وان الذين اعتقدوا بان هذه التهديدات ستقتصر على المنافسين السياسيين يدركون الان وبعد التهديدات التى تلقاها كل من رئيس محكمة العدل العليا واضى اهارون براك اللذين تحميهما قوات الشرطة . ان اعتقادهم كان قاصرا

ان كل هذه الظواهر ليست مجرد عنف عام بل تتجاوز ذلك ، انها عنف اجرامى واضح يتطلب معاقبة كل مرتكبيها . ان من قلب سيارة البث الاذاعى والتليفزيونى وهدد رجال الاذاعة الاسرائيلية فى سوق – محنى يهودا – ليسوا من الطراز الذى استخدم ما نطلق عليه العنف العام .

اعتقد ان الواجب يفترض منا ابراز حقيقة واضحة اخرى تتلخص فى ان العنف الاجرامى يمارس من قبل طرف واحد فقط ، فلم نسمع عن اى تهديد وجه ضد رجال الليكود او اليمين بشكل عام ولم يحاول أحد كما لا يتجرا احد للتعرض لتجمعاتهم . وفقط الذى يرغب فى الانتحار يسهل عليه القيام بمثل هذه الخطوة بمعنى اخر فان هذه الظاهرة ليست عامة بل متمركزة فى طرف سياسى واحد .

يقول ارئيل شارون ان الذى القى القنبلة إنسان فاقد لقواه العقلية . وقوله هذا ليس له اسس واقعية

تدعمه لان مثل هذه الظاهرة تشتمل على اطار واسع من الاسرائيليين . سارك بالهجوم واثارة الفوضى ، انها ايدولوجية العنف السياسى .

لقد وجدت هذه الايدولوجية اوضح تعبير لها من خلال قتل واصابة العرب ولا يخفى حاخامو جوس ايمونيم مطالبتهم بقتل المدنيين العرب وعندما ضبط بعض من الذين قاموا بعمليات قتل كهذه الغى رئيس هيئة الأركان الاحكام التى اقرتها عليهم المحاكم الاسرائيلية .

ان رئيس الأركان نفسه يؤمن بضرورة استخدام العنف ضد العرب لانهم لا يفهمون غيره '

يخطىء من يعتقد ان هناك امكانية للتمييز بين دم وآخر فى هذه المسألة بالذات ، ان الحكم الذى يطبق ضد العرب من الممكن ان يتسع اطاره ليشمل كل المؤيدين لمنظمة التحرير والذين يطعنون ظهورنا بالسكاكين، وكذلك كل الذين يلقون السموم فى الابار ـ المقصود الاتجاهات السياسية المناهضة لليكود ـ

ان ايدولوجية العنف قائمة بشكل واضح . فحركة ـ هتحيا ـ مثلا اعتقدت انه من المسموح التعرض لجنود الجيش الاسرائيلى اثناء الانسحاب من ياميت ، وأخرجت قرارها هذا الى حيز التنفيذ ، وعلى الرغم من ذلك فانها تمثل الان فى الحكومة الاسرائيلية ، وهكذا أصبح العنف ظاهرة طبيعية . فتطبيق فكرة « أرض اسرائيل الكاملة » يتجاوز كل القوانين التى يقرها الكنيست أعلى هيئة تشريعية كما يتجاوز المستوطنات قرارات محكمة العدل العليا أعلى هيئة قضائية .

ان أكبر دليل على أن الذين قاموا بهذا العمل ـ القاء القنبلة ـ ليسوا مجرد مجانين الهجوم الوحشى الذى تعرض له جرحى حركة السلام الان ومرافقيهم والصحفيين فى غرفة الانتظار فى مستشفى شعرى تصيدق ، ومن أجل فهم عمق الكراهية والحقد يجب ان نعطى رأينا فى ما حدث :

بعد ان اتضح بأن شخصا قد قتل ، ونقل عدد من الجرحى للمستشفى لانقاذ حياتهم ، حاول الحشد الهائج من مؤيدى ارئييل شارون منع تقديم الاسعافات الأولية ـ للخونة ـ واضطر أطباء المستشفى للدفاع عن الجرحى ، وهذا الحدث فى حد ذاته دليل واضح ولا يتطلب أى تعمق فى طرح التفاصيل .

ان المسئولية الأخلاقية والقانونية يجب أن لا تلقى على عاتق الحشد الهائج الذى لم تتوفر امكانية للجم تصرفاته . بل وأيضا على الأشخاص الذين حرضوهم ولم يبادروا باسماع ولو حتى كلمة واحدة لاستنكار اعمالهم . ان ارئيل شارون هو أول المحرضين ، لقد هاجم كل الذين لم يتفقوا مع وجهات نظره فعداؤه هم ـ الطابور الخامس ـ ووصف الصحافة بأنها ـ سموم ـ اما عن لجنة التحقيق القضائية فقال . لقد وضعوا وصمة عار على جبين الشعب اليهودى واكد بأن ياسر عرفات مسرور من تقرير لجنة التحقيق ، هذا اضافة الى وصف من عارضه فى الصحف بأنهم ـ عملاء أجانب ـ .

أن هيجان مؤيدى الليكود لم يكن أمرا مستغربا بعد نشر تقرير لجنة التحقيق القضائية ، خصوصا فى ظل هذه التغييرات الواضحة التى يعرضها وزير مرموق مثل شارون فى حكومة الليكود . ولم تكن أحداث مثل القاء القنبلة اليدوية الا مجرد قضية زمن .

من الجدير برئيس الوزراء ـ الذى القيت القنبلة اليدوية امام مكتبه ـ أن يعيد تقييم الأوضاع من جديد . لقد توجهت اليه عدة مرات وبشكل علنى من أجل وضع حد للأجواء التحريضية التى تسود الأوساط الاسرائيلية والمرة الأخيرة كانت من خلال مقال فى صحيفة هارتس بتاريخ ١ ـ ١٠ ـ ٨٢ وذلك بعد سلسلة من الهجمات والتحريض بالقتل فى اعقاب المظاهرة التى جرت فى ساحة ملوك اسرائيل فى تل أبيب والتى ترتب عليها تشكيل لجنة التحقيق القضائية .

هل سمع أى منا استنكار رئيس الوزراء للفوضى التى سادت سوق محنى يهودا ؟

هل استنكر التهديدات بالقتل التى وجهت لمنافسيه السياسيين ؟

ان الواجب يتطلب منه استنكار هذه الأعمال للأسباب الآتية :

أولا : انه رئيس وزراء منتخب ولا يمثل فقط رئاسته لحزبه ، ولهذا عليه أن يعمل على تهدئة الخواطر ومنع العنف والعمل على وضع حد للاستقطاب .

ثانيا : ان الذين يقومون بالفوضى يؤكدون على تمثيلهم له ويحاولون الانتقام لشرفه المهدور .

ثالثا : ان رئيس الوزراء يستطيع التحكم بجمهور مؤيديه ، وبامكانه من خلال حديث قصير ان يضع حدا لهذه الظاهرة الخطيرة .

لكن رئيس الوزراء يقف صامتا امام هذه الظاهرة ويتضامن معه بالصمت كل وزرائه وممثليه فى الكنيست ان كل هؤلاء يقفون اجلالا لحركة العنف هذه لقد ذهبت هذه الاقوال أدراج الرياح وها نحن نحصد النتائج

(٦) تسوية إقليمية نعم .. تقسيم الشعب .. لا

دافار ١٩٨٣/١/١٤
بقلم موتيه جور

يناقش الكاتب في هذا المقال ظاهرة الانقسام الحادث في اوساط الاسرائيليين بين مؤيد لسياسات الحكومة ومعارض لها فيما يتعلق بالاستيطان في الارض المحتله . وماارتبط بهذا الانقسام من مظاهر للعنف والتطرف على كلا الجانبين . ويحذر من انه لايجب ان يسمح الاسرائيليون لاى شيء بان يشق وحدتهم حتى ولو كان ذلك على حساب إمكانية التوصل لتسوية مع الدول العربية المجاورة . ويوجه الكاتب النصيحة لحزب العمل كاحد مؤيديه للمساهمة في خدمة المستوطنين اليهود في الأرض المحتلة حتى بالرغم من معارضة الحزب لهذا الاستيطان .

ترجمة : محب سيد شريف

من البداية وبمنتهى الصراحة اود انه اؤكد ان اذا كان لزاما على ان اختار مابين صدق وجهة نظرى بأى ثمن وبين وحدة الشعب ، فان وحدة الشعب هي في المرتبة الأولى ... وانا اذكر ذلك لأنه في الاسبوع الماضي شاهدنا هجوما جسديا وفكريا مما أكد مرة اخرى الخطر الذى يحدق بنا من داخلنا .

ومن خلال حوار مع بعض الشباب في نهاية الاسبوع قال احد الحاضرين «انه إذا وصلنا بالفعل الى وضع اجتماعي واقتصادى يلزم أيضا اولئك الذين يعترضون على الاستيطان اليهودى في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات الكثافة السكانية العربية الكبيرة بالبناء هناك وبايجاد فرص عمل للمستوطنين وايجاد الخدمات لهم فمن الأفضل الا نفعل ذلك حتى اذا وصل الأمر الى مواجهة شاملة وعنيفة » .

وأعتقد أن هذا التصريح المتطرف يتضمن نفس الخطر الذى يهدد وحدة الشعب والديمقراطية وذلك شأنه شأن تطرف الحاخامات ليفنجر ودروكمان في الجانب الآخر . ولا اقول جديدا اذا قلت أن المتطرفين للغاية في أرائهم قريبين للغاية في طباعهم وفي أساليب عملهم . فالحاخام ليفنجر الذى أعلن عن تحديه للوزير زبلون هامر ، وسكان قطيف الذين يصرخون في وجه الوزير يورج فاتلين«خائن» «خائن» . هم أول من عسكر في المعسكر المتطرف . المستعد لرفع يده في وجه اى انسان يفكر او يتصرف بطريقة تختلف عن فكرهم أو تصرفهم . ففي وجهات نظرهم وفي الاعمال التى يقومون بها نجدهم يتبعون لغة الفرض وذلك بحكم الحق والواجب الذى منحته لهم انسماء ..

وهذا التطرف في وجهات النظر وفي المشاعر يلزم اى انسان يحب هذا الشعب ويحب مصلحته أن يضع حدا له من أجل منع هدم الديمقراطية ومنع الخضوع والخنوع للتيارات الاجتماعية المفروضة من ناحية أخرى ... وذلك لأن هؤلاء سوف يستغلون الرغبة الطيبة للديمقراطية من أجل ان تصبح مستعبدة لآرائهم ومن أجل هدمها واستبدالها بالاحكام المفروضة سيان كانت روحانية او بوليسية وليس الامر مثل الحرب التى يحكم فيها على ناس وشعوب بالحياة والموت والتى لا تضع حدودا بين صياغة الفكرة وبين ترجمتها من فكرة الى عمل ... ذلك لأن كل مواطن حتى لو كان رايه الاجتماعي والسياسي يتناقض لابعد الحدود مع سياسة الحكومة ، لزاما عليه أن يخرج الى ساحة المعركة على الرغم من علمه أنه لن يعود منها . وفي تاريخنا القصير تحاشينا حتى الآن مثل هذه المواجهات العنيفة . وعلى الرغم من وجود آراء متناقضة حول شكل الحرب ومدى صدقها ومبرراتها واثارها الا انه من الواضح لكل مواطن اسرائيلي اننا مازلنا نواجه اخطارا أمنية حقيقية وحتى الآن لم ييأس اعداؤنا من الحاق الضرر بنا عن طريق النار والدمار والقتل .

كذلك فان حرب لبنان ونتائجها واثارها والتى لم تكن هناك مثيلا لها من ناحية الجدل الجماهيرى لعميق

والعميق لم يتعرض لرفض الجنود في [illegible] اى [illegible]
صعوبة هذا الواجب وخصورته . [illegible]
وجهة نظره العاصفة ولكن عند [illegible] لامر [illegible] كل منهم مكانه لينفذ [illegible]
الوعى والحساسية والاصرار [illegible]

كذلك فان الجبهة الشعبية [illegible] الجدل والمناقشة [illegible]
وبين واجب التوجه لخدمة الشعب [illegible] لامر الحكومة الديمقراطية المنتخبة [illegible]
المواطن الاسرائيلي عن تصرفات الحكومة بشكل عام او عن تصرفات احد افرادها بشكل خاص [illegible]
فانه من أعنف ايام المواجهة حول صيغة الحرب وسياستها [illegible] الحاق اى [illegible]
الدفاع الاسرائيلي ذلك لان الجيش ليس [illegible] فقط سياسة الحكومة ولكن اولا وقبل كل شىء [illegible]
الوطنية ووحدة الأمة وامل الامة فى الحفاظ على هذه الوحدة فى الخير والشر [illegible] فى هذا الموقف [illegible]
اشارة لمنح تصريح وتبرير مسبق لاى عمل يفعله او لايفعله الجيش او جزء منه فى اى وقت واى مكان ..
ولكن هذا الموقف يتضمن إيمانا بان الجيش الذى ينفذ سياسة مفروضة عليه من قبل الحكومة المنتخبة
يقوم بفعل ذلك طبقا لضروريات الحرب واضطراراتها وطبقا للظروف [illegible] لساحة هذه الحرب ولكنه
يفعل ذلك طبقا لقواعد التصرف والقانون والاخلاق والتقاليد السائدة فى الدولة [illegible] مواطنوها

وهذا التحليل يأتى ليثبت المشاكل القائمة فى الديمقراطية بين وجهة النظر الشخصية والحزبية وبين الحقوق والواجبات الملقاة على كل مواطن من قبل المجتمع والحكومة الشرعية .. وفى بعض الاحيان تتناقض الحقوق والواجبات مع الاعتقاد الشخصى ولكنها ملزمة فى نهاية الامر

ومن هنا ننتقل الى نطاقات اجتماعية وسياسية أقل تطرفا ولذلك فهى اكثر تعقيدا .. فحركة العمل تؤمن بالمساواة المطلقة بين الافراد وكذلك بين الشعوب ومن هذا المنطلق تأتى رغبة حركة العمل فى التعايش السلمى بين اسرائيل وبين جيرانها بما فيها الشعب العربى الفلسطينى بشرط ان يكون هذا التعايش قائما على الاعتراف المتبادل .. والمقصود هنا هو المساواة الكاملة والتفاهم والاحترام بشكل غير مفروض .. وحركة العمل تعلم جيدا ان اغلبية جيرانها لم تتخذ تلك الخطوة نحونا .. ولكنها تؤمن انه اذا اثبتت اسرائيل تجاهها درجة متوازنة من العدل فسوف نجد من بين جيراننا اشخاصا يهبوا ويقودوا شعوبهم الى الطريق الصحيح .. أى طريق التعايش السلمى .

ولهذا السبب ومن اجل الرغبة فى الحفاظ على الطابع اليهودى والصهيونى لدولة اسرائيل فان حركة العمل تأمل فى عدم السيطرة على اقلية عربية فلسطينية كبيرة العدد .. ولذلك وعلى الرغم من اعترافنا المطلق والعميق بحقنا القومى والتاريخى فى العيش فى جميع انحاء ارض اسرائيل – ارض موسى – ويهوشع والانبياء والملوك فى فترات البيت الاول والثانى – ولكن من خلال اعترافنا بالواقع وبحقيقة انه فى هذه المناطق يعيش كثير من العرب الذين يعتبرون ان هذه الدولة هى بيتهم – فاننا على استعداد للتفاوض معهم حول نطاق التعايش السلمى معهم فى هذه الدولة بشرط ان يستطيع كل فرد ان يعيش الى جانب رفيقه فى امن كشعوب ترغب فى السلام وفى التقدم .. ومن اجل هذا الهدف السامى وهو التعايش السلمى فى مساواة فاننا على استعداد لأن نقسم مع جيراننا مانعتبره دولتنا وارضنا وان نحتفظ لأنفسنا فى الضفة الغربية وقطاع غزة بما نراه ضروريا لوجودنا وامتنا كدولة يهودية نامية تستوعب الهجرة .. ففى هذه المناطق نأمل فى البناء والصناعة والزراعة ونطمح فى كل نظام اجتماعى واقتصادى ممكن . وللأسف الشديد فان الحكومة لاتقبل هذا الرأى وليس هذا الرأى هو الذى يوجه سياستها .. فالحكومة الحالية تؤمن بضرورة ضم هذه الاراضى لاسرائيل . أى ضم الارض وسكانها العرب .. أى كل شىء .. على الرغم من انها ليست متأكدة من رغبتها فى تحمل كل النتائج النابعة من ذلك بالنسبة لشكل دولة اسرائيل والعلامة البارزة والواضحة للغاية والدالة على سياسة الحكومة هى اقامة المستوطنات فى جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لهدف سياسى واضح وهو منع أى حل يمكن التوصل اليه ولا يتضمن ضم هذه المناطق بالفعل الى اسرائيل .

وهناك حقيقة مؤسفة يصعب الموافقة عليها وهى ان هذه السياسة تنفذها حكومة انتخبت بشكل ديمقراطى وبرغبة قطاع كبير من هذا الشعب وبموافقة كثير من الاحزاب السياسية التى منحت الحكومة اغلبية كبيرة فى الكنيست ، ذلك الكنيست الذى يؤيد تلك السياسة سواء عن رغبة أو عن تضامن او نتيجة لضروريات الواقع .. وها هو الكنيست يصدق على أى موضوع لصالح الحكومة ويقترع عليه بالموافقة .

وهذا الوضع يضع حركة العمل واعضاءها امام ورطة ضميرية وفعلية من الدرجة الاولى . وبينما فى الحرب يقف كل مواطن بجوار العلم دون أية صلة بفكره أو وجهة نظره أو ضميره فان النشاط فى الضفة الغربية ليس له اية صلة مباشرة بالحياة والموت . وهذا الوضع يمكن كل عضو أو كل مؤسسة لها صلة بحركة العمل فسحة من الوقت لاتخاذ القرار ـ سواء بالاشتراك أو عدم الاشتراك ـ والقرار هنا يتخذ من خلال اختيار حر وليس بواسطة وضع مفروض لايتضمن حرية الاختيار بأى شكل من الاشكال .

ومن يؤمن مثلى بأن سياسة الحكومة تعرقل بشكل خطير جميع إمكانيات التوصل الى تسوية بيننا وبين جيراننا وتشوه صورتنا كدولة يهودية وصهيونية ديموقراطية يعتبر أن الاستيطان غير المدروس فى جميع المناطق يعتبر ظاهرة خطيرة يجب تحاشيها . ولكن يجب علينا أن نذكر أن الاستيطان ليس ظاهرة مجردة وعادية ولكن الاستيطان يعنى إناسا يعيشون .. رجال ونساء وأطفال وأسر كاملة بجميع أملاكها ومنقولاتها يضعون فى هذه الأماكن حجر الزاوية كى يبنوا عليها حياتهم المستمرة .. وهؤلاء الناس حتى لوكنا نختلف معهم فهم جزء منا وهم يتصرفون وفقا لوجهات نظرهم وفى نطاق القرارات التى إتخذت بشكل ديمقراطى سواء فى الحكومة أو فى الكنيست .

وهل يعقل أننا بسبب وجهة نظرنا نتسبب فى وضع يؤدى الى الانفصال المطلق بينهم وبيننا . لدرجة المقاطعة فى جميع نطاقات الحياة الأساسية سواء فى الخدمات أو العمل ؟ والاجابة على هذا السؤال هى لا ..لا ..

وأنا أعرف أنه من السهل على الأقل من الناحية النظرية أن نسلك عملات أيديولوجية متطرفة ولكن إذا لم نكن حذرين ولم نتمسك بإحترام رأى الآخرين فسوف نقع كلنا فى هاوية من الدمار الذاتى .

ونظرا لأن أى شخص لايستطيع أن يوافق على عدم تأييد تلك المستوطنات من الناحية الأمنية فإنه لايمكن أن يجول بخاطرنا أنه إذا سكن الاسرائيليون فى أية مستوطنة فى الضفة الغربية وقطاع غزة فسوف تمتنع مؤسسات « العمل » والهستدروت عن تقديم الخدمات اللازمة لهؤلاء الاسرائيليين الذين يسكنون هناك .. وعن رعاية أبنائهم من ناحية التعليم والصحة والعمل اللائق ... ولايجول بخاطرنا أن مناطق كاملة يعيش فيها اليهود يمكن أن تكون « خارج النطاق » بالنسبة للأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المتصلة بحركة العمل .. ذلك لأن العضوية فى حركة العمل أو التضامن معها لاترتبط فقط بالأسلوب السياسى لتنظيم علاقتنا بالعرب بل ترتبط بجميع نطاقات الحياة ، ولايمكن أن تكون هناك حدود أو جوار إجتماعى مطلق بين المستوطنين فى مناطق الأمن التى نعترف بها وبين جيرانهم فى المستوطنات التى لاتعترف بها ولاتقبلها ..

وإذا كنا نهتم للغاية بمسألة التقسيم الأقليمى بيننا وبين جيراننا العرب فلا يجب علينا أن ننجرف الى التقسيم القومى بيننا وبين أنفسنا . ومن ثم وبدون الحاق أية أضرار بوحدة الأمة ، نجد أنه ليس هناك أى سبب يمنعنا من العمل فى جميع أرجاء الدولة وفى نطاق الاستيطان والمجتمع وأن نبذل قصارى جهدنا وإمكاناتنا فى النقب والجليل وفى ضواحى القدس وفى جوش عتسيون وفى بقاع الأردن وفى جنوب قطاع غزة وفى هضبة الجولان .. كذلك فإن مؤسسات الهستدروت والحركات الاستيطانية يجب عليها أن تعمل على تطوير تلك المناطق وتنميتها .. ليس عن طريق الكلام ولكن عن طريق العمل الفعلى الملموس الذى تضمن له جميع عناصر البقاء .

وربما تكون هذه التشخيصات صعبة ومعقدة ولكنها حتمية وضرورية وبالذات بالنسبة لحركة مثل حركة العمل التى تأمل فى قيادة الشعب وكذلك قيادة الدولة .. وقبول حكم الأغلبية بروح رياضية هو أمر ضرورى بالنسبة للمجتمع الديمقراطى السليم على الرغم من أن هناك قطاعات فى الشعب والحكومة تستغل هذا الأمر إستغلال سيئا .. وفى مواجهة هذه التشوهات وتلك السياسة المدمرة علينا أن نناضل بكل قوتنا فى الكنيست وفى وسائل الأعلام وفى بعض الاحيان عن طريق التظاهر وعن التظاهر وعن طريق النضال الجماهيرى .

ولكن لايجب علينا بأى حال من الأحوال أن نساهم ولو بالقدر القليل فى تقسيم هذا الشعب وفى المقاطعة المتبادلة ذلك لأن دواء من هذا النوع ليس أقل خطرا من المرض ذاته

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والاسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :

— التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة — ت : ٧٥٥٠٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

صدر حديثا :

● النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ ـ ١٩١٤ ....
د . لطيفة محمد سالم

● الحوار العربى الاوروبى ....
سامى منصور وآخرون

● القصر ودوره فى السياسة المصرية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) ....
مذكرات حسن يوسف

● عدم الانحياز فى الثمانينات ....
تحرير : د . محمد السيد سليم

● سيمون بوليفار ....
اعداد : نبية الاصفهانى

● مقدمات الخروج الاسرائيلى من سيناء ....
اتجاهات الصحافة الاسرائيلية

● الجامعة المصرية والمجتمع (١٩٠٨ ـ ١٩٤٠) ....
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى

● مصر والعرب (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢) ....
د . سعد الدين ابراهيم وآخرون

تحت الطبع

● الثورة الايرانية ـ الابعاد الاجتماعية والسياسية ....
السيد زهرة

● الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ....
اتجاهات الصحافة الاسرائيلية

رقم الايداع ١٩٨٤/٥٨٦٧





هذا الكتاب

تعتبر متابعة المجتمع الاسرائيلى فى جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أحد الاهتمامات الرئيسية لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ويعتبر المركز أن اهتمامه هذا يمثل مهمة علمية وسياسية على جانب كبير من الأهمية .

فمن الناحية العلمية ، فان هذه المتابعة توفر لنا المعلومات اللازمة التى تمكن من تحليل التطورات الداخلية والخارجية فى اسرائيل ومن تقييمها والتعرف على آثارها علينا ، ومن الناحية السياسية فان هذه المتابعة تمكننا من معرفة اتجاهات التفكير الاسرائيلى وكيف تفكر التيارات السياسية المختلفة فى قضايا الصراع واستمرارها او كيفية تسويتها .

وفى هذا الصدد فان المركز يسعد بأن يقدم المجلد السابع فى سلسلة كتب « اتجاهات الصحافة الاسرائيلية » والتى يسعى فيها الى تعريف القارىء العربى بالفكر الاسرائيلى مباشرة بكلماته وبأقلام كتابه ومؤلفيه وبدون حذف او تنميق

وكما جرت العادة فقد حرص المركز على أن يكون الكتاب معبرا عن مختلف التيارات السياسية والفكرية فى اسرائيل ، وأن ينقل هذه الأفكار الى اللغة العربية مع مقدمات تحليلية دون أن يتدخل فى النص ذاته .

وعلى الله قصد السبيل

952

الثمن ١٥٠ قرشاً

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر